اشادات كردية ودولية: الإعلان عن رؤية كردية مشتركة من أجل سوريا المستقبل

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/04/27
No. : 8004

فخر واعتزاز

مراسيم مهيبة لجائزة "بلة"

- سيد محسن حكيم
- ولد بالنجف في 1 حزيران 1889
- عام 1965 أصدر فتوى تحظر إراقة دماء كورد
- توفي في 2 يونيو 1970

- صالح حسين محمد
- المعروف باسم صالح حيدو
- ولد في 6 آذار 1956 في قرية تابعة لعامودا
- استطاع تأليف 90 كتابا منشورا عن الفولكلور الكوردي

- زارا محمد
- ولدت عام 1990 في سنه
- حاصلة على درجة الماجستير في علوم الجغرافيا وناشطة في تدريس اللغة الكوردية وحقوق المرأة
- حكم عليها بالسجن لمدة 10 سنوات لتدريسها اللغة الكوردية

- عثمان مؤمن عزيز
- معروف بأسم البروفيسور عثمان كيمنّي
- ملك سياچمان
- ولد عام 1936 في قرية كيمنة التابعة لهورامان لهون
- سجل أكثر من 1000 أغنية

- مصطفى خليل عبدي
- يعرف باسم مظلوم عبدي
- ولد عام 1967 في قرية حلنج بكوباني
- وهو قائد قوات سوريا الديموقراطية (قسد)

- الشهيد عبدو أحمد عبدي
- يعرف باسم محارب كوباني
- ولد في 5 كانون الاول 1994 بمدينة كوباني
- كان قائدا لقوات مكافحة الإرهاب في روژآوا(غرب كوردستان)
- استشهد في 15 آذار 2023

- فهيمة واحد مجيد
- ولدت عام 1952 في قرية كورشالا قوراتو
- فقدت ستة أطفال وحفيدة واحدة في عملية الانفال

- ئامد سپور
- نادي لكرة القدم
- تأسس عام 1972 في آمد شمال كوردستان
- يتعرض لهجمات عنصرية بشكل مستمر

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- مراسيم مهيبة لتوزيع جوائز "بله" الذهبية
- محطة مهمة لتكريم المناضلين والمتميزين
- الاتحاد الوطني: بتوحيد صفوفنا وفهمنا المشترك، سنحقق أهدافنا الوطنية
- الرئيس بافل: نتطلع الى تشكيل حكومة خدمية فاعلة قبل الانتخابات النيابية
- الرئيس بافل: الاتحاد الوطني يبذل ما في وسعه لتوحيد الخطاب الكوردي في سوريا
- الرئيس بافل: لن ننسى اصدقائنا ابدا الذين هم معنا ولن يتركونا
- طالباني والحلبوسي: ضرورة توحيد الجهود من اجل خدمة المواطنين
- الاتحاد الوطني : ننظر إلى دور الطلبة والشباب برؤية جديدة
- الاتحاد الوطني : قلعة دزة بقيت صامدة في وجه الاستبداد
- الرئيس بافل يهنئ السوداني باعادة انتخابه امينا عاما لتيار الفراتين
- قوباد طالباني: ملتقى الاتحاد الوطني، انجاز سياسي رائع
- المكتب السياسي يعزي بحادثة انفجار بندر عباس
- رئيس الجمهورية يشيد بانعقاد الجلسة العامة للبرلمان العربي في بغداد
- دور مهم لمراكز البحوث والدراسات في خدمة السياسة العامة والمؤسسات
- واشنطن وبغداد: أهمية السيادة العراقية للأمن والاستقرار الإقليميين

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- عادل الجبوري: اتفاق واشنطن- طهران وانعكاساته على بغداد
- مهند فارس : الدعم الأمريكي لقوات الأمن العراقية: التحديات والآفاق المستقبلية
- القاضي زهير كاظم عبود: الحصانة والجواز الدبلوماسي

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- دعوى جديدة ضد دميرتاش تعكر أجواء "السلام الكردي"
- اتهامات خطيرة تطال خلوصي أكار في ملف انقلاب 2016 المثير للجدل
- نيوزويك: لا ينبغي للولايات المتحدة أن تبيع أسلحة لتركيا
- فيلسوف روسي يحلل "أخطاء أردوغان القاتلة"

المرصد السوري و الملف الكردي

- الإعلان عن رؤية كردية مشتركة من أجل سوريا المستقبل
- بنود الوثيقة السياسية المشتركة لـ "مؤتمر وحدة الموقف الكردي"
- مجلس سوريا الديمقراطية: قضية الكورد ليست فئوية ومناطقية
- فرنسا: يجب أن تؤخذ حقوق الكرد بشكل كامل بالمرحلة الانتقالية بسوريا

المـرصد الايراني

- امريكا وايران ..جولة ثالثة من مفاوضات جدية وايجابية

جيروزالم بوست: المبادئ التسعة التي تحدد مستقبل المحادثات النووية الإيرانية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

فورين افيرز: عصـــر الأحـــــادية الأمـــــريكية

ما يجمع الإخوان المسلمين وتنظيم "داعش"

العدد: 8004... 27-04-2025

مراسيم مهيبة لتوزيع جوائز «بله» الذهبية

جرت السبت ٢٠٢٥/٤/٢٦، مراسيم مهيبة في قاعة قصر الفن بمدينة السليمانية، لتوزيع جوائز بله الذهبية، التي تمنح سنويا من قبل منظمة إبراهيم أحمد لشخصيات كوردستانية مثالية وفاعلة وصديقة لشعب كوردستان.

حضر المراسيم، السادة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والدكتور عبداللطيف جمال رشيد رئيس جمهورية العراق والسيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد وقوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان وعمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني ومحمد الحلبوسي رئيس حزب تقدم، وكبار المسؤولين من اقليم كوردستان والعراق، وشخصيات أكاديمية وثقافية وفنية.

بدأت المراسيم بالوقوف دقيقة إجلالا لأرواح الراحل إبراهيم أحمد وشهداء كوردستان والعراق، مع عزف النشيدين الوطني العراقي والقومي الكوردي، من ثم عرض فيلم وثائقي عن نشاطات منظمة إبراهيم أحمد.

وألقت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد كلمة، أشار فيها الى الدور الكبير للراحل إبراهيم أحمد في الدعوة للأخوة الكوردية العربية وترسيخ التعايش السلمي المشترك.

بعدها عرض فيلم وثائقي عن فتوى سماحة المرجع الديني الراحل محسن الحكيم بحرمة قتال الكورد

من قبل النظام الحاكم في العراق آنذاك.

وبعد ذلك بدأ توزيع جوائز بله الذهبية، التي منحت هذا العام لثماني شخصيات نموذجية، كالآتي:

- جائزة صديق الشعب الكوردي، منحت لسماحة المرجع الراحل آية الله العظمى السيد محسن الحكيم، وتسلم الجائزة سماحة السيد عمار الحكيم، من فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد.

- جائزة الكاتب المثالي منحت للكاتب صالح حيدو من غربي كوردستان.

- جائزة المعلم المثالي، منحت للمعلمة زارا محمدي من شرقي كوردستان.

- جائزة الفنان المثالي، منحت للفنان الكوردي عثمان كيمنيي من منطقة هورامان في جنوبي كوردستان.

- جائزة الرياضي المثالي، منحت لنادي آمد سبور من شمالي كوردستان.

- جائزة الأم المثالية منحت للسيدة فهيمة واحد مجيد من ذوي المؤنفلين بناحية قورتو في جنوبي كوردستان.

- جائزة المناضل المثالي منحت للمقاتل الشهيد عبدو أحمد عبدي من غربي كوردستان.

- وأخيرا منحت جائزة بله الذهبية للقائد المثالي الى الجنرال مظلوم عبدي، وتسلم الجائزة الرئيس بافل جلال طالباني، من السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد.

وتوفي المناضل والسياسي والكاتب والصحفي البارز الأستاذ إبراهيم أحمد عن عمر ناهز ٨٦ عاما، في الساعة الخامسة مساء يوم ٨ نيسان ٢٠٠٠، في العاصمة البريطانية لندن، وتم نقل جثمانه إلى السليمانية حيث وُري الثرى فيها، وتأسست منظمة "ابراهيم أحمد" في عام ٢٠٠١، وتقدم سنويا "جائزة بله"لشخصيات بارزة وناجحة.

محطة مهمة لتكريم المناضلين والمتميزين

«شاركت اليوم، بكل فخر واعتزاز، في مراسم توزيع جائزة "بله الذهبية" في مدينة السليمانية.

في هذه المراسم، تسلمت جائزة "بله الذهبية" نيابة عن أخي العزيز والثوري مظلوم عبدي، حيث كان هذا العام واحدا من الشخصيات التي نالت هذا الشرف العظيم.

هذه المراسم التي تقام بمناسبة الذكرى السنوية لرحيل الأستاذ الكورديتي والمثقف الكبير لشعبنا، الأستاذ إبراهيم أحمد، وهي فرصة كبيرة وتاريخية لتكريم جميع الشخصيات التي خدمت الشعب الكوردي في المجالات السياسية والثقافية والفكرية، ومنحهم جائزة "بله" بكل تقدير واحترام.

وهذا يدل على أننا لا ننسى أصدقاءنا وكل من وقف معنا ودافع عن وجودنا وهويتنا في كل المراحل، وهم جزء من مسيرة رفعة كوردستاننا.

أتقدم بخالص التهاني والتقدير لمؤسسة إبراهيم أحمد على تنظيم هذه المراسم اللائق بمسيرة ونضال الأستاذ إبراهيم أحمد، حيث تم تكريم عدد من الشخصيات بنجاح لمنحهم جائزة "بله"، وكل واحد منهم يمثل رمزا بارزا ونموذجا مليئا بالفخر لشعبنا.

اليوم، أيضا، مُنحت جائزة "بله الذهبية" تكريما للمقاتل والرفيق الشهيد عبدو أحمد عبدي "مقاتل كوباني" الذي ضحى بحياته من أجل كرامة شعبنا، وكذلك للمرجع الديني الأعلى للشيعة وصديق الكورد السيد محسن الحكيم، الذي أصدر فتوى حرّم فيها سفك دماء الكورد.

سنظل نخلد ذكرى كلا الشخصيتين باحترام وبذاكرة حية».

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٤/٢٦

بتوحيد صفوفنا وفهمنا المشترك، سنحقق أهدافنا الوطنية

انطلقت صباح السبت في مدينة قامشلي أعمال مؤتمر توحيد الصف والموقف الكوردي في غربي كوردستان، بمشاركة واسعة ضمت نحو ٤٠٠ شخصية كوردية من اجزاء كوردستان الأربعة، بالإضافة إلى وفد رسمي من الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة السيد امين بابا شيخ وعضوية السيد سالار سرحد.

وفي هذا السياق، القى أمين بابا شيخ رسالة الرئيس بافل جلال طالباني، للمؤتمر وقال: «نتمنى النجاح لهذا المؤتمر ونؤكد دعمنا الكامل له، إن الاتحاد الوطني الكوردستاني لطالما دعم وحدة الصف الكوردي وسيواصل هذا الدعم، خصوصا في هذه المرحلة الحساسة».

واضاف: «ان استقرار سوريا يعني استقرار المنطقة، ولذا يجب حماية حقوق جميع المكونات، ولاسيما الشعب الكوردي».

وأكد باباشيخ على أهمية الوحدة الوطنية وقال: «بتوحيد صفوفنا وفهمنا المشترك، سنحقق أهدافنا الوطنية، ان التحديات والمخاطر التي تواجه منطقتنا تتطلب منا وحدة القرار والموقف السياسي والديني والقومي».

وبين «ان استقرار سوريا سيكون له تأثير مباشر على استقرار المنطقة بأسرها، ووحدة الأطراف الكوردية ستبعث برسالة أمل الى المجتمع الدولي والى ابناء شعبنا، لذلك يجب التصدي لأي مشروع يستهدف وحدة الصف الكوردي».

وشارك وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني المؤتمر برئاسة امين بابة شيخ وعضوية سالار سرحد، لعرض موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني في المؤتمر بشأن الاحداث والمستجدات واهمية وحدة الصف الموقف الكوردي في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الشعب الكوردي والاستعداد لما يجري في المنطقة.

واكد وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال لقائه السيد مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) «دعم الاتحاد الوطني ومساعدته لتعزيز وحدة الصف والموقف الكوردي في غربي كوردستان، لا سيما لإنجاح عملية الحوار والمفاوضات مع دمشق في هذه المرحلة».

نتطلع الى تشكيل حكومة خدمية فاعلة قبل الانتخابات النيابية

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني،يوم السبت ٢٠٢٥/٤/٢٦ في دباشان، ستيف بيتنر، القنصل العام الأمريكي في اقليم كوردستان.

وجرى خلال اللقاء، التأكيد على تعزيز العلاقات والتعاون بين الشعبين الكوردي والأمريكي في مختلف الصعد والمجالات، ولاسيما الدبلوماسية والأمنية والتجارية.

وتباحث الجانبان حول مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، حيث شددا على استمرار الحوار بين جميع الأطراف للحد من التوترات.

وكانت مسألة تشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان، محورا آخر من مباحثات اللقاء، وقال الرئيس بافل جلال طالباني: مساعي الاتحاد الوطني الكوردستاني هي للتوصل الى تشكيل حكومة فاعلية وقوية وخدمية، قبل إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي».

القنصل الأمريكي: نستذكر باعتزاز دور الرئيس مام جلال في بناء العراق الجديد

هذا و زار القنصل الأمريكي ستيف بيتنر، السبت ٢٠٢٥/٤/٢٦، مقام الرئيس مام جلال، واستقبل من قبل مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، ووضع إكليلا من الورد على الضريح.

وأكد القنصل الأمريكي في اقليم كوردستان ستيف بيتنر، أن بلاده تستذكر باعتزاز الأيام التي أدى فيها الرئيس مام جلال دورا مهما في بناء العراق الجديد وترسيخ الوحدة والاستقرار بين شعوب المنطقة.

وأشاد القنصل العام في تدوينة بدفتر الذكريات، بدور الراحل باعتباره قائدا وطنيا كبيرا، ساهم باهتمام بالغ في بناء العراق الجديد وترسيخ الوحدة والاستقرار بين شعوب المنطقة، مؤكدا أن الولايات المتحدة تستذكر باعتزاز تلك الأيام».

الاتحاد الوطني يبذل ما في وسعه لتوحيد الخطاب الكوردي في سوريا

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني، الخميس ٢٠٢٥/٤/٢٤ في دباشان، عرفان صديق السفير البريطاني الجديد لدى العراق.

وجرى خلال اللقاء، بحث آخر المستجدات في المنطقة، حيث تم التأكيد على إلتزام جميع الأطراف بالحل السلمي للمشكلات والحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أبدى الجانبان حرصهما على ضرورة الإسراع في خطوات تشكيل الكابينة الجديدة لحكومة اقليم كوردستان، بما يسهم في المزيد من الانتعاش لاقليم كوردستان وتوحيد البيت الكوردي والخطاب السياسي إزاء المستجدات والتطورات في المنطقة.

وفي محور آخر من اللقاء، تم تبادل الآراء حول سبل تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات مجلس النواب العراقي وحل المشكلات بين أربيل وبغداد.

كما أوضح الرئيس بافل جلال طالباني رأيه حول الوضع في سوريا وغربي كوردستان، قائلا: «المساعي متواصلة لتوحيد الموقف الكوردي هناك، والاتحاد الوطني الكوردستاني سيبذل ما في وسعه لتحقيق هذا الهدف الوطني، لكي تجري المفاوضات مع الحكومة السورية الجديدة وفق ستراتيجية موحدة، من أجل حماية حقوق الشعب الكوردي والاستقرار والأمن في المنطقة».

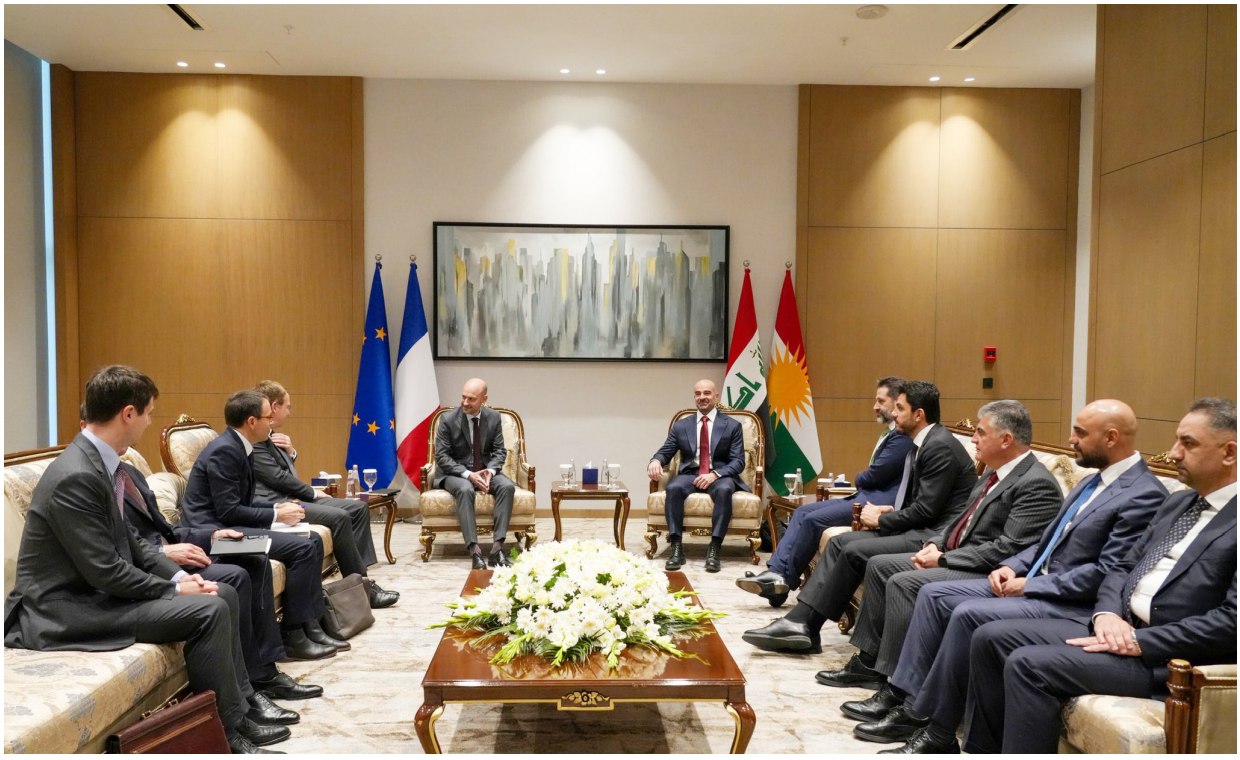

لن ننسى اصدقائنا ابدا الذين هم معنا ولن يتركونا

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٥/٤/٢٤ في اربيل، مع جان نويل بارو وزير الخارجية الفرنسي.

وخلال الاجتماع الذي حضره قوباد طالباني ودرباز كوسرت رسول عضوي المكتب السياسي، اكد الرئيس بافل جلال طالباني على ضرورة تطوير علاقات الصداقة بين اقليم كوردستان وفرنسا.

كما قدم الرئيس بافل جلال طالباني شكره وامتنانه لحكومة وشعب فرنسا على دعم ومساندة اقليم كوردستان في المراحل المختلفة، مشيدا بتعاونهم ودعمهم المستمر لاقليم كوردستان وقال: لن ننسى اصدقائنا ابدا الذين هم معنا ولن يتركونا. وخلال الاجتماع اتفق الجانبان على ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة قوية خدمية قبل اجراء انتخابات مجلس النواب العراقي، لكي يكون الكورد موحدين في مواجهة التحديات وان يخدموا المواطنين والمصالح العليا بموقع قوي في بغداد.

في جانب آخر من الاجتماع، ناقش الجانبان الاوضاع في سوريا وغربي كوردستان، واكدا حماية حقوق جميع المكونات في اطار سوريا جديدة وخاصة الكورد في غربي كوردستان.

الرئيس بافل جلال طالباني اكد على السياسة الوطنية للاتحاد الوطني لهذا الملف الوطني، وقال: وحدة الكورد والدفاع عن حقوقهم يضمن حماية الامن والسلام في المنطقة، لذا شجعنا الجميع على حل جميع المواضيع الخلافية بالطرق السلمية والحوار وهذا هو الطريق الصحيح للوصول الى الامن وضمان الاستقرار في الشرق الاوسط.

ضرورة توحيد الجهود من اجل خدمة المواطنين وحل المشاكل وفق الدستور

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني السبت ٢٠٢٥/٤/٢٦ في دباشان، محمد الحلبوسي رئيس تحالف تقدم.

وخلال الاجتماع اكد الجانبان ضرورة توفير مناخ ايجابي ومناسب لاجراء انتخابات مجلس النواب العراقي.

وحول المشاكل بين اربيل وبغداد، اكد السيدان بافل جلال طالباني ومحمد الحلبوسي على استمرار الحوارات لحل المشاكل على اساس الدستور، بشكل توحد فيه جميع الجهود من اجل خدمة المواطنين.

في جانب آخر من الاجتماع ناقش الجانبان الاوضاع في الشرق الاوسط، واعتبرا التفاهم بين جميع الاطراف مهم جداً لابعاد البلاد عن التوترات.

الاتحاد الوطني :ننظر إلى دور الطلبة والشباب برؤية جديدة

«في الذكرى الـ(٤٩) لتأسيس جمعية طلبة كوردستان، اتقدم من أعماق قلبي بالتهاني إلى جميع الشباب والطلبة الذين يكافحون بالأمل من أجل مستقبل مزدهر، ويبذلون الجهود ليكونوا جيلا نافعا لتطوير إقليمنا.

الطلبة والشباب هم ثروة ثمينة وقيمة لشعبنا، وبإمكاننا عبر دعمهم أن نوفر فرصا أكبر لهم للمساهمة في تطور وطننا أكثر.

نحن ننظر إلى دور الطلبة والشباب برؤية جديدة، ونؤمن بقدراتهم وكفاءاتهم وطاقاتهم، وان مساعينا لدفعهم نحو الأمام في كافة القطاعات تمثل جزءا من استراتيجية اعمالنا.

اجدد اليوم التأكيد على الاهتمام بتطوير قطاع التربية والتعليم العالي، لنبني معا نظاما يتيح لشبابنا أن يسعوا بأمل نحو مستقبل أكثر إشراقا».

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٤/٢٦

جميعة طلبة كوردستان في طليعة مسيرة النضال دائماً

ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني السبرقية تهنئة الى جمعية طلبة كوردستان بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس الجمعية.وقال فيها: في الذكرى السنوية الـ ٤٩ لتأسيس جمعية طلبة كوردستان نتقدم اليكم باحر التهاني والتبركات.

واضاف المكتب السياسي في رسالته: ان جميعة طلبة كوردستان كانت وستظل في طليعة مسيرة النضال المهني والديمقراطي والوطني، وسباقة دائماً لخدمة طلبة كوردستان والدفاع عن حقوقهم ومتطلباتهم. هذه الجمعية المناضلة كانت مدرسة لصناعة الكوادر والقادة الكفوئين ورفد الحركة السياسية في كوردستان والمجتمع الكوردي بهم.

واوضح المكتب السياسي: وخلال الاعوام الماضية تمكنت جميعة طلبة كوردستان وبدعم من الرئيس بافل جلال طالباني وبشكل جديد من العمل على اتخاذ خطوات مهمة لتوجيه الشباب نحو مستقبل اكثر اشراقاً.

لعبتم دورا مهما خلال مرحلة الثورة

كما و بعث قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال السبت ٢٠٢٥/٤/٢٦ برقية تهنئة الى جمعية طلبة كوردستان بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيسها هذا نصها:

السادة الاعزاء، جمعية طلبة كوردستان

«بمناسبة الذكرى الـ٤٩ لتأسيس جمعية طلبة كوردستان، اتوجه إليكم بأحر التهاني، واتمنى لكم المزيد من النجاح في تطوير منظمتكم وخدمة الطلبة.

لعبت جمعية الطلبة دورا مهما خلال مرحلة الثورة في مواجهة نظام دكتاتورية البعث، وبعد الانتفاضة، خدمت الطلبة بكل إخلاص، وسعت إلى رفع مستوى وعيهم وثقافتهم.

في هذه المناسبة، نعبر عن تقديرنا لنضال منظمتكم عبر المراحل المختلفة، ونطلب منكم في هذه المرحلة الجديدة ان تنظموا صفوفكم بطريقة تتيح لكم تقديم خدمة اكبر واشمل لجميع طلبة كوردستان دون تمييز».

قوباد طالباني

مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال

في الذكرى الـ51 لقصفها بالاسلحة المحرمة دولياً

الاتحاد الوطني : قلعة دزة بقيت صامدة في وجه الاستبداد

الرئيس بافل: تقديم المزيد من الخدمات لمنطقة بشدر

وجه رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني يوم الخميس ٢٠٢٥/٤/٢٤ رسالة في الذكرى الـ٥١ لقصف مدينة قلعةدزة بالاسلحة المحرمة دولياً، فيما يأتي نص الرسالة:

نحيي اليوم وبكل تقدير ووفاء الذكرى الـ٥١ لكارثة قصف قلعةدزة وجامعة السليمانية، مع الذكرى الـ٤٧ لانتفاضة المدينة، وننحني اجلالا لارواح الشهداء ونقدم تحية الوفاء لعوائلم الابرار والجرحى.

يجب ان تكون ذكرى قصف قلعةدزة تلك الكارثة والتراجيديا التي تعرض لها شعبنا، دافعا لنا للوئام ووحدة شعبنا وتوحيد جهودنا لتحسين الحكم وتقديم المزيد من الخدمات لواطنينا الاعزاء لكي نوفر لهم حياة لائقة، وخاصة المواطنين في المنطقة بشدر وبتوين والذي كانوا على راس قافلة الكورديتي خلال الثورة والنضال.

مطالبنا هي مطالب المواطنين الابرار في قلعةدزة عبر مد يد الاعمار الى المنطقة وخدمتهم عن طريق العمل والمشاريع.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٤/٢٤

المكتب السياسي: قلعةدزة كانت وستظل دائماً في طليعة مسيرة النضال

ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٥/٤/٢٤ رسالة في الذكرى السنوية لقصف مدينة قلعةدزه بالاسلحة المحرمة دولياً، فيما يأتي نص الرسالة:

في ذكرى جريمة قصف مدينة قلعةدزه والتي نفذها النظام البعي البائد في صبيحة يوم ١٩٧٤/٤/٢٤، ننحني اجلالا لارواح جميع شهداء تلك الكارثة والذين كان اغلبهم من الطلاب واستاذة جامعة السليمانية.

ورداً على تلك الجريمة ومواجهة سياسة التهجير للقرى والارياف والتي نفذها النظام البعي البائد في ذلك القضاء ولمواجهة سياسات التبعيث والتعريب، قامت جماهير قلعة دزة في يوم ١٩٨٢/٤/٢٤ وفي الذكرى الثامنة لقصف المدينة بتنظيم تظاهرة جماهيرة باشرف تنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني واستطاعت السيطرة على العديد من مقرات العدو، وهذه التظاهرة اصبحت نضالا اخراً لتلك المرحلة وللعديد من الايام نظمت تظاهرات مماثلة في مدن كوردستان الاخرى.

واليوم وفي هذه الذكرى واحياء لاسماء الشهداء جريمة وشهداء التظاهرة ومن اجل اعلاء الدور النبيل لجماهير المنطقة، من واجبنا جميعا الاستمرار بمسيرة الاعمار وتقديم افضل الخدمات لجماهير قلعةدزه.

المجد والخلود لشهداء قصف قلعةدزه وجميع شهداء طريق النضال.

تحية لجماهير قلعةدزه الذين كانوا دائما في طليعة مراحل النضال.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

مؤسسة الرئيس جلال طالباني: النظام البعثي نفّذ مجزرة لا إنسانية بحق سكان المدينة

وجهت مؤسسة الرئيس جلال طالباني الخميس ٢٠٢٥/٤/٢٤ رسالة في الذكرى الحادية والخمسين لقصف مدينة قلعة دزة بالاسلحة المحرمة دوليا، فيما يأتي نص الرسالة:

تمرّ أكثر من خمسة عقود على القصف الذي طال مدينة قلعة دزة الصامدة وجامعة السليمانية فيها، حين أقدم نظام البعث البائد في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٤ على ارتكاب جريمة بشعة باستخدام قنابل النابالم، دون أي اعتبار للمدنيين، إذ قصف المدينة بوحشية لا ترحم، مسجّلا بذلك صفحة جديدة من تاريخه الدموي. وقد أدى هذا القصف إلى استشهاد ١٣٤ شخصًا من أبناء المدينة، وجرح أكثر من ٢٠٠ آخرين.

نفّذ النظام البعثي الفاشي حينها مجزرة لا إنسانية بحق سكان المدينة، فقتل المئات، من بينهم طلاب جامعة السليمانية، ودمّر أجزاءً واسعة من أحياء المدينة، وعلّق الخدمات فيها.

رغم هذه الخسائر الفادحة، بقيت قلعة دزة صامدة، محافظة على صوتها الشجاع في وجه استبداد وبطش البعث الفاشي، ولم تتراجع عن درب الكفاح الوطني الكوردي ونهجه الجديد. وبعد انتفاضة المدينة، شرعت حكومة إقليم كوردستان، خطوةً بعد خطوة، في إعادة إعمارها، غير أن المدينة وسكانها الأوفياء لم يتلقوا حتى اليوم أي اعتراف رسمي أو تعويض من الحكومة العراقية عن هذه الجريمة.

نحن في مؤسسة الرئيس جلال طالباني، وبكل وفاء وإجلال، نبعث بتحية تقدير لأرواح شهداء كارثة قصف قلعة دزة الأبطال، ولجميع شهداء درب القضية الكوردية.

السفير د. محمد صابر

رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني

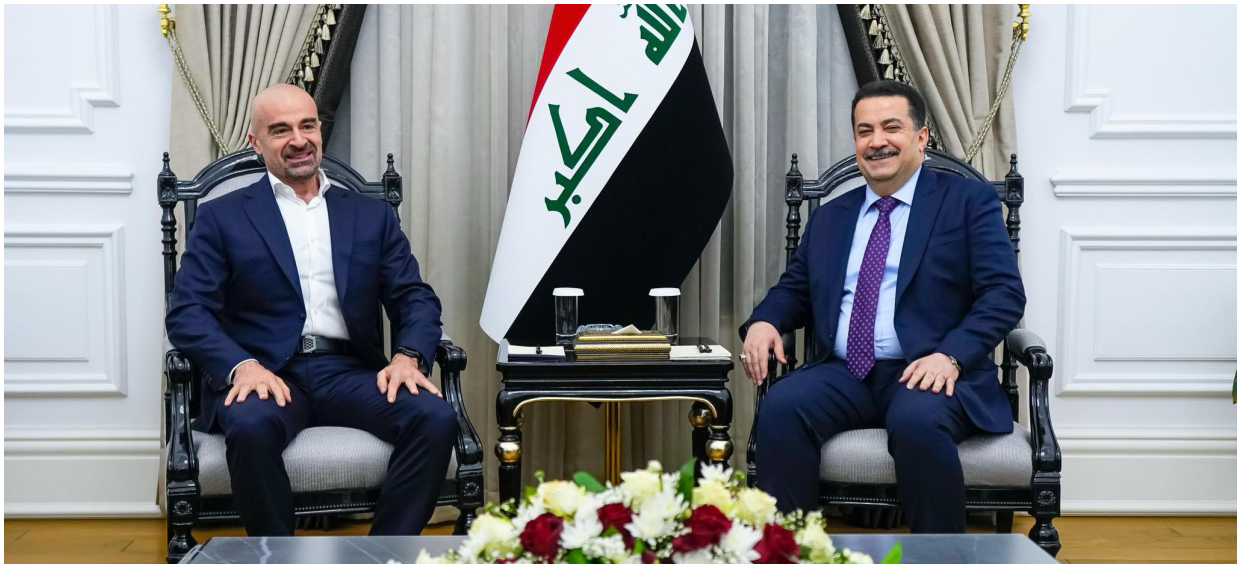

الرئيس بافل يهنئ السوداني باعادة انتخابه امينا عاما لتيار الفراتين

وجه رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني السبت ٢٠٢٥/٤/٢٦ برقية تهنئة الى السيد محمد شياع السوداني بمناسبة عقد مؤتمر تيار الفراتين واعادة انتخابه امينا عاما للتيار، اكد فيها اهمية تعزيز التعاون من اجل خدمة المواطنين، وقيما يأتي نصها:

الأخ العزيز محمد شياع السوداني

الأمين العام لتيار الفراتين المحترم

تحية أخوية ونضالية...

«تابعنا عن كثب نجاح المؤتمر العام لتيار الفراتين بدورته الثانية وتجديد الثقة بشخصكم أمينا عاما له وانتخاب أمانة عامة جديدة للتيار.

نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني إذ نبارك لكم هذه الخطوة والإنجاز ونرحب بالتوصيات التي خرجتم بها والنتائج التي تمخض عنه مؤتمركم في دعم النظام السياسي الديمقراطي الدستوري، فإننا نتطلع إلى أن تكون هذه بداية لتعزيز العلاقات بين جميع القوى السياسية الوطنية لتحقيق الأهداف السامية في بناء دولة مدنية تضمن حقوق جميع المكونات والفئات وتعزز سيادة القانون والعمل بالدستور والأمن والاستقرار وحياة أفضل».

أخوكم

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٤/٢٦

ملتقى الاتحاد الوطني، انجاز سياسي رائع وسنتعامل مع توصياته بأمانة

أكد قوباد طالباني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال والمشرف على الملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن مقترحات وتوصيات الملتقى الثاني سترفع الى المكتب السياسي للعمل عليها وتصديقها، مشيرا الى أن الملتقى هو إبداع في العمل السياسي باقليم كوردستان.

وخلال كلمة في اختتام أعمال الملتقى الثاني للاتحاد الوطني، مساء الخميس ٢٠٢٥/٤/٢٤، قال قوباد طالباني مخاطبا المشاركين في الملتقى: «الاتحاد الوطني الكوردستاني ليس حزب شخص معين أو منطقة محددة، بل هو حزب كل واحد منكم أنتم المناضلون، من الشباب والنساء وكل الشرائح»، مؤكدا أن «تقارير اللجان زاخرة بالتوصيات والآراء والمقترحات المقدمة من قبلكم، وستسلم بأمانة الى المكتب السياسي للمصادقة عليها».وأضاف قوباد طالباني: «بعض التوصيات هي ضمن إطار سلطة وإرادة الاتحاد الوطني، وسيتم تنفيذها كما هي، بينما قد يحتاج البعض الآخر منها الى تعديل القوانين، ويمكن العمل عليها من خلال ممثلينا في برلمان كوردستان، أو قد تتطلب التوصيات التعليمات والقرارات الحكومية، وستعيننا في تشكيل الحكومة ووضع برنامج عملها»، مشيرا الى أنه «بعد التصديق على توصيات الملتقى سنشكل لجنة لمتابعة آليات تنفيذ القرارات».وأوضح المشرف على الملتقى الثاني للاتحاد الوطني قائلا: «الملتقى هو إبداع في العمل السياسي باقليم كوردستان، وهذا الإبداع يليق بالاتحاد الوطني الكوردستاني فقط، لذا ندعوكم الى مواصلة العمل بعد انتهاء الملتقى، لإحياء الحياة الحزبية والإصغاء الى مطالب المواطنين يوميا، وسنكون نحن عونا وسندا لكم».

وفي ختام كلمته قال قوباد طالباني: علينا الإيفاء بوعودنا الانتخابية، والاستعداد للانتخابات القادمة لمجلس النواب العراقي بشكل جيد، فالعملية السياسية والانتخابات لن تتوقف، وعلينا نحن أيضا ألا نتوقف عن العمل».

وانطلقت يوم الاربعاء ٢٠٢٥/٤/٢٣ في مدينة السليمانية، أعمال الملتقى الثاني للاتحاد الوطني الكوردستاني، بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وإشراف قوباد طالباني، بمشاركة حوالي ٥ آلاف من كودار وأعضاء الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وشكل الملتقى عدة لجان لمناقشة التوصيات والمقترحات المقدمة وهي» لجنة النساء، لجنة هيكلة مؤسسات الحزب، لجنة الشباب، لجنة العلاقات، لجنة الحكومة، لجنة المناطق المستقطعة والمادة ١٤٠، لجنة البيشمركة والمناضلين القدامى والشهداء.

المكتب السياسي يعزي بحادثة انفجار بندر عباس

بعث المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٥/٤/٢٦ برقية التعزية الى الجمهورية الاسلامية بحادثة انفجار بندر عباس، اكد تضامنه بحدوث هذا الانفجار، وفيما يأتي نصها:

«باسم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، نعبر عن مواساتنا وتعاطفنا العميقين بشأن الحادث المؤلم لانفجار مدينة بندر عباس (ميناء الشهيد رجائي)، الذي أسفر عن استشهاد عدد من الأشخاص وإصابة المئات وإلحاق أضرار مادية جسيمة.

وبهذه المناسبة، نتقدم بأحرّ التعازي إلى المرجع الاعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية ورئاسة الجمهورية الإسلامية، ونسأل الله العظيم أن يمنّ بالصبر والسلوان على ذوي الضحايا، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين».

المكتب السياسي
الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٦-٤-٢٠٢٥

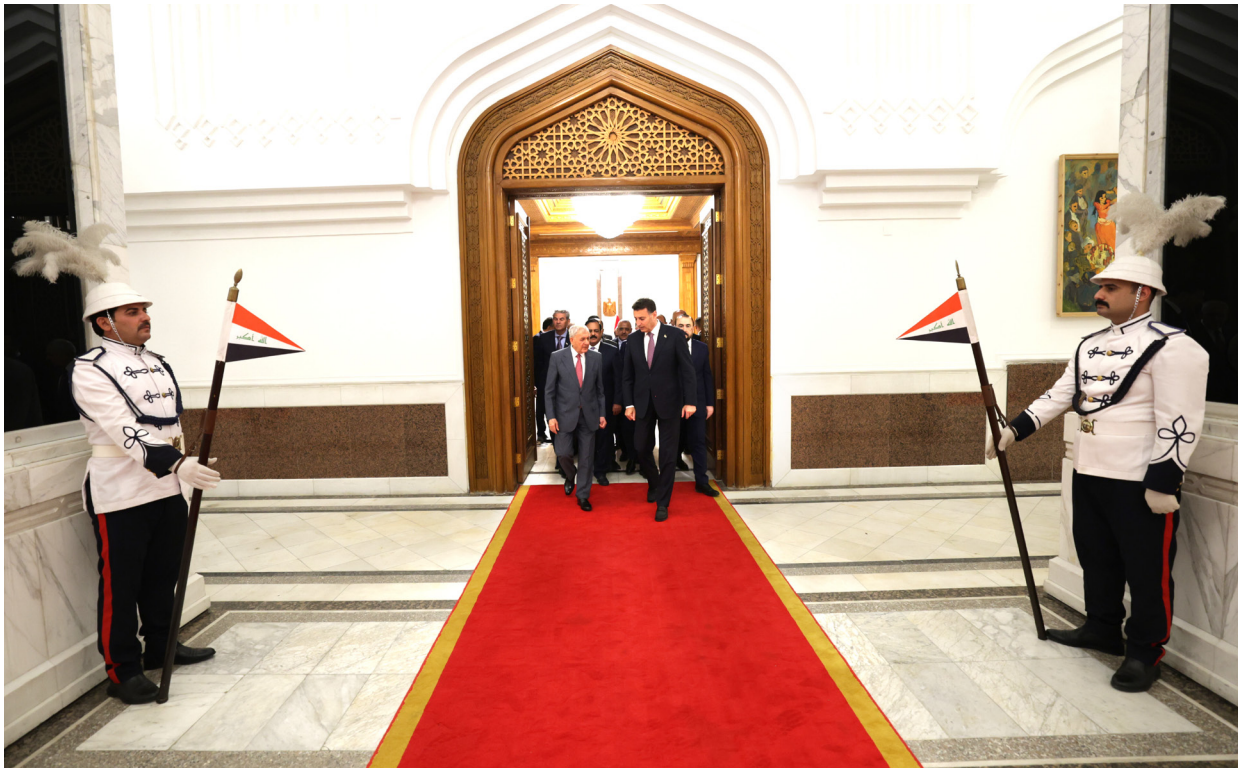

رئيس الجمهورية يشيد بانعقاد الجلسة العامة للبرلمان العربي في بغداد

يعكس حرص العراق على دعم مسيرة العمل المشترك

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٢٤ نيسان ٢٠٢٥ في قصر بغداد، رئيس مجلس النواب الأردني السيد أحمد الصفدي والوفد المرافق له.

وفي مستهل اللقاء، رحب رئيس الجمهورية بالوفد، مؤكدا أهمية تعزيز التواصل والتنسيق بين مجلسي النواب العراقي والأردني وتبادل الخبرات والزيارات، فضلاً عن ضرورة تطوير العلاقات في المجالات ذات الاهتمام المشترك تعزيزاً لروابط الأخوة والتعاون البناء.

وتطرق فخامته إلى الأوضاع في المنطقة، مشددا على ضرورة إنهاء الصراعات والتوترات على الصعيدين الإقليمي والدولي، والعمل من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار، مؤكدا موقف العراق الداعم للشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة.

وأشاد السيد الرئيس بانعقاد الجلسة العامة للبرلمان العربي في بغداد، مؤكدا أن هذه البادرة تأتي تجسيدا للأواصر المتينة التي تربط العراق بأشقائه، كما انها تعكس حرص العراق على دعم مسيرة العمل المشترك.

بدورهم أكد أعضاء الوفد الضيف رغبة الأردن حكومة وشعباً في توطيد العلاقات بين البلدين الشقيقين وتعزيز التعاون في المجالات كافة.

دور مهم لمراكز البحوث والدراسات غير الحكومية في خدمة السياسة العامة والمؤسسات

برعاية فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، أقامت دائرة البحوث والدراسات في رئاسة الجمهورية، يوم الأربعاء ٢٣ نيسان ٢٠٢٥ في قصر بغداد، ندوة حوارية بعنوان (دور مراكز البحوث والدراسات غير الحكومية في خدمة السياسة العامة والمؤسسات الحكومية في العراق).

واستهلت الندوة بعزف النشيد الوطني وقراءة سورة الفاتحة ترحما على شهداء العراق.وحضر الندوة عدد من المسؤولين والمديرين العامين والمختصين ورؤساء المراكز البحثية.

ونيابة عن السيد الرئيس، ألقى معالي رئيس ديوان رئاسة الجمهورية الدكتور كامل كريم الدليمي كلمة، أكد فيها دعم فخامة رئيس الجمهورية لمراكز البحوث، وبما تقدمه مراكز الدراسات في الشأن الدولي والعلاقات الخارجية والتعامل مع الأزمات.في ما يلي نص الكلمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أكون بينكم اليوم في هذه الندوة العلمية التي تنظمها دائرة البحوث والدراسات.

واتشرف بأن أنوب عن فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الذي كان وما زال داعماً لمراكز

البحوث ودائم الاهتمام بالجوانب العلمية وما تقدمه مراكز الدراسات في الشأن الدولي والعلاقات الخارجية والتعامل مع الازمات وفق منهج علمي رصين.

أيتها الاخوات أيها الاخوة..

في وقتٍ يشهد فيه العالم تحولات متسارعة وتحديات متشابكة، تتطلب منا وعياً عميقاً، وتحليلاً علمياً، وتخطيطاً دقيقاً يستند إلى رؤية وطنية منفتحة على الواقع المحلي والمحيط الدولي تبرز اهمية مراكز البحوث والدراسات التي لم تعد اليوم مجرد ملحقات أكاديمية أو واجهات إدارية، بل أصبحت أدوات استراتيجية في خدمة الدولة والمجتمع، ترفد مؤسسات القرار بالمعرفة، وتقدم الحلول المبنية على الوقائع، وتتوقع الأزمات وترسم سياقات الحلول قبل وقوع الازمة.

وليس سراً أن الدول المتقدمة، ومنذ عقود، قد أسست مراكز بحثية ذات أثر واضح في صياغة السياسات الدولية، من أبرزها:

معهد بروكنز في الولايات المتحدة، ومعهد تشاتام هاوس في المملكة المتحدة، ومراكز اخرى بحثية رائدة.

هذه المراكز تناولت قضايا تمسّ مستقبل البشرية، مثل:

- أزمة الطاقة والتحول نحو الطاقة النظيفة.
- التغيرات المناخية وتداعياتها البيئية والاقتصادية.
- تحديات الاقتصاد الدولي وتقلبات السوق العالمية.
- الأمن الدولي، وصراعات النفوذ والهجرة والإرهاب.
- القانون الدولي، وحماية الحقوق في زمن النزاعات.
- الأمن الغذائي العالمي، الذي أصبح أولوية قصوى في ظل الحروب والأزمات المناخية.

لكن علينا أن ننتبه جيداً: ان نجاح هذه المراكز لا يكمن في تقليدها أو استنساخها، بل في فهم أسباب نجاحها ثم بناء نماذجنا الخاصة بنا، المنبثقة من بيئتنا وهمومنا وتطلعاتنا.

وفي العراق، لا تقل التحديات المحلية خطورة ولا تعقيداً.

فنحن نواجه مشكلات تتطلب عمقاً بحثياً ومعالجات علمية، لذا تبرز أهمية أن تكون مراكز البحوث والدراسات في العراق مراكز فاعلة، متخصصة، واقعية، متواصلة مع الجامعات والمؤسسات التعليمية، تتلائم وحجم المعضلات التي يعاني منها البلد في ظل التحديات والتقلبات العالمية.

وإننا اليوم بحاجة إلى شبكة متكاملة، تربط مراكز البحث بالجامعات، وتربط الجامعات بمؤسسات الدولة، بحيث يكون البحث العلمي قلب التخطيط وصناعة القرار، لا مجرد نشاط هامشي أو مظهري.

أيتها السيدات أيها السادة

تعلمون جيدا نحن في العراق نعيش في بؤرة ساخنة اسمها الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي لا تهدأ أبدًا، والتي تُعد مركزًا للصراعات الإقليمية والدولية المتشابكة، من الطاقة إلى الأمن، ومن النفوذ السياسي إلى الصراع على الموارد.

وكل هذه الملفات تُهدد بشكل مباشر أو غير مباشر أمن العراق واستقراره، وتضعه في مرمى التحولات المتسارعة دون أن يكون لديه أحيانًا أدوات استباق أو قراءة دقيقة للمشهد.

ولهذا فإن وجود مراكز دراسات فاعلة ليس ترفًا فكريًا، بل هو ضرورة وجودية، لاسيما في بلد مثل العراق يتوسط الإقليم، ويُشكل ثقلاً حضاريًا وجغرافيًا وسياسيًا لا يمكن تجاهله.

كلنا أمل بجهودكم الخيرة وتفانيكم في اداء واجباتكم على اتم وجه، وقبل الختام نعاود التأكيد على مسامعكم أن العبرة ليست بعدد مراكز البحوث، بل بنوعها وتخصصها ومدى تفاعلها مع المجتمع والدولة، محلياً ودولياً.

نحن بحاجة إلى مراكز عراقية الجذور، عالمية الأفق، تحمل الهم الوطني، وتفكر بلغة العالم.

أجدد شكري لدائرة البحوث والدراسات على هذه المبادرة، وأدعو الجميع إلى دعم وتفعيل دور مراكز الدراسات، فبالعلم تُبنى الدول، وبالمعرفة تُصان السيادة، وبالرؤية تتقدم الشعوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

رؤية فخامة الرئيس لدائرة البحوث والدراسات

بعدها ألقى المدير العام لدائرة البحوث والدراسات في رئاسة الجمهورية الدكتور حازم محمود حميد كلمة تطرق من خلالها إلى رؤية فخامة الرئيس لدائرة البحوث والدراسات، مشيرا إلى أنها تقوم بالتعاون مع مراكز البحوث في مؤسسات الدولة والجامعات الحكومية والأهلية باعداد دراسات تحليلية تساعد في فهم التحديات والفرص المتعلقة بالقضايا الوطنية والإقليمية والدولية.فيما يلي نص كلمة المدير العام لدائرة البحوث والدراسات:

«معالي رئيس ديوان رئاسة الجمهورية المحترم

السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين

السادة الحضور الكرام مع حفظ الألقاب والمناصب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شرفتمونا جميعا بحضوركم الكريم ومشاركتكم وهذا دليل اهتمامكم في هذا المجال وشعوركم بأهمية دور مراكز البحوث والدراسات في المؤسسات الحكومية والجامعات والمراكز الخاصة.

إن مراكز البحوث والدراسات هي خزائن الفكر وينابيع التخطيط ولا يمكن تصور ان توجد نهضة حقيقية لأي بلد من البلدان دون إيلاء هذه المراكز حقها من الاهتمام والتقدير لدورها المعرفي والتنموي. وتسهم هذه المراكز في فتح الآفاق لرؤية المستقبل بتصور علمي متزن بعيدا عن العواطف الفكرية والآراء المتطرفة التي تنطلق من منطلقات غير دقيقة وغير علمية.

تأسست دائرة البحوث والدراسات في رئاسة الجمهورية بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد لتكون دائرة بحثية متميزة تقدم بحوثها ودراساتها الى كافة المؤسسات الحكومية من خلال اعتماد طرق البحث العلمي الحديثة في مختلف المجالات لتكون مرجعا مهما للقيادات العليا في بلدنا العزيز.

رؤية فخامة الرئيس للدائرة أن تقوم بالتعاون مع مراكز البحوث في كافة مؤسسات الدولة والجامعات الحكومية والأهلية ومراكز الدراسات الخاصة باعداد دراسات بمعايير جودة ورصانة عالية وتقديم حلول عملية وتطبيقية ومقترحات تنسجم مع الحالة والحاجة الفعلية، وتقديم دراسات تحليلية تساعد في فهم التحديات والفرص المتعلقة بالقضايا الوطنية والإقليمية والدولية.

وتعمل الدائرة الآن على عمل قاعدة بيانات بأبرز المراكز البحثية والباحثين والكفاءات بمختلف التخصصات للاستفادة منهم مستقبلا. ووضعت دائرتنا برامج تحفيزية للباحثين لتشجيعهم على التميز في الإنتاج البحثي والارتقاء بالمستوى الذي يليق ببلدنا من خلال هدايا مجزية وكذلك مشاركاتهم في الاجتماعات الحكومية المهمة والوفود المرافقة لفخامة رئيس الجمهورية لحضور المنتديات والمؤتمرات العالمية كل حسب تخصصه. وأسهم فخامة الرئيس

بدعم الكثير من البحوث التي قدمت اليه وحث الوزارات المعنية على تبنيها لانها تقوم بتقديم حلول ناجعة لمشاكل حقيقية وحسب الحاجة التي تقتضيها المصلحة العامة.

الحضور الكريم

إن ندوتنا الحوارية اليوم هي لتعزيز فهمنا لدور مراكز البحوث والدراسات واهمية وجودها في بلدنا الحبيب.

اليوم نستضيف شخصيتين لهما خبرة طويلة واسهامات في مراكز البحوث والدراسات محليا ودوليا.

اهم المراكز البحثية العالمية والادوار التي قامت بها

محاورنا الأول هو الاستاذ الدكتور احمد رشدي وهو مستشار رئيس مجلس النواب للعلاقات الدولية واستاذ جامعي لأكثر من ٢٠ عاما وهو استشاري برنامج تدريب القيادات العليا في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

بالإضافة الى ذلك الدكتور احمد زميل وممثل جامعة Kings College London منذ عام ٢٠١٦ وعضو الجمعية الملكية البريطانية للعلاقات الدولية Chatham House وعضو الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الاوسط التابعة لجامعة London School of Economics ومستشار اقدم لمؤسسة Unihouse Global التعليمية البريطانية.

سيحدثنا الدكتور احمد عن اهم المراكز البحثية العالمية والادوار التي قامت بها في صناعة القرار في بلدانهم والعالم.

نشأة مراكز البحوث والتفكير في العراق وتطورها

ومحاورنا الثاني هو الاستاذ الدكتور سعد السعيدي، استاذ العلاقات الدولية في جامعة بغداد ومدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. وهو محاضر في مؤسسات تعليمية كثيرة منها جامعة الدفاع للعلوم العسكرية العليا وله العديد من البحوث العلمية المنشورة في المجلات العراقية والعربية والعالمية وله مشاركات في المؤتمرات والندوات، وهو مؤلف لخمسة كتب في مجالات مختلفة وأشرف على عشرات اطاريح الماجستير والدكتوراه. وهو محكم للعديد من الكتب والبحوث العلمية. كما شارك عضوا في لجنة تعديل الدستور وفي الفريق الوطني لاعداد استراتيجية مكافحة التطرف والفريق الوطني للرصد.

سيحدثنا الدكتور السعيدي في نشأة مراكز البحوث والتفكير في العراق وتطورها والمعوقات التي تواجه نشاط هذه المراكز وتقديم مقترحات لسبل الارتقاء بعملها وتفعيل دورها في خدمة المؤسسات الحكومية وصناعة القرار والحياة العامة.

سيتم تخصيص وقت لا يتجاوز ٢٠ دقيقة لكل محاور وبعدها سيتم فتح باب الحوار والاسئلة من الحضور لتبادل الآراء والنقاش مما يساهم في تعزيز فهمنا لموضوع اليوم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

هذا وقدم الدكتور علي رشدي لمحة تاريخية عن عمل المراكز الدولية، مؤكدا انها تقدم رؤية ومقترحات حلول للقضايا والأزمات التي تمر بها الدول، فيما أشار الدكتور سعد السعيدي الى أن مراكز البحوث هي مراكز تفكير ولها القدرة على استشراف المستقبل. كما تطرق الى المشاكل المالية والقانونية التي تعترض عمل مراكز البحوث.

بعدها جرت مناقشات مستفيضة بين الحاضرين والمحاضرين بشأن عمل مراكز البحوث في العراق.

واشنطن وبغداد: أهمية السيادة العراقية للأمن والاستقرار الإقليميين

ينسب ما يلي إلى المتحدثة باسم وزارة الخارجية تامي بروس:

اجتمع وزير الخارجية ماركو روبيو بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الدكتور فؤاد حسين في واشنطن العاصمة يوم ٢٥ نيسان/أبريل. وناقش المجتمعان أهمية السيادة العراقية للأمن والاستقرار الإقليميين، وأشاد الوزير روبيو بالجهود التي تبذلها دولة العراق لتعزيز التخفيف من التصعيد والحوار البناء على المستوى الإقليمي.

وناقش الوزير روبيو ونائب رئيس الوزراء حسين فرص توسيع نطاق التعاون الاقتصادي وزيادة التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والعراق. وأشاد الوزير روبيو بالعراق لاستضافته أول بعثة تجارية معتمدة من وزارة التجارة الأمريكية في بغداد في وقت سابق من الشهر الجاري، مما أفضى إلى اتفاقات بقيمة مليارات من الدولارات مع شركات أمريكية.

وزارة الخارجية الأمريكية
مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية
٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٥

عادل الجبوري:

اتفاق واشنطن- طهران وانعكاساته على بغداد

خلال الشهور القلائل الماضية، اكد اكثر من مسؤول عراقي رفيع المستوى، أهمية التوصل الى تفاهمات واتفاقات رصينة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحددة الامريكية، بالنسبة للعراق خصوصا، والمنطقة على وجه العموم.

وتنطلق تلك التأكيدات "التمنيات" من حقيقة أن العراق قد يكون اكثر البلدان تأثرا، سلبا أو إيجابا، بمسارات وتفاعلات العلاقات والأزمات بين واشنطن وطهران، بحكم عوامل عديدة، راكمتها وقائع واحداث ومواقف، جعلت الملف العراقي في شتى أبعاده

> أهمية التوصل الى تفاهمات واتفاقات رصينة بالنسبة للعراق والمنطقة

السياسية والأمنية والاقتصادية مرتهنا بمديات ومستويات الصدام الإيراني الامريكي.

وما يسجل للدبلوماسية العراقية انها نجحت خلال الأعوام الستة الماضية في حلحلة جملة من ملفات المنطقة الشائكة، من قبيل ملف العلاقات الإيرانية-السعودية، إذ احتضنت بغداد عدداً من جولات الحوار بين الطرفين المتخاصمين، وساهمت مع مسقط في تقريب وجهات النظر وكسر العديد من الحواجز بين طهران والرياض، ولم تكن بشكل أو بآخر بعيدة عن ترتيبات الهدنة بين السعودية وحركة أنصار الله اليمنية (الحوثيين)، وهي، اي بغداد، بذلت جهوداً ومساعي حثيثة من أجل الإسراع في إعادة إحياء الاتفاق النووي، انطلاقاً من رؤية مفادها، بأن أي حلحلة لأزمات المنطقة، أو الأزمات الدولية، التي تعدّ المنطقة أحد ميادينها وساحاتها، لا بد أن تكون لها انعكاسات إيجابية على مجمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية العراقية.

وتعود خلفيات الاهتمام العراقي بإبرام اتفاق إيراني- دولي حول برنامجها النووي إلى عام ٢٠١٢ في عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، حينما استضافت ورعت بغداد مباحثات بين طهران ومجموعة خمس زائد واحد، من أجل تقريب المواقف والتأسيس لأجواء حوار إيجابي مثمر يفضي إلى نتائج ومخرجات عملية. وبالفعل، كان ذلك الاجتماع بداية لانخراط العراق في العمل الجاد للتوصل إلى اتفاق واقعي يرضي الفرقاء، ويسهم في خفض حدة التوتر والتصعيد في المنطقة، وابعاد العراق عن شبح حروب وصراعات دامية أخرى.

ومما لا شك فيه أن هناك تأثيراً متبادلاً على نطاق واسع وكبير بين الشأنين العراقي والإيراني، ذلك التأثير الذي فرضته عوامل جغرافية وتاريخية وسياسية وأمنية واقتصادية وثقافية ودينية، من الصعب بمكان تجاهلها والتغافل عنها مهما كانت الظروف والأحوال. وما يمكن تأكيده هنا هو أن إيران منذ سقوط نظام صدام في ربيع عام ٢٠٠٣، تعاطت بصورة إيجابية مع العراق، رغم التراكمات السلبية لمرحلة حرب الثمانية أعوام (١٩٨٠- ١٩٨٨) بين الطرفين، فقد كانت في مقدمة الدول التي فعّلت ونشطت تمثيلها الدبلوماسي في بغداد، ووسعته لاحقاً عبر فتح قنصليات لها في المحافظات الأساسية في الجنوب والوسط والشمال، كالبصرة والنجف وكربلاء وأربيل والسليمانية، ودعمت العملية السياسية، رغم ملاحظاتها وتحفظاتها على الوجود والدور الامريكي السلبي فيها، وعززت علاقاتها الاقتصادية مع العراق، وقدمت له الإسناد والدعم الضروري في مجالات الطاقة والإعمار، والأهم من ذلك كله، ألقت بكل ثقلها

> العراق قد يكون اكثر البلدان تأثرا، سلبا أو إيجابا

إلى جانبه حينما اجتاح تنظيم "داعش" الإرهابي في صيف عام ٢٠١٤ مدينة الموصل ومناطق ومدنً عراقية أخرى، وكاد أن يستبيح العاصمة بغداد والمدن الدينية لولا فتوى الجهاد الكفائي للمرجع الديني اية الله العظمى السيد علي السيستاني.

وبما أن إعادة إحياء الاتفاق النووي، سيعود على إيران بمنافع ومكاسب سياسية واقتصادية كبيرة، لعلّ أبرزها التخفيف من الضغوط والأزمات الاقتصادية التي ألقت بظلالها الثقيلة على الشارع الإيراني خلال الأعوام الماضية، وتحريك عجلة الاقتصاد بوتيرة أسرع، وفتح آفاق جديدة له، فإن العراق سيكون أحد أبرز الأطراف التي سوف تستفيد من تفاهمات طهران مع واشنطن والأطراف الأخرى للاتفاق النووي، لأن ذلك من شأنه أن ينشط مجمل حركة التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي، وتعزيز المشاريع والخطط الاستثمارية، علماً أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تجاوز الاثني عشر مليار دولار سنوياً، ويؤمل أن يصل في غضون بضعة أعوام إلى عشرين مليار دولار.

فضلاً عن ذلك، فإن إعادة إحياء الاتفاق النووي، من شأنه أن يضمن تزويد إيران للعراق بكميات الغاز المطلوبة لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية. في ذات الوقت الذي يتيح الاستفادة من خبرات وامكانيات وتجارب الشركات الامريكية في قطاعات حيوية مهمة، وهو ما لاحت مؤشراته مؤخرا من خلال زيـارة وفد اقتصادي امريكي كبير للعراق، ضم العشرات من رجال الاعمال والمستثمرين الأمريكان، اذ تمخضت تلك الزيارة عن ابرام حزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

وعلى الصعيد السياسي، فإن إعادة إحياء الاتفاق النووي، يعني نزع فتيل التوتر، وخفض مستويات التأزيم والاحتقان إلى حد كبير، وتعزيز ذلك، بالمصالحات والتسويات الإقليمية بين الفرقاء، كالتقارب السعودي- الإيراني، والتقارب الإماراتي-الإيراني، وذلك وغيره لا بد أن ينعكس على عموم الواقع السياسي والامني العراقي بتعقيداته وتشابكاته وتناقضاته وتنوّع أولوياته.

ورغم ان مسقط تبنت هذه المرة، ربط خيوط الوصل بين واشنطن وطهران، وتهيئة الارضيات للحوار المباشر او غير المباشر، والسعي الجاد لتقريب وجهات النظر وتجسير المواقف بينهما، الا ان الوصول الى هذه المرحلة، لم يأت من فراغ، وربما كانت بعضا من مقدماته واولياته انطلقت من بغداد في أوقات سابقة-كما اشرنا انفا- لا سيما أن العراق بات اليوم جزءا من الحلول بعدما كان مصدرا للازمات.

مهند فارس

الدعم الأمريكي لقوات الأمن العراقية: التحديات والآفاق المستقبلية

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

ظل الدعم الأمريكي للقوات الأمنية العراقية، عاملا مهما في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق، ليس بسبب عجز القوات العراقية عن أداء مهامها، بل نظرا لأهمية جوانب الدعم الذي تقدمه واشنطن لها في عدة مجالات حيوية، بما في ذلك التدريب العسكري، وتوفير الأسلحة والمعدات، وتقديم المعلومات الاستخباراتية التي تسهم في مكافحة الجماعات المسلحة مثل تنظيم «داعش». وبشكل عام، تنظر الحكومة العراقية إلى هذا الدعم على أنه ضرورة لتحسين قدرات الجيش العراقي، لكن هذا الدعم لا يخلو من التحديات والتوترات، خاصة فيما يتعلق بسيادة العراق ووجود القوات الأجنبية على أراضيه. وفي بعض الحالات، يسود القلق من أن يؤدي استمرار هذا الدعم إلى تعزيز النفوذ الأمريكي في الشؤون الداخلية للعراق.

وتُعد المطالبة بخروج القوات الأجنبية، بما في ذلك قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، جزءا لا يتجزأ من استعادة السيادة الوطنية الكاملة كما هو مُعلن، إضافة إلى دعـوات أخرى مرتبطة بالرفض الإيراني لهذا الوجود.

ومع ذلك، فإن احتمال عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية في عام ٢٠٢٥ ومراجعة إدارته لأولويات التمويل،

بما في ذلك تعليق المساعدات الأمنية المقدمة للعراق، تعيدان تشكيل النقاش في بغداد بشأن مستقبل العلاقة الأمنية بين البلدين وتأثيراتها على الأمن القومي العراقي.

أشكال الدعم الأمني المباشر

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أحد أبرز الشركاء الرئيسيين في دعم القوات الأمنية العراقية، عبر سلسلة من البرامج والمساعدات التي تشمل التدريب، والتجهيز، والتمويل، والمعلومات الاستخباراتية التي لعبت دورا مهما في تعزيز قدرات القوات الأمنية في مواجهة التهديدات الإرهابية.

ويندرج معظم هذا الدعم ضمن بنود الاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن منذ عام ٢٠٠٩، إبان تولّي نوري المالكي رئاسة الوزراء، حيث تنظم هذه الاتفاقية طبيعة وجود القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي وأنشطتها في العراق.

ووفقا للتقارير الرسمية، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من ١٣٫٨ مليار دولار أمريكي كتمويل للعراق في الفترة من ٢٠١٥–٢٠٢٣.

وبحسب أحـدث البيانات المتاحة لهذا العام، قُدرت هذه المساعدات في عام ٢٠٢٣، بحوالي ٤٣٠ مليون دولار، حيث تضمن هذا الدعم مجموعة من البرامج لتعزيز القدرات العسكرية العراقية. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة المساعدات التي قُدمت عبر برنامج المساعدات العسكرية الأجنبية (FMF) والمخصص لشراء المعدات العسكرية والأسلحة، مثل الطائرات والمدافع والدبابات والمركبات المدرعة، نحو ٢٥٠ مليون دولار من أجل تدريب وتطوير القدرات العسكرية العراقية، ما مكن العراق من شراء معدات عسكرية أساسية، من بينها الطائرات المقاتلة من طراز F-١٦ ومدرعات M١ Abrams. كما قدّمت الولايات المتحدة تمويلا بقيمة ٢١٫٩٣ مليون دولار ضمن برنامج إزالة بقايا المتفجرات، بالإضافة إلى دعم هذا المبلغ بـ ٧٫٥١٥ مليون دولار

تسعى بغداد إلى تقييم التأثير المحتمل للتجميد الممتد للمساعدات

لتدريب القوات العراقية على عمليات الاستطلاع وإزالة الألغام والمتفجرات. ومع ذلك، لا تزال العديد من هذه المساعدات السابقة معلقة حاليا رهن مراجعة الإدارة الحالية.

لا يقتصر هذا الدعم على الجانب المالي فحسب؛ فقد طورت الولايات المتحدة برامج موسعة لتدريب أكثر من ٢٠ ألف جندي وعنصر أمني عراقي في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية، مثل تكتيكات مكافحة الإرهاب، والتقنيات الاستخبارية، وعمليات الرصد، والاستطلاع. وقد تم تدريب هؤلاء الجنود داخل القواعد الأمريكية في العراق، بالإضافة إلى مركز التدريب الأمريكي في الأردن.

كما تنفذ الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات مشتركة وأخرى مستقلة مع القوات العراقية، تشمل تزويدها بمعلومات استخباراتية محدثة حول تحركات الخلايا الإرهابية، إلى جانب تنفيذ ضربات دقيقة باستخدام الطائرات بدون طيار.

ويشمل الدعم التكنولوجي تزويد القوات العراقية بمعدات مراقبة متقدمة، مثل الطائرات المسيرة، التي ساعدت في رصد وتتبع تحركات العدو في المناطق الجغرافية الوعرة والصحراوية. أما الدعم اللوجستي، فيتضمّن توفير إمدادات أساسية للجيش العراقي، تشمل الوقود، وقطع الغيار للمعدات العسكرية، والإمـدادات الطبية. كما تسهم الولايات المتحدة في تطوير البنية التحتية العسكرية عبر بناء منشآت مثل القواعد الجوية والمرافق العسكرية.

طلبات بغداد من واشنطن تشمل بعض العديد من النقاط

دوافع توفير وأسباب تعليقه

تقدّم الولايات المتحدة دعما مستمرا للقوات الأمنية العراقية لأسباب استراتيجية وسياسية متعددة. فمن ناحية، يعود ذلك إلى الطلب الذي قدّمته الحكومة العراقية، بقيادة رئيس الـوزراء آنذاك نوري المالكي، في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، إلى التحالف الدولي للحصول على المساعدة العسكرية في مواجهة تنظيم داعش، بعد سيطرته على مدن عراقية كبيرة. وقد ترافقت هذه المساعدات الأمنية، التي شملت إمدادات الأسلحة والذخيرة والدعم اللوجستي، مع عمليات عسكرية مباشرة، من بينها الغارات الجوية على مواقع تنظيم «داعش.»

وعلى الرغم من هزيمة التنظيم، لا تزال خلاياه النشطة تشن عملياتها ضد القوات الأمنية خصوصا في المناطق النائية وبعض المناطق المحاذية للمُدن الرئيسية مثل مناطق حزام بغداد، ومحيط محافظتي ديالى والأنبار، وفي مناطق جبال حمرين، شرقي البلاد المتحدة.

من جانبها، اعتبرت الولايات المتحدة هذه المساعدات تشكل جزءا من استراتيجيتها الأوسع في الشرق الأوسط، مؤكدة أن استقرار وقوة قوات الأمن العراقية يسهمان في حماية مصالحها ومنع انتشار النفوذ الإيراني والجماعات الإرهابية في المنطقة. كما تسعى الولايات المتحدة إلى إبقاء القوات الأمنية بعيدة عن تأثيرات السياسة الإيرانية في المنطقة، أو تحولها إلى أداة في يد الجماعات المسلحة المحلية التي تعمل خارج إطار الدولة، فضلا عن منع تحول الجيش العراقي إلى قوة موازية لصالح الفصائل الموالية لإيران.

لا يزال من غير الواضح أي من هذه الاعتبارات ستحتفظ بها الإدارة الحالية، وخصوصا أن تعليق المساعدات الأمنية للعراق، إلى جانب مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يأتي ضمن جهود الرئيس الأمريكي لإعادة تقييم استراتيجية بلاده العسكرية في الشرق الأوسط ومستوى الإنفاق على المساعدات الخارجية.

قد يُنظر أيضا إلى استمرار تعليق المساعدات الأمنية على أنه جزء من عملية الانسحاب المتفق عليها لقوات التحالف الدولي، والمقرر استكمالها في عام ٢٠٢٦ بناء على طلب الحكومة العراقية. ويعتبر هذا الطلب سابِقا لقطع التمويل الأمريكي عن القوات المسلحة العراقية، وقد تزايدت حدته بعد العملية الأمريكية التي استهدفت كلا من قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، أبو مهدي المهندس، في مطلع عام ٢٠٢٠، وقتها بدأت الحكومة العراقية تشعر بأن وجود القوات الأمريكية على أراضيها أصبح يشكل تهديدا للسيادة الوطنية للعراق، إضافة إلى الضغط الداخلي الذي تمارسه الأحزاب الموالية لطهران، والتي تعتقد أن استمرار وجود هذه القوات يندرج ضمن محاولة واشنطن للتوسع في المنطقة.

تعتبر بغداد بشكل عام أن التعليق الحالي للمساعدات الأمنية يعكس التوترات السياسية الداخلية في العراق وتأثيرها على قوات الأمن. ومن المنظور الأمريكي، يرى صانعو القرار أن برامج الدعم السابقة أخفقت في الحد من النفوذ الإيراني داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، وخاصة فيما يتعلق بفصلها عن الفصائل المسلحة المقربة من طهران.

سبق أن أعربت واشنطن عن قلقها بشأن استمرار الألوية ٤٥ و٤٦ و٤٧ التابعة لـ»كتائب حزب الله» ضمن قوات الحشد الشعبي، رغم تورطها في عمليات استهدفت القوات الأمريكية في العراق. وإذا قررت إدارة ترامب ربط الدعم العسكري الأمريكي بتحقيق تقدم حقيقي في هذا المجال، فإن عملية الفصل بين هذه الفصائل وقوات الأمن العراقية

لم تتم بعد، مما يثير تساؤلات حول قدرة بغداد على تنفيذ هذا التغيير.

بغداد تدرس خياراتها

تميل الحكومة العراقية والقوى السياسية البارزة عموما إلى تبني موقف متوازن بين مصالحها الداخلية واحتياجاتها من الدعم الخارجي. ومع ذلك، فإن الضغوط الناشئة عن التغيرات الإقليمية الحالية تضعها في موقف حساس فيما يخص ضمان الاستقرار الأمني.

وفي حال قررت الحكومة السعي لاستمرار المساعدة الأمنية، فقد تجد الساحة السياسية العراقية نفسها في خضم أزمة سياسية جديدة، لا سيما إذا كان عليها تقييم التكلفة المحتملة لهذا الدعم.

ومع ذلك، فإن استمرار تعليق الدعم الأمريكي للقوات الأمنية العراقية يترتب عليه العديد من التداعيات التي ستؤثر على أداء هذه القوات وتزيد من المخاطر الأمنية اللاحقة، خصوصا في ظل استمرار التهديدات التي يشكلها تنظيم «داعش» والفصائل المسلحة. فعلى الرغم من قدرة القوات العراقية في الوضع الراهن على مواجهة بعض التحديات، إلا أن طول مدة الدعم الأمريكي أدت إلى اعتماد القوات العراقية عليه بشكل كبير في عملياتها. وإذا لم يعد هذا الدعم متاحا، فمن المرجح أن تتراجع قدراتها، مما يؤدي إلى فتح ثغرات أمنية جديدة قد تستغلها الخلايا النائمة.

وينطبق ذلك بشكل خاص إذا حاول الجيش العمل دون الاستفادة من صور الأقمار الصناعية والدعم الجوي الذي توفره الطائرات الأمريكية المسيرة منذ فترة طويلة، خاصة في المناطق الصحراوية والجبلية النائية التي يصعب مراقبتها بوسائل أخرى.

وإذا أصبح تنظيم «داعش» أكثر نشاطا على المستوى العملياتي، فقد تضطر القوات المسلحة إلى العودة إلى الاستراتيجية التي اتبعتها خلال المعركة الأولى ضد التنظيم، حيث دفع تصاعد التهديد القوات المسلحة إلى التنسيق مع بعض الفصائل المدعومة من طهران لتوحيد

اعتقاد سائد بأن العراق سيشهد فترة اختبار حقيقية في2025

الجهود في مواجهة المخاطر الأمنية الجسيمة التي يشكلها التنظيم. ومن ثم، فإن تصاعد عمليات «داعش» دون مساعدة أمريكية مقابلة لمعالجتها سيسهم بلا شك في تعزيز قدرات ونفوذ الفصائل المسلحة وإمكانية فرض نفوذها الأوسع داخل المؤسسة السياسية العراقية.

وبالمثل، سيواجه الجيش العراقي صعوبة في تمويل شراء المعدات العسكرية الأمريكية، مما سيحد من قدرته على تحديث أو صيانة أو تطوير ترسانته الحالية. كما سيعاني الضباط من نقص في التدريب على الأسلحة المتطورة والتكتيكات القتالية الحديثة.

وبالنظر إلى التأثير المحتمل لهذا التعليق المستمر، قد تسعى بغداد إلى إقناع واشنطن بأن المساعدات الأمنية السابقة كانت «استثمارا جيدا».

ومن المتوقع أن تشمل طلبات بغداد من واشنطن بعض أو جميع النقاط التالية:

* إنشاء المزيد من القواعد الأمريكية إلى جانب القواعد الحالية في مناطق مختلفة من محافظتي الأنبار وأربيل.
* تقليل تأثير إيران في البلاد بشكل واضح من خلال إعادة هيكلة الحشد الشعبي أو دمجه ضمن القوات النظامية لضمان تحييده عن النفوذ الإيراني.
* إطلاق حملات أمنية مشتركة ضد الفصائل المسلحة المرتبطة بطهران داخل العراق.

هذه الجماعات ترغب في الحفاظ على علاقات مع كل من واشنطن وطهران

* *فرض إجراءات رقابية مشددة على برامج الدعم التي تقدمها الحكومة العراقية لضمان عدم استخدامها أو تسريبها إلى الفصائل المصنفة من قبل الولايات المتحدة، وذلك في إطار الاستجابة للتقارير المسربة العام الماضي.

* *تعزيز مشاركة القوات المسلحة العراقية في تحالف دفاعي إقليمي موسع مستوحى من نموذج «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» الذي أعيد تنشيطه، وهو المشروع الذي سعت إليه إدارة ترامب السابقة بهدف تعزيز التعاون بين الدول العربية وإسرائيل لمواجهة التهديدات الإقليمية.

وبغض النظر عن مدى استعداد بغداد لتقديم بعض هذه الحوافز أو جميعها، يبقى من غير الواضح ما إذا كانت قادرة على معالجة الانتقاد الأمريكي الأساسي المتعلق بالنفوذ الإيراني داخل القوات المسلحة العراقية، بما يحظى بقبول واشنطن. وفي النهاية، إذا تم ممارسة ضغط أمريكي كبير باستخدام المساعدات الأمنية كوسيلة للتأثير، فمن غير المرجح أن يكون هناك استجابة سياسية عراقية موحدة. فقد تقبل بعض القوى والشخصيات شروط الدعم الأمريكي، بينما قد ترفض قوى أخرى، خاصة الموالية لإيران أو تلك التي تنادي بسيادة العراق الكاملة، هذه الشروط وتميل بشكل أكثر حسما إلى تعزيز العلاقات مع إيران أو دول أخرى في المنطقة.

وقد طورت القوى السياسية المقربة من طهران هذه العلاقة لأسباب عقائدية، حيث يتبع معظم قادتها وأعضائها مرجعية ولاية الفقيه في طهران، ومن غير المحتمل أن يتخلوا عن ذلك حتى مع التراجع الإقليمي لإيران.

الإضافة إلى ذلك، حتى إذا أظهرت قيادة هذه الجماعات رغبتها في الانفصال عن إيـران، فإنها لن تتمكن من تحقيق ذلك بالسرعة التي من المرجح أن تقبلها واشنطن، وذلك بسبب النفوذ الإيراني داخل أعضاء هذه الجماعات والمجتمعات التي تدعمه.

أما الجماعات الشيعية الأخرى المنضوية تحت المظلة السياسية للحكومة المركزية، إضافة إلى بعض القوى السنية والكردية، فغالبا ما تجد نفسها عالقة بين مطرقة الضغوط الأمريكية وسندان التحديات الداخلية.

ونظرا لأن هذه الجماعات ترغب في الحفاظ على علاقات مع كل من واشنطن وطهران في آن واحد، فمن غير الواضح كيف سيتعاملون مع أي ضغوط لاتخاذ قرار سريع وحاسم.

ولكن وفقا للوضع الراهن وحاجة البلاد إلى وجود هذه القوات، يؤخذ على الحكومة العراقية امتناعها عن التفاوض مع واشنطن للوصول إلى اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة أو التحالف الدولي بشكل عام، يسمح لها بتأمين مصالحها الوطنية في سياق التحديات الأمنية التي تواجهها وحاجتها الملحة إلى هذا الوجود.

ومع ذلك، يبدو أن الضغوط المفروضة أو ضعف دراسة هذا القرار أدت إلى تفضيل دعوة القوى الأجنبية إلى المغادرة بدلا من تأمين مصالحها الوطنية في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها.

وبالتالي، هناك اعتقاد سائد بأن العراق سيشهد فترة اختبار حقيقية خلال عام ٢٠٢٥، مع سؤال مفتوح حول كيفية تعامل النخبة السياسية العراقية مع ما قد يكون خيارا مستحيلا. وعلى أقل تقدير، سيتعين على بغداد أن تدرك ثمن أي من الخيارين: إما القتال من أجل استمرار التمويل الأمني على حساب علاقتها مع إيران، أو السماح بانقضاء المساعدة الأمنية الأمريكية دون اعتراض كبير، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الأمن القومي.

*مهند فـارس هو كاتب وصحافي عراقي وإنـه أحد المساهمين في منتدى فكرة.

القاضي زهير كاظم عبود:

الحصانة والجواز الدبلوماسي

بموجب قانون جـوازات السفر المعمول به في العراق، يتم منح عدد من المراكز القانونية العاملة في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية جوازات سفر دبلوماسية، أو جوازات سفر خدمة بحسب مقتضى الحال، وتم تحديد تلك المراكز حصرا ضمن القانون، ويتم إصدار وثيقة سفر رسمية ونافذة، وذلك لتسـهيل أداء الموظف لمجموعـة مـن الأعمـال المهمـة التـي تخـدم مصالـح دولته، وتحمـل امتيازات تسـهل لهم تسيير الأمـور والمعامـلات والتنقـل والترحـال .

الحَصانة الدبلوماسية مصطلح قانوني، وهي توفر الامتياز الذي يمُنح إلى بعض الناس الذين يعيشون في البلاد الأجنبية، وهي تسمح بأن يظلوا خاضعين لسلطة القوانين في بلادهم، فالسفراء أو الوزراء والوكلاء الدبلوماسيون الآخرون يُمْنَحون هذا الامتياز. ومثل هؤلاء لا يمكن القبض عليهم لمخالفة قوانين البلاد التي يُرسلون إليها.

وكان نظام جوازات السفر الصادر عام ٢٠١١ وقانون جوازات السفر المرقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ قد بيّنا بشكل واضح الفرق بين جواز الخدمة والجواز الدبلوماسي، ونصت فقرات المادة (١٦) من النظام على منح الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة (١٧) ومعهم أزواجهم وأولادهم الذين يعيلونهم قانونا، ونصت الفقرة ثانيا وثالثا من المادة (١٧) منه على احتفاظ المتقاعدين المشمولين بجواز الخدمة أو الدبلوماسي، ومعهم أزواجهم وأولادهم الذين يعيلونهم قانونا، بجوازات سفرهم الدبلوماسية .

إن الغاية من منح الموظف جواز السفر الدبلوماسي أو الخدمة، توفير الحماية القانونية التي تميزه عن باقي الأفراد، وتسهل له حرية التنقل والحركة من دون قيود، كذلك فإن هذه الامتيازات تنسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويتم التعامل بها بين الدول التي تتبادل العلاقات الدبلوماسية، وتوفر للشخص الممنوح جواز السفر الحصانة القانونية التي تحميه من الخضوع لقانون الدولة التي يقيم فيها، إذ سيخضع لقانونه الوطني في حال ارتكابه جريمة، بالإضافة إلى توفير الحماية

> هذا القانون يتناقض مع مفهوم الموظف الدبلوماسي في القانون الدولي

المطلوبة للمقر الدبلوماسي والبعثة الدبلوماسية.

ووفقا للقانون الدولي، فإنه يفرض تلك الامتيازات التي تتحكم في العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وتوفر لحامل الجواز الدبلوماسي نوعا من الاستقرار وسهولة أداء العمل المناط به، وحين تجد الدولة المضيفة أن الشخص حامل جواز السفر الدبلوماسي تصرف تصرفا يتجاوز فيه حدود عمله، أو أنه تصرف تصرفا يضر بأمنها أو مصالحها، تعتبره شخصا غير مرغوب ببقائه على أرضها، وتطلب منه مغادرة أراضيها خلال فترة قصيرة تحددها .

وجرى تعديل على قانون جوازات السفر من قبل مجلس النواب العراقي، الذي أقر تعديلا يقضي بأن يحتفظ عـدد من أشخاص السلطتين التشريعية والتنفيذية بجوازات السفر الدبلوماسية مع زوجاتهم واولادهم حتى بعد إحالتهم على التقاعد، وبعد انتهاء مهماتهم الدبلوماسية أو التشريعية، ولأن القرار المذكور يعد تجاوزا على السبب الرئيس الذي تم بموجبه منح الشخص الجواز الدبلوماسي أو جواز الخدمة، إذ لا يمارس هذا العمل ولا أحد أفراد عائلته بعد إحالته على التقاعد، وتنتفي عنه صفة الحماية القانونية، فقد أقدم السيد وزير الخارجية على الطعن بالفقرة الـواردة بالقانون المذكور أمام المحكمة الاتحادية العراقية العليا، التي باشرت النظر بالقضية وأصدرت أمرا ولائيا بإيقاف تنفيذ النصوص الواردة في التعديل الخاص بقانون جوازات السفر لحين البت في القضية المعروضة وحسمها، وانصب الطعن المقدم على الشكلية في توفر الأسباب القانونية لإصدار التعديل .

الغاية الأساسية من منح الشخص جوازا دبلوماسيا أن يؤدي واجبه التنفيذي ممثلا لدولته أمام الدولة التي يقيم فيها، فيضفي عليه بالإضافة إلى الصفة الدبلوماسية، الحماية القانونية التي يوفرها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والقانون الوطني، فإذا انتفت تلك الغاية، لم يعد هناك مبرر أو مسوغ لاستمرار حصول الشخص المذكور أو زوجته أو أولاده على تلك الجوازات، إذ يعود مواطنا عراقيا يتساوى مع بقية المواطنين بالحقوق والواجبات، ويتحول من موظف دبلوماسي إلى موظف متقاعد، والمتقاعد يعني إكمال الموظف للمدة المقررة لعمله الإداري الوظيفي، ثم بلوغه السن القانونية التي تنهي استمرار عمله مقابل تقاضيه مبلغا من المال ، وبهذا يتجرد الموظف من مهمته التي يحميها مركزه القانوني، فتمنحه الدولة جواز سفر دبلوماسيا ولأفراد عائلته.

وبهذا النص نكون قد تناقضنا مع مفهوم الموظف الدبلوماسي في القانون الدولي الذي نصت عليه اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، التي تجعل استمرار المبعوث الدبلوماسي في عمله امتيازا يوفر له الحماية القانونية وحرية الحركة، وتنتفي تلك الامتيازات بعد تركه للوظيفة أو العمل.

فإذا كان العمل الدبلوماسي هو الذي يوفر لعائلة الدبلوماسي الحصانات والامتيازات فلم يعد هناك موجب لاستمرار حصول الشخص المذكور وعائلته على تلك الحصانة والامتيازات، بالنظر لتركه مركزه القانوني والدبلوماسي، فلم يعد يمثل دولته، ولا يمكن له أن يمارس العمل الدبلوماسي ليمثل دولته أمام الدولة المضيفة، وينسحب ذلك على عدم إمكانية استمرار الحصول والتمتع بالامتيازات لعائلة الدبلوماسي المحال على التقاعد، بما فيها حملهم جوازات السفر الدبلوماسية، التي سيتمتع بها بديله من الموظفين .

دعوى جديدة ضد دميرتاش تعكر أجواء "السلام الكردي"

فتحت السلطات التركية دعوى قضائية جديدة ضد الزعيم الكردي المسجون صلاح الدين دميرتاش، في خطوة تثير تساؤلات حول جدية التوجه نحو «السلام الكردي» الذي تُكثّف بعض الأطراف الدعوات إليه مؤخراً.

وافتتحت النيابة العامة في ديار بكر دعوى قضائية جديدة ضد الزعيم الكردي المسجون صلاح الدين دميرتاش، تطالب فيها بعقوبة سجن تصل إلى ١٥ عامًا، فضلاً عن حظر سياسي، على خلفية سبع خطابات ألقاها في مناسبات مختلفة. وتم تحديد ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ موعدًا للجلسة الأولى من المحاكمة.

وعلى الرغم من أن دميرتاش، المحتجز منذ قرابة تسع سنوات، يواجه بشكل دوري دعاوى جديدة بسبب تصريحاته ومواقفه السياسية، إلا أن توقيت هذه القضية يثير الانتباه، إذ تزامن مع لقاء سياسي بارز في أنقرة، جمع وفدًا من

> محللون يؤكدون ضرورة المصالحة مع الفاعلين في السياسة الشرعية الكردية

"حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب" بوزير العدل التركي يلماز تونتش.

وقد ضم الوفد كلاً من نائبي رئيس الكتلة البرلمانية للحزب غولستان كوجييت وسزائي تمللي، ونائب الرئيس المشارك للشؤون القانونية أوزتورك توركدوغان.

وبحسب ما تسرّب من فحوى اللقاء، فقد ركّز الوفد الكردي على مسألة تحسين ظروف احتجاز زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور عبد الله أوجلان في سجن إمرالي، ضمن مسار تفاوضي غير معلن يُعتقد أنه يشكّل مدخلاً إلى مسار حل سياسي جديد.

وتفيد المعلومات بأن وزير العدل يتحرك في هذا الملف بتكليف مباشر من الرئيس رجب طيب أردوغان، وتُتوقع خطوات ملموسة في هذا الاتجاه قريبًا، خصوصًا في ظل الحديث عن إمكانية توجه حزب العمال الكردستاني إلى عقد "مؤتمر عام" للإعلان عن حل الحزب شريطة تحسين ظروف سجن أوجلان.

والمثير أن لائحة الاتهام الجديدة ضد دميرتاش تتضمن تصريحات له ينتقد فيها بشدة سياسة العزلة المفروضة على أوجلان، ويؤكد أن استمرار احتجازه كـ"أسير معزول" يعرقل طريق السلام.

وتستند النيابة إلى هذه العبارات لتوجيه تهمة "الترويج لعبد الله أوجـلان" إلى دميرتاش، في وقت تدرس فيه الحكومة تخفيف القيود المفروضة على أوجلان وفتح سجن إمرالي أمام زيارات صحفية وأكاديمية وحتى سياسية.

هذا التناقض في السياسات أثار تحليلات متباينة، إذ اعتبر بعض المراقبين أن فتح دعوى ضد دميرتاش في هذا التوقيت قد يكون محاولة من بعض الأطراف، مثل حزب العدالة والتنمية الحاكم، لإعاقة مسار التفاوض الذي أطلقه حليفه السياسي حزب الحركة القومية.

ويشير آخرون إلى أن هذه الإجراءات قد تكون ببساطة "تزامنًا غير مقصود"، نتيجة تحقيقات سابقة كانت مفتوحة لدى النيابة.

غير أن مراقبين يبدون تشكيكهم في فرضية "الصدفة"، مؤكدين أن في بلد مثل تركيا، حيث تتقاطع السياسة مع القضاء بشكل وثيق، يصعب تصور فتح ملفات قضائية بحق شخصية بارزة مثل دميرتاش دون علم أو موافقة سياسية مسبقة. واللافت أن دميرتاش، رغم كل ما يواجهه، التزم الصمت خلال الأزمة الأخيرة المتعلقة بـ"أزمة اعتقال أكرم إمام أوغلو في ١٩ مارس" ، ما فُسر على أنه رغبة منه بعدم الإضرار بأي مسار تفاوضي محتمل حول السلام الكردي. إذ إن أي تصريح منه قد يُفسر كموقف ضد أحد أطراف المشهد السياسي، ما قد يعرقل أي جهود باتجاه السلام.

في العمق، تكمن معضلة حقيقية في كون الشخصيات السياسية الكردية المنخرطة في العمل السياسي الشرعي والمؤسسي، مثل دميرتاش ورفاقه في حزب الشعوب الديمقراطي (سابقًا)، يُلاحقون قضائيًا، في حين تُدار قنوات تفاوض مع شخصيات مرتبطة مباشرة بتنظيم العمال الكردستاني دون مساءلة.

ويخلص محللون إلى أن أي مسار حقيقي لحل القضية الكردية لا يمكن أن يتحقق دون "المصالحة" مع الفاعلين في السياسة الشرعية الكردية، وفي مقدمتهم صلاح الدين دميرتاش، الذي يُعتبر – بعد عبد الله أوجلان – الشخصية الأكثر تأثيرًا في الأوساط الكردية، وصاحب حضور جماهيري بارز ظهر بوضوح في انتخابات يونيو ٢٠١٥.

ومن ثمّ، فإن تجاهل دور دميرتاش أو الإصـرار على إقصائه قد يقوض مصداقية أي محاولة سلام، خصوصًا وأن الهدف المُعلن يتمثل في نقل الحركة الكردية إلى الفضاء السياسي الشرعي، الأمر الذي يتطلب بطبيعة الحال وجود شخصيات تملك الشرعية الجماهيرية والخبرة السياسية، ودميرتاش على رأس هؤلاء.

اتهامات خطيرة تطال خلوصي أكار في ملف انقلاب 2016 المثير للجدل

في تحول مفاجئ أعاد تسليط الضوء على أكثر الأحداث إثارة للجدل في تاريخ تركيا الحديث، شهد مجمع سجن سينجان في أنقرة جلسة جديدة من "القضية الرئيسية" لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ١٥ يوليو ٢٠١٦، وذلك بعد أن أبطلت محكمة التمييز أحكامًا بحق ١٩٩ متهمًا بسبب ثغرات إجرائية وفنية تتعلق بعدم فحص الأدلة أو إجراء التحاليل الباليستية للأسلحة المستخدمة.

وفي شهادة نارية، اتهم العقيد المتقاعد أورهان ييكيلكان، المستشار السابق لرئيس الأركان حينها خلوصي أكار، الأخيرَ، بتدبير الانقلاب بنفسه، مدعيًا أن أكار كان يرأس ما يسمى بـ"مجلس السلام في الوطن"، وهو الكيان الذي قيل إنه قاد المحاولة الانقلابية. ييكيلكان أكد أن رسائل "MEDAS" العسكرية تتضمن وثائق تثبت تورط أكار وقادة القوات الآخرين، مشددًا على أن إنكار وجود هذه الوثائق يمثل إخلالاً خطيرًا بالعدالة.

شهادات المتهمين: سرديات متضاربة وتأكيدات على محاكمات غير عادلة

عدد من المتهمين طالبوا بإعادة المحاكمة بحجة أن الإجراءات القضائية السابقة تجاهلت شهودًا رئيسيين ولم تفحص الأدلة كما ينبغي. ومن بينهم الضابط السابق علي شاكر، الذي قال إنه سمع داخل السجن من أشخاص اعتقلوا

بتهمة الانتماء إلى عصابة "آيهان بورا كابلان" الإجرامية أنهم قتلوا مدنيين ليلة الانقلاب ووضعوا جثثهم أمام الثكنات العسكرية لإلصاق التهمة بالانقلابيين، مطالبًا بالتحقيق في هذه المزاعم. كما أشار العقيد المتقاعد جمال تورغوت إلى إطلاق الشرطة ٤٠٠٠ طلقة عشوائية ليلية، رغم أن الجيش لا يستخدم الكلاشينكوف أو القناصة، مطالبًا بسماع أقوال عناصر الأمن.

تساؤلات حول القيادة العسكرية: لماذا لم يتم منع الانقلاب؟

العقيد المتقاعد عثمان كردال، الذي شغل منصبًا حساسًا في مركز عمليات هيئة الأركان، تساءل عن غياب أي إجراءات وقائية من قِبل خلوصي أكار ونائبه يشار غولر، على الرغم من موقعهما الذي كان يفترض أن يكون "ضامنًا" لاستقرار الجيش. كما كشف أنه تعرض للتعذيب، وأن اعترافاته أُخذت دون حضور محامٍ، وهو ما اعتبره خرقًا قانونيًا يستوجب إعادة المحاكمة.

خلوصي أكار: ضحية مؤامرة أم صانعها؟

المتهمون انقسموا في مواقفهم تجاه أكار؛ فبينما أكد البعض أنه خان رفاقه العسكريين واتفق مع حكومة أردوغان بعد أن دبر الانقلاب، رأى آخرون أنه كان مجرد ضحية لخطة سياسية أكبر. اللواء المتقاعد محمد ديشلي، الذي اتُّهم بالمشاركة في احتجاز أكار ليلة الانقلاب، أشار إلى أنه لا يزال لا يفهم سبب سجنه، واعتبر القرارات القضائية "غير واقعية". في المقابل، أعلن العقيد السابق كوبلاي سيلجوق أنه لو كان يعلم حينها أن أكار لن يتخذ أي خطوة لمنع الانقلاب، لكان تصرف ضده فورًا.

هل كان أكار المرشح الحقيقي لحكم تركيا؟

اللواء المتقاعد جوكهان شاهين سونمز آتيش أثار تساؤلاً جوهريًا حين قال: "من كان سيتولى رئاسة الدولة لو نجح الانقلاب؟"، مشيرًا إلى أن كثيرين في المحكمة يرون أن خلوصي أكار كان أبرز المرشحين، وكان يحظى بدعم من قوى داخل الدولة، بما في ذلك الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس الاستخبارات هاكان فيدان. كما تحدث عن تعذيب بعض القادة العسكريين بعد فشل الانقلاب، مؤكدًا أن تبرير ذلك أمام الرأي العام أمر غير مقبول.

قضية لا تنتهي: غموض قضائي واستقطاب سياسي

تعكس جلسات إعادة المحاكمة مدى التعقيد الذي يلف ملف انقلاب ٢٠١٦، وسط تضارب الروايات وتشكيك واسع النطاق في استقلالية القضاء ونزاهة الإجراءات القانونية. شهادات العسكريين، بما تحمله من اتهامات صريحة لخلوصي أكار ودور محتمل له في هندسة الانقلاب، تفتح الباب على مصراعيه أمام إعادة النظر في واحدة من أكثر القضايا حساسية في التاريخ التركي المعاصر، في وقت لم تصدر فيه المحكمة الدستورية بعد أي تعليق رسمي.

*المصدر:موقع» تركيا تودي«

سنان سايدي وجوناثان شانزر:

لا ينبغي للولايات المتحدة أن تبيع أسلحة لتركيا

مجلة»نيوز ويك»الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان مؤخرًا أن أنقرة ستشتري ما يُقدر بعشرين مليار دولار من قطع الغيار والذخائر والأجهزة الإلكترونية الأمريكية لجيشها. لا تريد تركيا مجرد قطع غيار، بل تريد إعادة ضمها إلى مجموعة الدول القليلة التي يمكنها شراء مقاتلات إف-٣٥ المتطورة.

وقد طُردت تركيا من البرنامج عام ٢٠١٩ لشرائها نظام الدفاع الجوي الروسي إس-٤٠٠، متحديةً تحذيرات صريحة من إدارة ترامب ، ولم تتخل تركيا عن النظام مطلقا، لذا يتعين على واشنطن رفض هذا الطلب.

فرضت إدارة ترامب عقوبات على تركيا عام ٢٠٢٠. واستخدم ترامب قانون «مكافحة أعـداء أمريكا من خلال العقوبات» (CAATSA)، الذي يعاقب الحكومات الأجنبية التي تُجري عمليات شراء دفاعية كبيرة من روسيا. وكان شراء تركيا لنظام إس-٤٠٠ الروسي الصنع مثالاً واضحًا على ذلك.

لا يوجد حاليًا سوى ٢٠ دولة في نادي إف-٣٥.

> لقد هدم اردوغان ركائز النظام الليبرالي التركي الفخو

تستفيد أمريكا و١٩ من حلفائها المقربين من أحدث طائرة مقاتلة في العالم. ومن بين الشركاء أستراليا، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة، وإسرائيل، وإيطاليا، وهولندا، والدنمارك، والنرويج. ولعل الانضمام إلى هذا النادي هو الدليل الأبرز على الثقة بين واشنطن وشركائها.

تركيا حليفٌ في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، لكنها لا تستحق أن تُدرج في هذا النادي الحصري، فالمشاكل تتجاوز بكثير مسألة حصول تركيا على منظومة إس-٤٠٠. وهاكان فيدان، الرجل الذي يُغازل واشنطن حاليًا، هو محور هذه المشاكل.

قبل أن يصبح وزيـراً للخارجية، ترأس فيدان وكالة الاستخبارات التركية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٣. وخلال ذلك الوقت، قاد فيدان تركيا بعيداً عن تحالفاتها الغربية، ووجهها بدلاً من ذلك إلى الأنظمة الإسلامية والحركات المتطرفة.

كان فيدان محوريًا في جعل تركيا ملاذًا آمنًا لحماس . ابتداءً من عام ٢٠١١، مكّن الحركة من العمل على الأراضـي التركية، وجمع الأمـوال، وتجنيد العناصر، وتنسيق الهجمات ضد إسرائيل. وأفادت التقارير أن حماس تلقت تعهدًا تركيًا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠١١، ولديها اليوم مكاتب في أنقرة وإسطنبول، وتتمتع بعلاقات وثيقة مع القيادة التركية، بما في ذلك الرئيس رجب طيب أردوغـان. وفي السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وبينما نفذت حماس مذبحتها التي راح ضحيتها ١٢٠٠ مدني إسرائيلي، أفادت التقارير أن زعيم حماس، إسماعيل هنية، احتفل من تركيا.

يتجاوز سجل فيدان حماس، فقد أصبحت تركيا داعمًا قويًا لجماعة الإخوان المسلمين، مما سمح للحركة الإسلامية بترسيخ وجودها المؤسسي في تركيا. ودعمت أنقرة حكومة الإخوان المسلمين بقيادة محمد مرسي في مصر قبل سقوطها عام ٢٠١٤.

لكن لم يكن دعم أنقرة للإسلاميين أوضح من سوريا. ففي السنوات الأولى للحرب الأهلية السورية، سعى فيدان وأردوغان جاهدين للإطاحة ببشار الأسد وإقامة نظام سني متحالف مع أنقرة. دعم فيدان الفصائل الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة ، وفي نهاية المطاف داعش .

وبحلول عام ٢٠١٤، خففت تركيا الرقابة على الحدود، مما مكّن مقاتلي داعش من العبور إلى سوريا. وتحت إشراف فيدان، سهّلت تركيا عمليات تمويل داعش، بما في ذلك بيع النفط في السوق

> الضغط على تركيا وحده كفيل بدفعها إلى أن تصبح الحليف الذي نتوقعه

السوداء والآثار غير المشروعة.

منذ سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، يتفاخر فيدان بدور أنقرة في تمكين الهجوم العسكري الذي أوصل هيئة تحرير الشام (HTS) – وهي جماعة تابعة لتنظيم القاعدة، والمصنفة من قبل الولايات المتحدة – إلى السلطة. وتحكم الهيئة سوريا الآن بدعم تركي.

تُهدد تركيا أيضًا حلفاء أمريكا الإقليميين. تواصل البحرية التركية انتهاك المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان وقبرص. اليونان عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وقبرص عضو في الاتحاد الأوروبـي . لا يسع المرء إلا أن يتخيل حجم التهديدات التي قد تواجهها هذه الدول إذا واجهت طائرات إف-٣٥ التركية مستقبلاً.

ثم هناك عجزٌ ديمقراطيٌّ في تركيا. لقد هدم أردوغـان، الذي تولى السلطة لأكثر من عقدين، مؤسسات البلاد.

لقد هدم الإعلام والقضاء والجيش وغيرها من المؤسسات التي كانت في يومٍ من الأيام ركائزَ النظام الليبرالي التركي الفخور، وإن كان ناقصًا.

باختصار، لتركيا سجلٌ حافلٌ بالانتهاكات، لكن هذا ليس سبب استبعادها من برنامج إف-٣٥ عام ٢٠١٩.

في النهاية، كانت الأسباب تقنية. يُشكّل النظام تهديدًا حركيًا كبيرًا للطائرات الأمريكية وحلفائها، بما في ذلك إف-٣٥. كما يُشكّل تهديدًا إلكترونيًا لأنظمة حلف الناتو في حال دمجها.

التقى فيدان مؤخرًا بوزير الخارجية ماركو روبيو في واشنطن. لا أحد يعلم ما يحدث خلف الأبواب المغلقة في هذه الاجتماعات. صُمم بيان الاجتماع بعناية، وعكس شعورًا بأن روبيو كان ودودًا ولكنه حازم في بعض القضايا الأمريكية. وإذا كان روبيو قد أحسن التصرف، فقد كان أكثر صرامة مع فيدان مما ورد في البيان.

الضغط على تركيا وحده كفيلٌ بدفعها إلى أن تصبح الحليف الذي تتوقعه أمريكا. وحتى ذلك الحين، لا ينبغي أن يحظى فيدان بلقاءٍ آخر مع كبير الدبلوماسيين الأمريكيين، ويجب ترك تركيا معزولةً.

***سينان سيدي هو زميل أول غير مقيم في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، وهي مؤسسة بحثية مقرها واشنطن.**

***جوناثان شانزر هو المدير التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات.**

فيلسوف روسي يحلل "أخطاء أردوغان القاتلة"

يحلل ألكسندر دوغين أخطاء أردوغان السياسية، مشيرًا إلى تداعيات دعمه للميليشيات في سوريا والأزمة الاقتصادية الداخلية، مما أضعف علاقاته مع روسيا وإيران وفتح المجال لاحتجاجات المعارضة. ويتوقع دوغين أن مستقبل أردوغان ونظامه سيكون غير مستقر في ظل هذه التحديات المتزايدة.

استعرض الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين في تحليل الوضع السياسي في تركيا، مشيرًا إلى الأخطاء الاستراتيجية الكبيرة التي ارتكبها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتي تهدد مستقبل حكمه وعلاقاته الدولية، خاصة مع روسيا وإيران.

الأخطاء السياسية الكبرى لأردوغان

وفق ما نشره " Paideuma.TV" عبر حسابه على إكس، بدأ دوغين تحليله بالحديث عن الدعم الذي قدمه أردوغان لقوى معارضة في سوريا، وتحديدًا دعمه للميليشيات المسلحة التي يقودها أبو محمد الجولاني في سوريا. واعتبر دوغين أن هذه الخطوة كانت "خطأً قاتلاً" لأنها ألقت بظلالها السلبية على العلاقات التركية-الروسية والتركية-الإيرانية، حيث من المرجح أن تبتعد كل من روسيا وإيران عن دعم أردوغان في المستقبل. على الرغم من ذلك، أشار دوغين إلى أن الأزمة الحالية في تركيا ليست نتيجة لتدخل روسيا أو إيران، بل نتيجة لتدخلات الغرب في الشؤون التركية، على حد زعمه.

الاقتصاد والسياسات الاقتصادية: أزمة متفاقمة

لم يقتصر نقد دوغين على السياسة الخارجية لأردوغان فقط، بل امتد أيضًا إلى السياسة الاقتصادية التي أدت إلى تدهور الوضع المالي في تركيا. لفت إلى انخفاض قيمة الليرة التركية والركود الاقتصادي الذي يسببه التضخم المتزايد، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية في البلاد. ورأى دوغين أن فشل أردوغان في إدارة الاقتصاد يضاف إلى قائمة أخطائه الكبرى، ويستغل معارضوه هذا الفشل لتقويض سلطته.

تحركات المعارضة والضغوط الداخلية

مع تصاعد الأزمات الداخلية، استفادت المعارضة الليبرالية العلمانية في تركيا من الوضع الراهن. وكان من أبرز هذه التحركات معركة حزب الشعب الجمهوري في مواجهة أردوغان، حيث سيطرت القوى المعارضة على الوضع السياسي في المدن الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة، بقيادة شخصيات معارضة مثل أكرم إمام أوغلو. ونوه دوغين بأن هذه المعارضة تتلقى الدعم من الغرب، وهو ما يتناقض مع السياسة الإسلامية التي يتبعها أردوغان.

وفي خطوة مفاجئة، قرر أردوغان اعتقال إمام أوغلو، وهو ما اعتبره دوغين خطوة غير حكيمة. ورغم أن دوغين لا يتفق مع بعض مواقف إمام أوغلو، فإنه قال إن أردوغان كان في موقع ضعيف عندما قرر اتخاذ هذا القرار، حيث كان من الممكن أن تؤدي هذه الخطوة إلى تصعيد النزاع الداخلي في تركيا.

أزمة أردوغان: تراجع في الدعم الداخلي

فيما يخص الأزمة السياسية في تركيا، عبر دوغين عن اعتقاده بأن أردوغان فقد الكثير من دعم حلفائه التقليديين، خاصة بعد أن خانهم في مواقف عديدة، أبرزها فيما يتعلق بعلاقاته مع إيران وروسيا. واعتبر دوغين أن المعارضين داخل تركيا، الذين استفادوا من الأخطاء السياسية الكبيرة لأردوغان، بدأوا في تشكيل ما وصفه بـ "ثورة ملونة" ضد النظام. وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بمشاركة واسعة من الشعب، الذين يعبرون عن استيائهم من الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد.

مستقبل أردوغان والنظام التركي

واختتم دوغين بأن مستقبل أردوغان ونظامه يبدو قاتمًا، مع استمرار تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية. رغم أن روسيا ترغب في الحفاظ على علاقات قوية مع تركيا كدولة ذات سيادة، فإن الواقع الحالي يشير إلى أن أردوغان قد استنفد قدراته السياسية وأخطأ في العديد من الملفات الحساسة. في هذا السياق، توقع دوغين أن النظام التركي سيواجه تحديات جسيمة في المستقبل القريب.

التوصيات والتحذيرات

وفيما يخص تركيا كمجاور لروسيا، أعرب دوغين عن أمله في أن تظل تركيا دولة ذات سياسة مستقلة وصديقة، ولكن في الوقت نفسه حذر من العواقب المحتملة إذا استمر أردوغان في ارتكاب هذه الأخطاء القاتلة.

مؤتمر الحوار الوطني الكردي

الإعلان عن رؤية كردية مشتركة من أجل سوريا المستقبل

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أعلن مؤتمر «وحدة الموقف والصف الكردي في روجآفاي كردستان» عن تبنيه لرؤية كردية موحدة، ترتكز على تأسيس سوريا جديدة تُشكّل قاعدة للحوار الوطني، سواء بين القوى السياسية الكردية فيما بينها، أو بينها وبين سلطة دمشق وباقي القوى الوطنية السورية وقد اختتمت أعمال المؤتمر الذي انطلق صباح السبت ٢٦-٤-٢٠٢٥ بمشاركة أكثر من ٤٠٠ شخصية من روج آفا وشمال وجنوب كردستان، إلى جانب حضور شخصيات من مناطق سورية أخرى وممثلين عن عدة أحزاب وقوى كردية وكردستانية.

وخلال المؤتمر، أُلقيت عدة كلمات من قبل الوفود المشاركة، وبعدها أُغلق المؤتمر أمام وسائل الإعلام.

في ختامه، تم إصدار بيان نهائي قُرئ أولاً باللغة الكردية بواسطة فوزة يوسف، عضوة الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي، ثم باللغة العربية من قبل محمد إسماعيل، رئيس المجلس الوطني الكردي في سوريا.

وجاء في نص البيان التالي:

البيان الختامي لمؤتمر وحدة الموقف والصف الكردي في روجآفاي كردستان

انعقد كونفرانس وحدة الموقف والصف الكردي في روجآفاي كردستان بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦ في مدينة قامشلو بعد حوارات مكثفة وجهود مشكورة من الأصدقاء والأشقاء، بمشاركة الأحزاب الكردية، ومنظمات المجتمع المدني، وحركة المرأة والمنظمات النسائية والفعاليات المجتمعية الكردية المستقلة من مختلف المناطق الكردية في سوريا، بهدف اعتماد رؤية كردية موحّدة حول بناء سوريا الجديدة والمشاركة في رسم مستقبلها وحلّ القضية الكردية فيها، ذلك في هذه المرحلة الهامة من تاريخ سوريا، بعدما تم إسقاط نظام الاستبداد في دمشق في الثامن من كانون الاول لعام ٢٠٢٤، هذا النظام الذي استباح حرية وكرامة الشعب السوري بكل مكوناته القومية والدينية والمجتمعية، ودمَّر البلاد على كامل الجغرافيا السورية، وقتلَ وشرَّد وهجَّر الملايين من أبنائه، وبقدر ما قدم الشعب السوري من تضحيات لإسقاطه وإنهاء استبداده، وتحقيق حريته وكرامته، كما أن الشعب الكردي في سوريا لم يبخل أيضاً في تقديم التضحيات الجسام وآلاف الشهداء في مقارعة ذلك النظام، وناضل عقوداً طويلة في سبيل إزالة الاضطهاد القومي عن كاهله وتحقيق حقوقه القومية، وربط دوماً نضاله القومي بنضاله الوطني للإتيان بنظام ديمقراطي تعددي لكل السوريين.

وانطلاقاً من المسؤولية التاريخية واستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، فقد تمت صياغة رؤية سياسية كردية مشتركة تعبر عن إرادة جماعية ومشروعاً واقعياً لحل عادل للقضية الكردية في سوريا كدولة ديمقراطية لامركزية.

وقد أقرّ المشاركون الرؤية الكردية المشتركة التي قدمت الى الكونفرانس، باعتبارها وثيقة تأسيسية تعبّر عن إرادة جماعية، وتقدّم مقاربة واقعية لحلّ عادل وشامل للقضية الكردية في إطار سوريا موحّدة، بهويتها المتعددة القوميات والأديان والثقافات، ويضمن دستورها الحقوق القومية للشعب الكردي، ويلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ويصون حرية المرأة وحقوقها ويمكنها من المشاركة الفاعلة في كافة المؤسسات.

وبإقرار الكونفرانس هذه الرؤية الكردية المشتركة فإنه يدعو إلى اعتمادها أساساً للحوار الوطني، سواء بين القوى السياسية الكردية ذاتها، أو بينها وبين الإدارة الجديدة في دمشق وسائر القوى الوطنية السورية، وتساهم في بناء سوريا جديدة، تتّسع لجميع أبنائها، دون إقصاء أو تهميش لأي مكون من مكوناتها، بعيداً عن الذهنية الأحادية تفكيراً وممارسة وتصون كرامتهم وحقوقهم دستوريا دون أي شكل من أشكال التمييز، وأن تحترم سوريا علاقاتها الإقليمية والدولية وتكون عامل استقرار وأمان في المنطقة.

وفي الختام قرر الكونفرانس تشكيل وفد كردي مشترك في أقرب وقت للعمل على ترجمة هذه الرؤية إلى واقع سياسي، والتواصل والحوار مع الأطراف المعنية لتحقيق مضامينها.

قامشلو

٢٦ نيسان ٢٠٢٥

وقائع المؤتمر

هذا و بدأت فعاليات مؤتمر وحدة الموقف الكردي في سوريا، السبت، بمشاركة أكثر من ٤٠٠ شخصية سياسية من ممثلي الأحزاب الكردية في سوريا وإقليم كردستان العراق وتركيا، إضافة إلى شخصيات دينة وسياسة مستقلة.

وبدأ الكونفرانس أعماله بكلمة افتتاحية للجنرال مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، وبعدها قرأ حميد دربندي مسؤول الملف السوري في إقليم كردستان العراق رسالة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وشملت الافتتاحية كلمة ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني وكلمة ممثل حزب المساواة والديمقراطية للشعوب، وكلمة المؤتمر القومي الكردستاني.

ويتكون ديوان المؤتمر الكردي من محمد إسماعيل رئيس المجلس الوطني الكردي وإلهام أحمد مسؤولة العلاقات الخارجية في الادارة الذاتية وبروين يوسف الرئيسة المشاركة لحزب الاتحاد الديمقراطي.

ويُعد المجلس الوطني الكردي في سوريا (ENKS) وحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الطرفان الرئيسان في المؤتمر، حيث شارك كل منهما بـ١٣٠ عضواً، وضم المؤتمر أيضاً شخصيات سياسية وممثلين عن المجتمع المدني كضيوف.

شارك في المؤتمر ممثلون عن جميع الأحزاب الكوردية، ومنظمات المرأة والشباب، بالإضافة إلى شخصيات وطنية، مثقفين، فنانين وممثلين عن المؤسسات الدينية في غربي كوردستان، كما حضر المؤتمر شخصيات كوردية بارزة من مدن دمشق، حلب، حماة، الباب وأعزاز.

وتم تغطية الحدث بحضور ٦٠ قناة ومؤسسة إعلامية، إلى جانب حوالي ٢٠٠ صحفي واعلامي، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا المؤتمر على الصعيدين المحلي والدولي.

مظلوم عبدي: لابد من ضمان حقوق الكورد في سوريا الجديدة

وأكد قائد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» مظلوم عبدي ضرورة ضمان حقوق الكورد في سوريا الجديدة.

وقال مظلوم عبدي في كلمة له خلال مؤتمر وحدة الصف والموقف الكوردي، في مدينة قامشلو ، إنه «ومنذ ١٤ عاماً نحن في حرب ونحارب لأجل شعوب هذه المنطقة ودفعنا ١٣ ألف شهيد».

قائد قوات سوريا الديمقراطية، بين: «نحن ككورد اليوم سنعلن عن مطالبنا وبرنامجنا السياسي الموحد في هذا المؤتمر»، منوهاً الى أن «سوريا الجديدة تحتاج لدستور لا مركزي يضم جميع المكونات».

ولفت مظلوم عبدي الى أنه «في سوريا الجديدة لابد من ضمان حقوق الكورد»، عاداً ذلك «مطلبنا الأساسي، وواجبنا حماية المكتسبات الموجودة في شمال شرق سوريا».

مظلوم عبدي: قوة الكورد في روجافا هي من قوة سوريا

واضاف عبدي: «منذ ١٤ عاماً ونحن نخوض حرباً من أجل حماية شعبنا وهذه المنطقة. في هذه المعركة، استشهد قرابة ١٣ ألفاً من أبنائنا وبناتنا، وأصيب نحو ٣ آلاف آخرين. نوجّه تحية إجلال لأرواح شهدائنا الأبطال، ونهدي هذا المؤتمر إلى ذكراهم الخالدة.»

وأكد عبدي أن المؤتمر لم يأتِ وليد اللحظة، بل كان ثمرة جهود طويلة من الحوار والتنسيق بين الأطراف الكوردية.

وقال: عقد هذا المؤتمر هو نتيجة جهود كبيرة وحوارات طويلة بين القوى السياسية الكوردية في روج آفا، ونتوجه بالشكر الخاص للرئيس بارزاني، كما نشكر رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس الاتحاد الوطني بافل طالباني على دورهم الفاعل ومساهمتهم القيّمة.

وشدد القائد العام لقسد على أن هدف المؤتمر ليس تقسيم سوريا، بل العمل من أجل وحدتها، مضيفاً: نؤكد مجدداً أننا مع وحدة الأراضي السورية، ووحدة الكورد هي جزء من وحدة سوريا، وقوة الكورد هي من قوة سوريا.

سوريا الجديدة تحتاج إلى دستور لا مركزي يضم جميع المكونات

وأكد مظلوم عبدي، أن «سوريا الجديدة تحتاج إلى دستور لا مركزي، يضم جميع المكونات»، مشدداً على أن واجب «قسد» حماية المكتسبات الموجودة في شمال شرقي سوريا. وتابع أن مؤتمر «وحدة الصف والموقف الكردي» لا يهدف إلى التقسيم، بل هو من أجل وحدة سوريا.

وأوضح مظلوم عبدي أن مناطق شمال وشرق سوريا تشهد منذ ١٢ عاماً عيشاً مشتركاً بين جميع المكونات من الكرد والعرب والسريان والأرمن، وأسّسنا تاريخاً كبيراً، وأحد مرتكزاتنا الأولى هو حماية ما تم تحقيقه من مكتسبات، وتابع: هدفنا في سوريا الجديدة أن يضمن الدستور السوري الجديد حقوق الشعب الكردي».

وحول الكونفرانس أوضح عبدي: «سنناقش برنامجنا السياسي اليوم هنا، وسنصدر قراراً حول تشكيل هيئة مشتركة هنا من أجل النقاش مع حكومة دمشق الجديدة لتحقيق حقوق الشعب الكردي».

ولفت الانتباه إلى نداء القائد عبد الله أوجلان بشأن السلام والمجتمع الديمقراطي، قائلاً: «أثّر هذا النداء بشكل مباشر على شمال وشرق سوريا، وأسهم في وقف إطلاق نار مرحلي، مؤكداً: «ندعم هذا النداء بكل قوانا».

كما أكد عبدي أن كونفرانس وحدة الصف الكردي سوف يخلق أرضية لعقد كونفرانس وطني كردستاني.

إلهام أحمد: وصلنا لمرحلة تحديد مصير روجآفا مع الدولة السورية

من جهتها أكدت الرئيسة المشتركة لهيئة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، وعضو ديوان مؤتمر الوحدة الكوردية في قامشلو، إلهام أحمد، وصول الكورد في روجآفا إلى مرحلة تحديد المصير مع الدولة السورية وضمان حقوقهم الدستورية.

وقالت أحمد، خلال افتتاح أعمال المؤتمر المنعقد في قاعة آزادي بالمدينة، السبت (٢٦ نيسان ٢٠٢٥): «اليوم يوم تاريخي وأنظار جميع أجزاء كوردستان متجهة إلى المؤتمر». وأضافت: «شعبنا ليس فقط في روجآفاي كوردستان بل في الأجزاء الأخرى أيضاً ينتظر توحيد الأطراف السياسية لمواقفها».

إلهام أحمد، ذكرت أنه «بعد نضال طويل, وصل روجآفاي كوردستان إلى مرحلة يجب فيها تحديد مصيره، وكذلك تحديد مصيره مع الدولة السورية، وضمان حقوقه في الدستور»، مؤكدة دعم الأطراف الكوردية لهذا الأمر، و»على رأسهم السيد الرئيس مسعود بارزاني، ومن باكور كوردستان من سجن إمرالي السيد الرئيس عبد الله أوجلان، وكذلك المنظمات الكوردية الأخرى، وحزب DEM، والاتحاد الوطني الكوردستاني».

وشددت على أن الأطراف والمنظمات الكوردية «تدعم حماية وتطوير مكتسبات روجآفا», مبينة أنهم يستمعون للشعب المطالب بالوحدة، وعليه «تم إعداد وثيقة وستتم إعلانها بعد مناقشات»، خلال المؤتمر.

الخارجية الامريكية: نرحب بانعقاد كونفرانس وحدة الموقف الكردي في سوريا

الى ذلك قال مسؤول في وزارة الخارجية الامريكية، لنورث برس، السبت، إن الولايات المتحدة ترحب بانعقاد كونفرانس وحدة الموقف الكردي في سوريا، الذي يبدأ أعماله اليوم في مدينة القامشلي شمال شرق سوريا.

وقال المسؤول في الخارجية الامريكية: " ترحب الولايات المتحدة باستئناف الحوار الكردي-الكردي".

وأشار بالقول إن "الولايات المتحدة تتطلع إلى استمرار تقدمه".

الرئيس بافل: ضمان حقوق الكورد في سوريا الجديدة

وفي هذا السياق، القى أمين بابا شيخ رسالة الرئيس بافل جلال طالباني، للمؤتمر وقال: «نتمنى النجاح لهذا المؤتمر ونؤكد دعمنا الكامل له، إن الاتحاد الوطني الكوردستاني لطالما دعم وحدة الصف الكوردي وسيواصل هذا الدعم، خصوصا في هذه المرحلة الحساسة».

واضاف: «ان استقرار سوريا يعني استقرار المنطقة، ولذا يجب حماية حقوق جميع المكونات، ولاسيما الشعب الكوردي».

وأكد باباشيخ على أهمية الوحدة الوطنية وقال: «بتوحيد صفوفنا وفهمنا المشترك، سنحقق أهدافنا الوطنية، ان التحديات والمخاطر التي تواجه منطقتنا تتطلب منا وحدة القرار والموقف السياسي والديني والقومي».

وبين «ان استقرار سوريا سيكون له تأثير مباشر على استقرار المنطقة بأسرها، ووحدة الأطراف الكوردية ستبعث برسالة أمل الى المجتمع الدولي والى ابناء شعبنا، لذلك يجب التصدي لأي مشروع يستهدف وحدة الصف الكوردي».

بارزاني: ضرورة ضمان حقوق الشعب الكردي في الدستور السوري الجديد

من جهته قرأ مسؤول الملف السوري في ديوان رئاسة إقليم كردستان رسالة رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني، خلال مشاركته في كونفرانس « وحدة الصف والموقف الكردي لروجأفايي كردستان» بمدينة قامشلو، والتي تضمن مباركات لإنعقاد الكونفرانس ، معتبراً إياه «خطوة مهمة نحو وحدة الصف والرؤية الكردية في سوريا».

وأعرب بارزاني في رسالته عن أمله، بأن يلبي المؤتمر تطلعات الشعب الكردي، موجهاً الشكر للقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، لدوره في إنجاح هذا الحدث.مضيفاً أن التطورات الحاصلة في المنطقة فتحت المجال من أجل «أن يناضل الشعب الكردي ويحقق حقوقه».

وتابع: «اتخذ الشعب الكردي نهج النضال من أجل تحقيق حقوقه»، وأضاف: «ندعم الطرق السلمية من أجل السلام في المنطقة»، وقال: «نتمنى أن يناضل الشعب السوري من أجل حقوقه، وأن يُعدّ دستوراً يضمن حقوق الكرد، وأن ينال الشعب الكردي جميع حقوقه المشروعة».

مؤكداً أن هذا الكونفرانس يفتح الطريق أمام القوى الكردية والكردستانية لتوحيد الصف، ويفتح المجال لتوحيد رؤية الشعب الكردي في سوريا الجديدة، مما سينعكس إيجابياً على دول الجوار.

بنود الوثيقة السياسية المشتركة لـ "مؤتمر وحدة الموقف الكردي"

اختتمت يوم السبت أعمال كونفرانس «وحدة الصف والموقف الكردي في روجآفايي كردستان» بمدينة قامشلو، بمصادقة الأطراف الكردية على وثيقة «الرؤية السياسية المشتركة»، التي ترسم ملامح حلّ سياسي شامل للقضية الكردية ضمن إطار الوحدة الوطنية السورية، بنظام حكم برلماني لا مركزي.

وتؤكد الوثيقة، التي تمت المصادقة عليها بالإجماع، على أن سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويجب أن يضمن دستورها حقوق جميع المكونات من عرب وكرد وسريان وآشوريين وغيرهم. كما شددت على اعتماد نظام حكم برلماني لا مركزي يقوم على العدالة والمساواة، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان.

وفي الجانب الكردي، دعت الوثيقة إلى توحيد المناطق الكردية ضمن وحدة سياسية إدارية متكاملة في إطار سوريا اتحادية، والاعتراف بالوجود القومي للكرد كشعب أصيل، وضمان حقوقه السياسية والثقافية والإدارية والدستورية، بما في ذلك اعتماد اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية، وإحداث مؤسسات تعليمية وثقافية كردية.

وتضمنت الوثيقة أيضاً مطالب بإلغاء نتائج التغيير الديمغرافي في المناطق الكردية، وتأمين العودة الآمنة للنازحين واللاجئين، وإعادة الجنسية للمجردين منها وفق إحصاء ١٩٦٢، إلى جانب تخصيص نسبة من عائدات ثروات المناطق الكردية لتنميتها.

وقد عكست أجواء المؤتمر، والالتفاف حول هذه الوثيقة، رغبة الأطراف الكردية في فتح صفحة جديدة من العمل السياسي المشترك، بما يخدم الاستقرار والعدالة والديمقراطية في سوريا المستقبل.

البنود التي تضمنتها الوثيقة، هي:

أولاً – في المجال الوطني السوري:

١. سوريا دولة متعددة القوميات، الثقافات، الأديان والطوائف، يضمن دستورها حقوق كافة المكونات السورية من عرب، كرد، سريان، آشوريين، شركس وتركمان... وعلويين، دروز، إيزيديين ومسيحيين... وبمبادئ فوق دستورية.

٢. تلتزم الدولة بالعهود والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان ومبدأ المواطنة المتساوية.

٣. نظام الحكم في سوريا برلماني بغرفتين يعتمد التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة وفصل السلطات، كما يعتمد مجالساً للمناطق في إطار النظام اللامركزي.

٤. سوريا لا مركزية، تتضمن التوزيع العادل للسلطة والثروة بين المركز والأطراف.

٥. أن يعبر اسم الدولة وعلمها ونشيدها الوطني عن التعدد القومي والثقافي للمجتمع السوري.

٦. حيادية الدولة تجاه الأديان والمعتقدات، وحق ممارسة الشعائر الدينية والاعتراف بالديانة الإيزيدية ديانةً رسمية في الدولة.

٧. اعتماد هوية وطنية جامعة تراعي خصوصيات المكونات المختلفة.

٨. ضمان المساواة السورية بين المرأة والرجل وتمثيلها في كافة المؤسسات.

٩. حماية حقوق الطفل المعلنة في الاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية، ورعايتهم ومساعدتهم بما يتناسب مع طبيعة مناطقهم وقدراتهم مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة التي تتناسب مع طبيعتهم وأعمارهم.

١٠. إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية الراهنة بما يراعي الكثافة السكانية (الكتلة البشرية) والمساحة الجغرافية.

١١. استرجاع الآثار والأوابد السورية المنهوبة التي نُقلت إلى داخل وخارج البلاد إلى أماكنها الأصلية.

١٢. إلغاء نتائج التغيير الديمغرافي وإيقافها في المناطق الكردية وكافة المناطق السورية، وتأمين عودة آمنة للنازحين والمهجرين قسراً إلى ديارهم ممن فيهم أبناء سري كانييه/رأس العين، كري سبي/تل أبيض، وعفرين.

١٣. تشكيل جمعية تأسيسية برعاية دولية تضم ممثلي كافة المكونات السورية لصياغة مبادئ ديمقراطية، وتشكيل حكومة من كافة أطياف الطيف السوري ومكوناته بصلاحيات تنفيذية كاملة.

١٤. حق التعبير والتعليم باللغة الأم وممارسة الثقافة كحق لكل المكونات.

١٥. إعلان يوم الثامن من آذار عيداً للمرأة.

ثانياً – في المجال القومي الكردي:

١. توحيد المناطق الكردية كوحدة سياسية إدارية متكاملة في إطار سورية اتحادية.

٢. الإقرار بالوجود القومي للشعب الكردي في سوريا كشعب أصيل وضمان حقوقه القومية دستورياً وفق العهود والمواثيق الدولية بما فيها حقه في ممارسة حرة ومتساوية لحقوقه السياسية والثقافية والإدارية.

٣. تقدير تضحيات شهداء الثورة السورية، قوات سورية الديمقراطية، القوى الأمنية والمعتقلين الذين قضوا في السجون، وكذلك الشهداء الذين سقطوا في مقاومة داعش ومجازره، ومساندة عوائلهم وضمان حقوقهم بموجب نصوص قانونية.

٤. اعتبار الشباب القوة الفاعلة في المجتمع، يجب ضمان مشاركته وتمثيله بشكل عادل في كافة مؤسسات الدولة.

٥. الاعتراف الدستوري باللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في البلاد، وضمان التعليم والتعلم بها.

٦. إحداث مراكز وإدارات تهتم باللغة، التراث التاريخي والثقافة الكردية، وفتح مراكز للإعلام من قنوات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية، وإصدار الكتب والمجلات والمطبوعات، وفتح مراكز للدراسات والبحوث.

٧. ضمان مشاركة الكرد في مؤسسات الدولة التشريعية، القضائية، التنفيذية والأمنية.

٨. اعتماد الحادي والعشرين من آذار عيد النوروز عيداً رسمياً في البلاد، و١٢ آذار يوماً لاستذكار انتفاضة قامشلو.

٩. إلغاء كافة السياسات، الإجراءات والقوانين الاستثنائية التي طبقت بحق الكرد مثل مشروع الحزام العربي وعمليات التعريب في المناطق الكرديّة، وتعويض المتضررين من تلك السياسات التمييزية وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدورها وإلغاء الاتفاقيات السرية والعلنية التي تمس السيادة السورية والوجود الكردي.

١٠. إعادة الجنسية السورية للمواطنين الكرد المجردين منها بموجب إحصاء ١٩٦٢ الاستثنائي المتبقين منهم ومكتومي القيد.

١١. تطوير البنية التحتية للمناطق الكردية وتخصيص نسبة من عائدات ثرواتها في التنمية والإعمار، بسبب تهميشها المتعمد وإهمالها المتعمد في المراحل السابقة.

مجلس سوريا الديمقراطية: قضية الكورد ليست فئوية ومناطقية

وحدة الصف الكردي خطوة تاريخية تعبّر عن إرادة الحياة

أكد مجلس سوريا الديمقراطية «مسد» أن قضية الكورد في سوريا ليست قضية فئوية أو مناطقية، بل جزء أصيل من معركة الحرية والعدالة التي يخوضها الشعب السوري بأسره،

وذلك في بيان السبت (٢٦ نيسان ٢٠٢٥)، رحبّ فيه بانعقاد مؤتمر توحيد الصف والموقف الكوردي باعتباره «خطوة تاريخية تعبّر عن إرادة الحياة وصمود الروح الجماعية في وجه محاولات الإلغاء والتهميش».أدناه نص البيان:

«بيان ترحيب ودعم لكونفرانس توحيد الصف والموقف الكوردي في سوريا

على امتداد عقودٍ من الزمن، كان الكورد في سوريا عنواناً حيّاً للمعاناة والمظلومية الوطنية. فعلى أرض وطنهم، عانوا مرارتين؛ مرارة القهر الذي طال كل السوريين الساعين إلى الحرية والكرامة، ومرارة الاضطهاد القومي الذي استهدف وجودهم وحقهم الطبيعي في الحياة. تعرضوا للسجن والاعتقال والتهجير، وحُرموا من أبسط حقوقهم، فكانوا في طليعة من دفعوا أثمان النضال من أجل سوريا ديمقراطية لجميع أبنائها.

في هذا السياق الوطني، نرحب بانعقاد كونفرانس توحيد الصف والموقف الكوردي في سوريا، ونبارك هذه الخطوة التاريخية التي تعبّر عن إرادة الحياة، وصمود الروح الجماعية في وجه عقودٍ من محاولات الإلغاء والتهميش.

إننا ندعم الجهود المبذولة لتوحيد الموقف الوطني الكوردي ضمن إطار مشروع سوري جامع، يؤمن بأن قضية الكورد ليست قضية فئوية أو مناطقية، بل جزءٌ أصيل من معركة الحرية والعدالة التي يخوضها الشعب السوري بأسره.

إن توحيد الصف الكوردي اليوم، إنما هو ركيزة أساسية في بناء وحدة الصف الوطني السوري. فكما كان الكورد جزءاً من معاناة الوطن، فهم اليوم جزء لا يتجزأ من مسيرة خلاصه وبنائه على أسس الحرية والديمقراطية والتعددية.

إن السعي إلى رأب الصدع وتوحيد الرؤى والمواقف بين القوى والفعاليات الكوردية، ينعكس بالضرورة قوةً إضافية للمشروع الوطني السوري الجامع الذي يحتضن جميع مكونات البلاد على قاعدة الحقوق المتساوية، والشراكة الحقيقية، والمصير الواحد.

وإذ نحيّي القائمين على هذا الكونفرانس والمشاركين فيه، فإننا نرى في هذه الخطوة مصدراً للأمل في مستقبلٍ أفضل. مستقبل تتوحد فيه الطاقات، وتتآلف فيه الإرادات، وتتلاقى فيه مكونات الشعب السوري كافة لصياغة عقد وطني جديد، يكرّس قيم العدل، ويعيد الاعتبار لكل من ظلم وأقصي، ويؤسس لـ سوريا حرة ديمقراطية تعددية لامركزية لكل أبنائها دون تمييز.

مجلس سوريا الديمقراطية

٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥

فرنسا: يجب أن تؤخذ حقوق الكرد بشكل كامل بالمرحلة الانتقالية بسوريا

قال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، الخميس، إنه "يجب أن تؤخذ حقوق ومصالح الكرد بعين الاعتبار بشكل كامل في المرحلة الانتقالية السورية".

وجاء تصريح الوزير الفرنسي بتغريدة له نشرها عبر منصة إكس، وأرفقها مع صورة تجمعه مع قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي أثناء لقاءٍ جرى بينهما في أربيل بإقليم كردستان.

وأضاف في التغريدة أنه كان هناك بينهم وبين قوات سوريا الديمقراطية شراكة استمرت عشر سنوات من القتال جنبًا إلى جنب ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وفي السياق، أعلنت "قسد" عبر صفحتها الرسمية، أن "القائد العام لها الجنرال مظلوم عبدي عقد يوم الخميس، اجتماعاً مع وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو في هولير/ أربيل بإقليم كردستان العراق".

وذكرت أن الوزير الفرنسي وأشاد بدور "قسد" في مكافحة الإرهاب، كما تطرق إلى أهمية تقديم كل أشكال الدعم لها لأهمية استمرارها في محاربة تنظيم "داعش"، وأيضاً لدعم الاستقرار والأمن في سوريا عامة.

وأوضحت أنه تم خلال الاجتماع التأكيد على ضرورة مشاركة الكرد وجميع المكونات السورية في العملية السياسية وإدارة البلاد، للوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والبدء بإعادة إعمار البلاد.

امريكا وايران ..
جولة ثالثة من مفاوضات جدية وايجابية

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

انتهت في مسقط عصر السبت ٢٦-٤-٢٠٢٥ الجولة الثالثة من المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، برئاسة المبعوث الامريكي ستيف ويتكوف و وزير الخارجية الايراني عباس عراقجي ، بوساطة وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي.

واجريت في هذه الجولة مفاوضات فنية بالتزامن مع محادثات عراقجي وويتكوف، بحضور خبراء من إيران

والولايات المتحدة، وبوساطة سلطنة عمان.

وبدأت الجولة الثالثة من المفاوضات غير المباشرة فور وصول الوفدين الإيراني والامريكي إلى المكان الذي حددته سلطنة عمان عبر تبادل رسائل من الجانب العماني، صباح يوم السبت.

وذكرت الخارجية الايرانية وفق ما نقل عنها الإعلام الرسمي الإيراني أن المناقشات التي استغرقت نحو ٩ ساعات جرت في "أجواء جديّة".

عُقدت هذه المباحثات عقب جولتين في ١٢ نيسان/أبريل في مسقط، ثم في ١٩ أبريل/نيسان في روما.

ويقود وفدي البلدين وزير الخارجية الإيراني عراقجي والمبعوث الامريكي للشرق الأوسط ستيف ويتكوف فيما يتولى البوسعيدي دور الوسيط.

واجريت في هذه الجولة مفاوضات فنية بالتزامن مع محادثات عراقجي وويتكوف، بحضور خبراء من إيران والولايات المتحدة، وبوساطة سلطنة عمان.وبدأت الجولة الثالثة من المفاوضات غير المباشرة فور وصول الوفدين الإيراني والامريكي إلى المكان الذي حددته سلطنة عمان عبر تبادل رسائل من الجانب العماني، صباح اليوم السبت.

خلافات" قبل جولة رابعة

واعلن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي السبت أنّ هناك "خلافات" لا تزال قائمة بين الجانبين الإيراني والامريكي بعد اختتام الجولة الثالثة من المحادثات النووية غير المباشرة والتي ستستأنف السبت المقبل في مسقط.

وقال عراقجي لمراسل التلفزيون الرسمي الإيراني في مسقط: إنّ "المفاوضات هذه المرة كانت أكثر جدية من ذي قبل".

لكنه أوضح أن "هناك خلافات في القضايا الرئيسية وفي التفاصيل"، مضيفا أن "بعض خلافاتنا خطيرة جدًا، وبعضها أقل خطورة، وبعضها له تعقيداته الخاصة".

وتابع "حتى الاجتماع المقبل، من المقرر إجراء المزيد من الدراسات ... حول كيفية تقليص الخلافات".وأكّد أنّ إيران تتفاوض "فقط" حول الملف النووي.

وصرح عراقجي "أود أن اقول بصراحة إن موضوعنا هو الموضوع النووي فقط، ولن نتفاوض على أي مواضيع أخرى ولا نقبل أي مواضيع أخرى للتفاوض عليها".

من جهته أفاد وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي الذي تتولى بلاده دور الوساطة على منصة اكس "ستستمر المحادثات الأسبوع المقبل، حيث من المقرر مبدئيا عقد اجتماع آخر رفيع المستوى في الثالث من أيار/مايو" وعقدت مباحثات فنية على مستوى الخبراء بموازاة المحادثات الرفيعة المستوى.

وأفاد مراسل التلفزيون الإيراني "وصلت المحادثات الفنية بين الوفدين إلى مستوى التفاصيل الدقيقة حول المطالب والتوقعات المتبادلة. ولذلك، سيعود الوفدان ... إلى عاصمتيهما للتشاور".

ويُعد هذا أعلى مستوى من التواصل بين البلدين منذ أن سحب الرئيس الامريكي دونالد ترامب بلده أحاديا في ٢٠١٨ من الاتفاق النووي المُبرَم بين إيران والقوى الكبرى عام ٢٠١٥.

وأكّد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي أنّ المباحثات لا تتناول برامج إيران الدفاعية والصاروخية.

وصرّح بقائي للتلفزيون الإيراني أنّ "مسألة القدرات الدفاعية والصواريخ الإيرانية غير مطروحة ... ولم تُطرح في المحادثات غير المباشرة مع الولايات المتحدة".

واشنطن: المحادثات كانت إيجابية

من ناحيته وصف مسؤول كبير في إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، السبت، المحادثات النووية مع إيران كانت بالإيجابية.ونقلا عن وكالة «رويترز» عن المسؤول، قوله «الجولة الثالثة من المحادثات النووية مع إيران كانت إيجابية وبناءة وتم تحقيق مزيد من التقدم باتجاه التوصل إلى اتفاق». وأضاف «اتفقنا على الاجتماع مرة أخرى قريبا في أوروبا».

عراقجي : الوفدان الإيراني والامريكي جادّان في التفاوض

وقال وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي»، في تصريح صحفي بعد انتهاء الجولة الثالثة من المفاوضات غير المباشرة بين إيران وأمريكا في العاصمة العمانية مسقط، قال : ان الوفدين الإيراني والامريكي جادّان في المفاوضات.وأوضح عراقجي، حول هذه الجولة من المفاوضات : إن المحادثات كانت أكثر جدية بكثير من ذي قبل، حيث بدانا الدخول تدريجيا في بعض المناقشات الأكثر تفصيلا وفنية وتقنية.

وتابع : كان حضور الخبراء مفيدا للغاية، وقد تبادلنا خطيا ولمرات عديدة وجهات النظر فيما بيننا؛ مردفا بانه خلال المفاوضات غير المباشرة تتطلب المناقشات الفنية بعض الدقة، وبالتالي تم بشكل اساسي تبادل المواقف بين الطرفين خطيا.

وأردف وزير الخارجية : كانت لدى الطرف المقابل تساؤلات، نحن أجبنا عليها خطيا، كما كانت لدينا تساؤلات تم تقديمها إليهم، مؤكدا بأن أجواء المفاوضات كانت جادة بشكل عام وعملانية بامتياز، وقد ابتعدنا قليلا عن المناقشات الكبرى؛ مؤكدا في الوقت نفسه بان هذا لا يعني حل الخلافات، فهناك خلافات فيما يخص القضايا الكبرى وحول التفاصيل أيضا.

وأشار إلى أنه من المقرر إجراء مزيد من المناقشات في عاصمتي الطرفين قبل الاجتماع التالي لبحث كيفية تقليل الخلافات، قائلا : لكن من الواضح تماما أن كلا الجانبين كانا جادين ودخلا المفاوضات بجدية، وهذا بحد ذاته يوفر جوا يجعلنا نأمل في إحراز تقدم خلال المفاوضاتن ومنوها بأن هناك قضايا يجب التوصل فيها إلى تفاهمات عامة قبل التفاوض على تفاصيلها.

الجولة التالية من المفاوضات

وعن الجولة التالية من المفاوضات قال وزير الخارجية : من المحتمل أن تكون الجولة التالية يوم السبت المقبل وستقوم الدولة المضيفة، وهي عمان، بترتيب التفاصيل وإبلاغ الطرفين، منوها بأنه ستعقد الجولة الرابعة بحضوري وحضور السيد ستيف ويتكوف، وبمرافقة الخبراء.

وتابع قائلا : كلما ابتعدنا عن الحدود العامة ودخلنا تدريجياً في مناقشات أكثر تفصيلا وتخصصا، سيتم إضافة الخبراء المعنيين وفقا لذلك، مردفا : لقد شارك خبراء اقتصاديون في هذا الاجتماع لأول مرة، وقد كان حضورهم مفيدا للغاية.

واستطرد عراقجي : لقد توصلنا إلى مرحلة بحيث كلما تقدمنا، نضيف الخبراء المناسبين وفقا للقضايا المطروحة على جدول الأعمال.

وأكد وزير الخارجية الايراني، بأن موضوع النقاش هو النووي فقط، ولا تتفاوض إيران على أي موضوع آخر، موضحا : النووي والعقوبات يسيران جنبا إلى جنب. نحن نتفاوض فقط حول هذا الموضوع، ولا نقبل التفاوض حول أي موضوع آخر.

وصرح : ان بعض الخلافات فيما بيننا جدية للغاية، وهناك خلافات أخرى أقل جدية في الوقت الحاضر، وبعض الخلافات لها تعقيداتها الخاصة نأمل بأن نتمكن من المضي قدما بسرعة في هذا المسار.

واكمل عراقجي : تجارب المرة الماضية تساعدنا على أن تكون حركتنا أسهل وأسرع، ولكن على أي حال، انني ارى بأن حركتنا حتى الآن كانت جيدة، نحن في الجولة الثالثة من المفاوضات بلغنا نقطة ربما لم نكن لنتمكن من الوصول إليها بهذه السرعة لو كانت مفاوضات أخرى، لكن التجارب السابقة تساعدنا على قطع الاشواط بسرعة أكبر.

وختم وزير الخارجية قوله : أنا راضٍ عن مسار المفاوضات وسرعتها، فهي تسير بوتيرة جيدة ومُرضية، أما بالنسبة للأجواء فهي جيدة ايضا، وهناك جدية لدى الجانبين، وأتصور بأن هناك إرادة لدى الطرف الآخر أيضان كما ان لدينا إرادة تامة، ولكن هل يمكن التوصل إلى اتفاق؟ بالتأكيد آمل ذلك، ولكن بحذر شديد.

حق "غير قابل للتفاوض"–

وفي مقابلة نُشرت الأربعاء، أكّد وزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو موقف واشنطن الحازم ضد تخصيب إيران لليورانيوم.وقال في بودكاست "أونستلي": "إذا أرادت إيران برنامجا نوويا مدنيا، فيمكنها امتلاكه كما هي حال العديد من الدول الأخرى في العالم، عبر استيراد المواد المُخصَّبة".

من جهته، وصف عراقجي حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم بأنه "غير قابل للتفاوض"، بعد أن نشر في وقت سابق من هذا الاسبوع على منصة اكس أنّ بلاده تسعى "لبناء ١٩ مفاعلا على الأقل"، علما أنّ لدى طهران حاليا مفاعلين هما بوشهر وأراك.

وتُخصب إيران حاليا اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المئة، وهي أعلى بكثير من نسبة ٣,٦٧ في المئة المنصوص عليها في الاتفاق، لكنها لا تزال أقل من عتبة ٩٠ في المئة المطلوبة للاستخدام العسكري.

سيث .ج. فرانتزمان:

المبادئ التسعة التي تحدد مستقبل المحادثات النووية الإيرانية

صحيفة «جيروزاليم بوست» /الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

كشف علي شمخاني المستشار السياسي للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي عن المبادئ التسعة التي توجه سياسة طهران بشأن الاتفاق المحتمل مع الولايات المتحدة.

طرح إيران للمبادئ علانيةً أمرٌ مثيرٌ للاهتمام، ويبدو أيضًا أنه يُمثل وجهة نظرٍ أقرب إلى خامنئي، الذي كان متشككًا في أي اتفاقٍ مع الولايات المتحدة. وقد قال إنه لا ينبغي لإيران أن تثق بواشنطن مجددًا بعد انسحابها من اتفاق عام ٢٠١٥.

ما هي المبادئ؟

إنها تتضمن تسعة مفاهيم تستحق الاستكشاف.

المبدأ الأول: الجدية

تريد إيران أن تكون المحادثات جادة وأن يأخذها الطرفان على محمل الجد. لا تريد الجمهورية الإسلامية أن تُضلّل، ولا تريد الولايات المتحدة إضاعة الوقت. على الأرجح، ما كانت طهران لتشارك في المحادثات لولا اعتقادها بجديتها، وفضّلت في البداية المحادثات غير المباشرة لمعرفة مدى جدية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

المبدأ الثاني: الضمان

ليس واضحًا تمامًا ما يعنيه هذا، مع ذلك، أشار مقال نُشر مؤخرًا في صحيفة الغارديان إلى أن روسيا قد تكتسب دورًا في المحادثات. كما ذكرت أن «إيران تعتقد أنها تلقت ضمانات بأن هدف الولايات المتحدة ليس تفكيك برنامجها النووي بالكامل.

قبل محادثات روما، وفي مداخلةٍ أثارت البلبلة في إيران والولايات المتحدة، بدا ويتكوف على وسائل التواصل الاجتماعي مؤيدًا لمثل هذا الهدف، مما أثار الذعر في إيران، لكن في روما، أعطى الانطباع بأن هذا كان في معظمه رسالةً سياسيةً محلية. قد يشير مصطلح «الضمان» إلى هذا الجانب من الاتفاق.

المبدأ الثالث: التوازن

يُرجَّح أن يُشير هذا إلى مفهوم أن طهران تريد «اتفاقًا متوازنًا، لا استسلامًا». وقد يُشير التوازن أيضًا إلى ضماناتٍ بعدم انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.

المبدأ الرابع: إزالة العقوبات

هذا أمرٌ أساسي، إيران تريد رفع العقوبات، ولتحقيق ذلك، انضمت إلى المحادثات. يمكن للجمهورية الإسلامية أيضًا التجارة مع روسيا والصين ودول أخرى لتجنب العقوبات. مع ذلك، من الواضح أن طهران تفضل تعزيز اقتصادها من خلال التجارة مع الغرب.

المبدأ الخامس: تجنب التهديدات

يتناقض هذا المبدأ مع تهديدات إدارة ترامب السابقة بشأن سعي إيران لامتلاك سلاح نووي. طالبت طهران بوقف هذه التهديدات، فهي لا تريد سماع أي شيء عن القصف أو أي نوع آخر من الهجمات.

لذا، يبدو أن واشنطن خففت من حدة خطابها بشأن قصف إيران منذ بدء المحادثات في منتصف

أبريل/نيسان، وإن كان هذا قد يتغير. مع ذلك، قد تؤثر رغبة إيران في تجنب التهديدات على الولايات المتحدة طالما بدت المحادثات جادة.

المبدأ السادس: السرعة

لا ترغب إيران في أن تطول المحادثات إلى الأبد، وهو ما ترغب فيه الولايات المتحدة أيضًا. لذلك، يبدو أن هذا المبدأ يتماشى مع أجندة الطرفين.

الهدف هو مواصلة التقدم نحو اتفاق، مع تحقيق كل أسبوع من المحادثات نتائج أفضل. حتى الآن، تحقق هذا الهدف بعد اجتماعين. مع ذلك، من المرجح أن تُشكّل التفاصيل الفنية عائقًا.

المبدأ السابع: احتواء المزعجين (مثل إسرائيل)

هذا المبدأ مكتوب بطريقة تقلل من شأن أمر يهم إيران أكثر بكثير مما يُصوَّر. من الواضح أن إسرائيل مصدر قلق كبير لطهران. فهي تريد من الولايات المتحدة إما كبح جماح إسرائيل، أو على الأقل، عدم اتباع النهج الذي تريده القدس في المحادثات.

هناك شعورٌ بالفعل بأن وجهة نظر إسرائيل بشأن المحادثات لا تتوافق تمامًا مع ما تأمل تحقيقه، وهو أمرٌ يُسعد إيران. إن فكرة أن القدس مجرد «مصدر إزعاج» في هذا السياق هي وسيلةٌ من طهران للتقليل من شأن ما تفكر فيه فعليًا.

عادةً ما تُهدد الجمهورية الإسلامية إسرائيل بالدمار. إذا كانت إسرائيل مجرد مصدر إزعاج، فمن الواضح أنها لا تحتاج لأن تكون محور السياسة الخارجية الإيرانية. لذا، فإن القصة الحقيقية لهذا المبدأ أقل وضوحًا بكثير من غيرها.

المبدأ الثامن: تسهيل الاستثمار

ترغب إيران في الاستثمار بعد رفع العقوبات. وقد ألمحت إدارة ترامب إلى إمكانية تحقيق ذلك، ومن المرجح أن طهران وضعت ذلك ضمن قائمة أولوياتها إرضاءً للرئيس الأمريكي.

المبدأ التاسع: رفض ما يسمى بالنموذج الليبي

هذا هو المبدأ الأهم بالنسبة لإيران. فهي لا ترغب في تفكيك برنامجها النووي كما فعلت ليبيا، لأن ذلك سيُعرّض طهران للخطر. لقد دفنت إيران هذا المبدأ في آخر القائمة، في حين أنه في الواقع الأهم. يبدو أن نموذج «ليبيا» قد دخل النقاش فيما يتعلق بما تفضله إسرائيل. لذلك، ترفض إيران المطلب الإسرائيلي.

مايكل بيكلي:

عصـر الأحـــادية الأمـــريكية

كيف ستعيد قوة عظمى مارقة تشكيل النظام العالمي؟

*مجلة «فورين افيرز»الامريكية

منذ نهاية الحرب الباردة، كان من المتوقع أن تتبع الولايات المتحدة أحد مسارين في السياسة الخارجية: الحفاظ على مكانة البلاد كقائدة للنظام الدولي الليبرالي،

> الاقتصاد ليس اللعبة الوحيدة على الساحة، هناك الجغرافيا السياسية

أو الانسحاب والتكيف مع العالم متعدد الأقطاب ما بعد أمريكا، ولكن كما ذكرتُ في مجلة "فورين أفيرز" في عام ٢٠٢٠، كان المسار الأكثر ترجيحًا دائمًا هو المسار الثالث: أن تصبح قوة عظمى مارقة، لا هي دولية ولا انعزالية، بل عدوانية وقوية وتسعى بشكل متزايد إلى تحقيق مصالحها.

وقدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعريفًا حادًا لهذه الرؤية من خلال رفع التعريفات الجمركية إلى مستويات تحاكي قانون سموت- هاولي سيئ السمعة لعام ١٩٣٠، وخفض المساعدات الخارجية، وازدراء الحلفاء، واقتراح الاستيلاء على أراضٍ أجنبية، بما في ذلك غرينلاند وقناة بنما.

ومع ذلك؛ فإن ترامب يعمل على التعجيل بهذا المسار أكثر من كونه عقلاً مدبرًا له؛ حيث يقوم بتوجيه الإحباطات التي طال أمدها من القيادة العالمية والقوى الهيكلية الأعمق، دافعًا بالإستراتيجية الأمريكية إلى الداخل. والسؤال الحقيقي الآن ليس ما إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل السير في نهجها الخاص، بل كيف وإلى أي مدى ستفعل ذلك؟

لم يعد فهم دوافـع هذا التحول مسألة نقاش أكاديمي، بل إنه أمر ضروري لصياغة ما سيأتي بعد ذلك. فإذا كان قد يُكبح جماح تحول واشنطن أحادي الجانب، فإنه قد يزعزع استقرار العالم ويقوض نفوذها على المدى الطويل. ولكن إذا تم الاعتراف بهذه القوى وإعادة توجيهها، فإنها قد تشكل أساسًا لاستراتيجية أكثر تركيزًا واستدامة؛ إستراتيجية تتخلى عن الهيمنة الليبرالية المفرطة دون التخلي عن نقاط القوة الأساسية للنظام الليبرالي.

لـماذا تمضي الـولايـات المتحدة قدمًا في نهجها الأحادي؟

إن أحد أسباب المسار المارق الذي تمضي فيها الولايات المتحدة هو أنها تستطيع ذلك، فعلى الرغم من عقود من التحذيرات من تراجع القوة الأمريكية، إلا أنها لا تزال قوة هائلة. فالسوق الاستهلاكي في البلاد ينافس حجم الأسـواق في الصين ومنطقة اليورو مجتمعة، ويجري نصف التجارة العالمية وما يقرب من ٩٠ بالمئة من المعاملات المالية الدولية بالدولار، ويتم تحويلها من خلال البنوك المرتبطة بالولايات المتحدة، مما يمنح واشنطن القدرة على فرض عقوبات قاسية.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لديها أحد أقل الاقتصادات اعتمادًا على التجارة في العالم: إذا لا تمثل الصادرات سوى ١١ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي (ثلثها يذهب إلى كندا والمكسيك) مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٣٠ بالمئة.

وتـوفـر الشركات الأمريكية نصف رأس المال الاستثماري العالمي، وتهيمن على إنتاج ضروريات الحياة مثل الطاقة والغذاء، وتحقق أكثر من نصف الأرباح العالمية في صناعات التكنولوجيا الفائقة، بما في ذلك أشباه الموصلات والفضاء والتكنولوجيا الحيوية، أي ما يقرب من عشرة أضعاف حصة الصين.

تعتمد الولايات المتحدة على الصين في المدخلات الصناعية ذات الحجم الكبير – المواد الكيميائية الأساسية، والأدوية البديلة، والمعادن النادرة، والرقائق منخفضة الجودة – لكن الصين تعتمد أكثر بكثير على الولايات المتحدة وحلفائها في التقنيات المتطورة والأمن الغذائي وأمن الطاقة، مما يعني أن كلا الجانبين سيعانيان في حالة حدوث قطيعة بينها، ولكن تعويض خسائر الصين سيكون أصعب.

أما عسكريًّا، فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على خوض حروب كبرى على بُعد آلاف الأميال من سواحلها؛ حيث تعتمد حوالي ٧٠ دولة – تُمثل خُمس سكان العالم وثلث ناتجه الاقتصادي – على الحماية الأمريكية من خلال اتفاقيات دفاعية، وتحتاج إلى الاستخبارات والخدمات اللوجستية الأمريكية لنقل قواتها خارج حدودها. في عالم يعتمد اعتمادًا كبيرًا على السوق والجيش الأمريكي، تتمتع واشنطن بنفوذ هائل يسمح لها بتعديل القواعد، أو التخلي عنها تمامًا.

لا تمتلك الولايات المتحدة الوسائل اللازمة للهجوم بمفردها فحسب، بل تمتلك أيضًا دافعًا متزايدًا للقيام بذلك، فالنظام الليبرالي الذي تقوده أمريكا تجاوز هدفه الأصلي، وتحول إلى متاهة من الأعباء ونقاط الضعف. لم يفشل؛ لكنه انتصر على تهديدات لم تعد قائمة: دمار الحرب العالمية الثانية وانتشار الشيوعية.

بحلول أوائل الخمسينيات، سيطر الاتحاد السوفييتي على ما يقرب من نصف أوراسيا، ونشر ضعف القوة العسكرية لأوروبا الغربية، وسيطرت الأحزاب الشيوعية، الملتزمة بإلغاء الملكية الخاصة، على ثلث الإنتاج الصناعي العالمي، وحصلت على ما يصل إلى ٤٠ بالمئة من الأصوات في الديمقراطيات الغربية الكبرى.

في ظل هذه الظروف؛ كان التهديد الذي يتعرض له أسلوب الحياة الأمريكي واضحًا، وكذلك الحاجة إلى الدفاع عن النظام الرأسمالي، ونجحت هذه الإستراتيجية، وأصبح الغرب مزدهرًا وديمقراطيًا وانهار الاتحاد السوفييتي، لكن النجاح خلق مشاكل جديدة لم يستطع النظام ا لقديم حلها.

على سبيل المثال؛ أصبح العديد من حلفاء الولايات المتحدة الذين ساهمت واشنطن في حمايتهم اليوم عاجزين عن تحمل أعباء جسيمة، وبفضل الضمانات الأمنية الأمريكية، خفضت دول أوروبا الغربية – بالإضافة إلى كندا واليابان – إنفاقها الدفاعي، ووسعت نطاق دول الرفاه، وتورطت بشكل عميق مع الأسواق الصينية

> **تسعى موسكو لإحياء "العالم الروسي" عبر أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى**

وقطاع الطاقة الروسي، ويكافح العديد من حلفاء الولايات المتحدة لتأمين حدودهم، ناهيك عن الحفاظ على الاستقرار العالمي.

وعندما تندلع الأزمات، يلجأون إلى واشنطن – لفرض حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي في مواجهة العدوان الصيني، أو لتسليح أوكرانيا ضد روسيا، أو لحماية الشحن من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. لقد أصبحت الدول التي كانت في السابق ركيزة للنظام الليبرالي تابعة، وتستنزف قوة الولايات المتحدة بدلاً من تعزيزها.

والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة مكّنت أخطر خصومها عندما سهلت اندماج روسيا والصين في النظام الليبرالي؛ حيث استفاد كلا النظامين من نظام التحالف الذي قادته الولايات المتحدة، والذي أدى إلى تهدئة خصومهما التاريخيين في ألمانيا واليابان، وكبح انتشار الأسلحة النووية، وتأمين طرق التجارة العالمية.

ومع تأمين أجنحتهما وخطوط إمداداتها نسبيًا، بدأتا في إعادة رسم خريطة أوراسيا بالقوة: روسيا من خلال غزو جورجيا وأوكرانيا؛ والصين من خلال بناء جزر عسكرية في بحر الصين الجنوبي، والتعدي على أراضي الهند، وتصعيد التهديدات ضد تايوان.

وتمكنوا أيضًا من الوصول إلى الأسواق والمؤسسات والشبكات الغربية، ثم استغلوا هذا الوصول لاختراق النظام والتسلط عليه ونهبه؛ حيث تغسل روسيا ثروات القلة الحاكمة من خلال البنوك الغربية، وتنشر المعلومات المضللة، وتسلح الطاقة لتفتيت أوروبا. أما الصين فتحمي أسواقها المحلية بينما تغرق الأسواق الأخرى بالصادرات

> **الإستراتيجية الأفضل هي عدم تقسيم العالم بين الصين وروسيا، بل احتواؤهما**

المدعومة، وتنفق على السياسة الصناعية عشرة أضعاف متوسط ما تنفقه الدول التي تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتهيمن الصين الآن على قطاعات التصنيع الإستراتيجية مثل بناء السفن والطائرات المسيرة والإلكترونيات والأدوية، وتستخدم هذه الهيمنة كسلاح لإكـراه الولايات المتحدة وحلفائها من خلال خفض صادراتها من المعادن الأرضية النادرة، وتهديد سلاسل توريد الأدوية، وإغراق تايوان بالطائرات المسيرة، وإغراق أوروبا بالسيارات الكهربائية منخفضة السعر.

في الداخل، تفرض بكين رقابة على الأفكار الأجنبية؛ وفي الخارج، تستغل الإنترنت المفتوح لسرقة الملكية الفكرية وزرع البرمجيات الخبيثة في البنية التحتية الغربية ونشر الدعاية، كما أنها تتولى أدوارًا قيادية في مؤسسات مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فقط لتقويض المعايير الليبرالية التي بُنيت هذه المؤسسات لدعمها، لأنه ما كان يومًا ما حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية – الانفتاح – أصبح الآن بمثابة حصان طروادة داخل قلعتها.

علاوة على ذلك، أصبحت السيطرة على النظام الليبرالي أكثر صعوبة، فقد دعمت واشنطن عملية إنهاء الاستعمار ودمج دول جديدة في الأسواق والمؤسسات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تغذية العولمة و"صعود البقية" ومضاعفة عدد الدول ذات السيادة.

لكن النجاح كان له ثمن، فمع تكاثر اللاعبين الجدد، انقسمت السلطة وتضاعفت الجهات التي تملك حق النقض، وتحولت المؤسسات التي عززت نفوذ الولايات المتحدة ذات يوم – بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي – إلى ساحات للجمود والمواقف المعادية للولايات المتحدة.

وكانت العواقب مدمرة بنفس القدر في الداخل؛ فقد غذت العولمة النمو، لكنها أفرغت الصناعات الأمريكية من قيمتها وركزت المكاسب في أماكن بعينها، حيث انخفض الإنتاج الصناعي الأمريكي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠ بنسبة ١٠ في المائة تقريبًا (باستثناء صناعات أشباه الموصلات)، واختفت وظيفة واحدة من كل ثلاث وظائف في المصانع.

وذهب صافي نمو الوظائف بأكمله تقريبًا إلى أغنى ٢٠ بالمئة من المناطق البريدية، تاركًا معظم البلاد في الخلف. وقد كانت التداعيات الاجتماعية مذهلة: ارتفاع مطالبات إعانات الإعاقة، وتعاطي الجرعات الزائدة من المخدرات، وتسرب العمال في سن العمل بأعداد كبيرة من سوق العمل بأرقام تعادل أرقام فترة الكساد الكبير. تحتفظ العديد من المجتمعات المحلية المتضررة بنفوذها السياسي بفضل النظام الانتخابي الذي يضخم الأصوات الريفية على حساب الأغلبية الحضرية. والنتيجة: ابتعاد شديد عن النزعة الليبرالية الدولية واتجاه نحو الحمائية والرقابة على الحدود.

العاصفة المتصاعدة

ووفقًا لما طرحته في عام ٢٠٢٠، هناك اتجاهان قويان – التغير الديموغرافي والأتمتة المتنامية – يعيدان تشكيل المشهد العالمي ويعززان النزعة الأحادية الأمريكية؛ فالتغيّر الديموغرافي السريع يضعف القوى العظمى في أوراسيا ويزعزع استقرار مساحات شاسعة من العالم النامي، وفي الوقت نفسه، تقلل التكنولوجيات الجديدة من حاجة الولايات المتحدة إلى العمالة الأجنبية والطاقة والقواعد العسكرية الكبيرة.

والنتيجة هي حالة من التفاوت المتزايد: فوضى متصاعدة وحلفاء ضعفاء من جهة، واكتفاء ذاتي أمريكي

متزايد وقدرات على الهجوم عن بعد من جهة أخرى، ومع اتساع هذه الفجوة، ستواجه واشنطن إغراءات أقوى للمضي قدمًا بمفردها.

وبدءًا بالديموغرافيا، فإن الولايات المتحدة تعد هي القوة العظمى الوحيدة التي من المتوقع أن تنمو قوتها العاملة في سن الرشد خلال هذا القرن، وبحلول عام ٢٠٥٠، ستفقد القوى العاملة في الاقتصادات الرئيسية في أوراسيا حوالي ٢٠٠ مليون شخص بالغ تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٩ عامًا – وهي الفئة التي تحرك الإنتاجية والتجنيد العسكري والنمو الاقتصادي – مع انخفاض بنسبة ٢٥ إلى ٤٠ بالمئة في العديد من البلدان.

وبحلول عام ٢١٠٠، سيتجاوز هذا الرقم ٣٠٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن تفقد الصين وحدها ٧٤ بالمئة من القوى العاملة في سن الرشد.

وستتضاعف نسبة كبار السن في معظم البلدان بحلول منتصف القرن، مما سيدفع بنسب الدعم (عدد العمال لكل متقاعد) إلى مستويات مدمرة؛ فعلى سبيل المثال، ستنخفض نسبة الدعم في الصين من عشرة إلى واحد في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من اثنين إلى واحد بحلول عام ٢٠٥٠.

ويؤدي التراجع الديموغرافي بالفعل إلى تراجع يتعدى نقطة مئوية واحدة في النمو السنوي من الاقتصادات الرئيسية في أوراسيا، كما تضخمت نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتتجاوز ٢٥٠ بالمئة في المتوسط. ومع انكماش الاقتصادات الأخرى وإجهادها، سيصبح اقتصاد الولايات المتحدة أكثر مركزية للنمو العالمي، وستصبح قاعدتها المالية وقوتها العسكرية أكثر قوة من حيث القيمة النسبية.

ولكن من غير المرجح أن تُحوّل الولايات المتحدة تفوقها الديموغرافي إلى حقبة جديدة من الهيمنة الليبرالية، بل إن الاضطراب الديموغرافي يزيد من المخاطر التي تهدد دفاعات الحلفاء لأنه يؤجج اختلالاً خطيرًا في التوازن: فالخصوم الاستبداديون يتجهون نحو التسليح رغم انخفاض عدد السكان، بينما يُعيد الحلفاء

> **على واشنطن أن تؤسس دفاعا متعدد الطبقات ضد محور الأنظمة الاستبدادية**

الديمقراطيون تسليح أنفسهم ببطء، مُقيّدين بشيخوخة الناخبين والتزامات الرعاية الاجتماعية المتزايدة، ومع ميل التوازن الأوراسي نحو الأنظمة الاستبدادية، تستمر المخاطر التي تهدد التزامات الدفاع الأمريكية في التزايد.

وأصبح هذا النمط واضحًا بالفعل، فروسيا والصين وكوريا الشمالية تفعل ما دأبت الأنظمة الاستبدادية المتعثرة على فعله منذ فترة طويلة: اللجوء إلى الجيش لتأمين أنظمتها. عندما يتباطأ النمو وتهدد الاضطرابات، يوجه الديكتاتوريون الموارد إلى القوات المسلحة لقمع المعارضة وردع المنافسين وضمان الولاء داخل صفوفهم.

واتبع الاتحاد السوفيتي هذا المسار في السبعينيات والثمانينيات؛ حيث ضاعف الإنفاق الدفاعي حتى مع ركود اقتصاده وسكانه، واليوم تفعل روسيا الشيء نفسه؛ حيث تخصص ٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع، وتخفض الميزانيات المدنية، وتعوض خسائر ساحة المعركة في أوكرانيا بمعدل ٢٥٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ جندي شهريًا.

وتقوم الصين، على الرغم من انهيار قوتها العاملة، بأكبر حشد عسكري في زمن السلم منذ ألمانيا النازية في الثلاثينيات. وتواصل كوريا الشمالية، على الرغم من فقرها وشيخوختها، ضخ الموارد في الأسلحة والحرب.

ومن المرجح أن يتعمق هذا النفور الأمريكي المتزايد لتفادي التورط الخارجي مع تزايد الاضطرابات الديموغرافية في العالم النامي. ففي حين أن البلدان الغنية تشهد شيخوخة وانكماشًا سكانيًا، فإن الكثير من بلدان الجنوب العالمي يشهد انفجارًا ديمغرافيًا.

> يقوم الحلفاء الأساسيون لامريكا بتعزيز جبهتهم الان

وستضيف أفريقيا وحدها أكثر من مليار شخص بحلول سنة ٢٠٥٠، معظمهم في البلدان التي تعاني بالفعل من الفقر وضعف الحوكمة وضغوط التغير المناخي. وتتجاوز معدلات بطالة الشباب ٣٠ بالمائة في العديد من هذه الدول، فيما تنهار أنظمة التعليم.

ويعاني ما يقرب من نصف البلدان الأفريقية من ضائقة الديون، وربعها في حالة صراع نشط، مع وجود اتجاهات مماثلة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وتؤدي الطفرات السكانية في صفوف الشباب، لا سيما في الدول الأضعف قدرة، إلى عدم الاستقرار والتطرف والهجرة الجماعية. وبينما يفر المهاجرون إلى الأمريكتين وأوروبا، فإنهم يغذون ردود الفعل الشعبوية ويعززون غريزة الولايات المتحدة في عزل نفسها.

وفي الوقت نفسه، فإن التقنيات الجديدة تسهل هذا الميل الانعزالي وتجعل منه خيارًا مغريًا. فبفضل الطائرات المسيّرة والقاذفات بعيدة المدى والأسلحة السيبرانية والغواصات والصواريخ الدقيقة بات بإمكان الولايات المتحدة استهداف أهداف في جميع أنحاء العالم دون الاعتماد الكبير على قواعد دائمة في الخارج، تلك التي أصبحت أكثر عرضة لهجمات خصوم باتوا يمتلكون تقنيات مماثلة.

ونتيجة لذلك، يتحوّل الجيش الأمريكي من قوة موجهة لحماية الحلفاء إلى قوة تركز على معاقبة الأعداء، من خلال شنّ ضربات من داخل الأراضي الأمريكية، ونشر مناطق قتل آلية من الطائرات المسيرة والألغام بالقرب من حدود الخصوم، وإرسال وحدات استطلاعية سريعة لتنفيذ ضربات دقيقة ثم الانسحاب قبل التعرض لخسائر. ولم يعد الهدف هو الردع من خلال التواجد، بل التدمير عن بُعد.

ويعيد المنطق ذاته تشكيل الاقتصاد الأمريكي؛ فالاعتماد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي يقلّص الحاجة إلى العمالة الأجنبية. كما تساهم تقنيات التصنيع الإضافي (كالطباعة ثلاثية الأبعاد) واللوجستيات الذكية في تقليص سلاسل التوريد وتمكين إعادة التصنيع إلى الداخل.

ويحل الـذكـاء الاصطناعي محل مراكز الاتصال الخارجية. ومع توفر مصانع أكثر أتمتة وطاقة رخيصة وأكبر سوق استهلاكية في العالم، وعـودة الشركات الأميركية إلى الوطن – ليس فقط لدواعي أمنية، بل لأن ذلك منطقي اقتصاديًا. وصحيح أن اعتماد الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي لن يختفي، لكنه بات أكثر ضيقًا وانتقائية – وأسهل قطعًا عند وقوع الأزمة العالمية التالية. فاقتصاد الحصن ينهض موازاةً لحصن عسكري، وهما معًا يجعلان الانكفاء يبدو أكثر أمانًا وعقلانية.

ولهذا السبب، فإن فكرة "القوة العظمى المارقة" لم تعد مجرد افتراض نظري، بل تمثل المسار الأسهل والأكثر احتمالاً. فالسؤال لم يعد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستتحول إلى قوة مارقة، بل أي نوع من هذه القوة ستصبح.

فهل ستكون قوة متهورة ومفرطة في النزعة القومية تضرب يمنة ويسرة، وتقطع الروابط، وتسعى لتحقيق مكاسب محدودة بثمن إستراتيجي باهظ على المدى الطويل؟ أم أنها ستتمكن من توجيه قوتها نحو وضع أكثر أستراتيجية، تتخلى فيه عن التورط المفرط، لكنها تحافظ على جوهر النظام الليبرالي ضمن دائرة أضيق من الشركاء القادرين؟

عالم حر فعال

لو كانت الحياة تدور فقط حول المال، وكان الهدف من السياسة الخارجية هو جني الأرباح بأسرع ما يمكن،

لربما كان ترامب القائد المثالي. فمن خلال فرض الرسوم الجمركية على الأصدقاء والخصوم على حد سواء، وتقليص المساعدات الخارجية، واقتراح الاستيلاء على أراضٍ إستراتيجية، ومطالبة الحلفاء بالاعتماد على أنفسهم، قد ينجح نهج ترامب في انتزاع بعض الأموال الإضافي، على الأقل لفترة مؤقتة.

غير أن الاقتصاد ليس اللعبة الوحيدة على الساحة، فهناك أيضًا الجغرافيا السياسية. ومن خلال التعامل مع الشؤون العالمية كأنها صفقات تجارية آنية، تخاطر الولايات المتحدة بهدم النظام نفسه الذي حافظ على السلام لأجيال. فالحروب التجارية لا ترفع الأسعار فحسب، بل تُفكك التحالفات وتدفع الخصوم نحو المواجهة.

وهكذا انهار العالم في ثلاثينيات القرن الماضي: الحمائية، والخوف، وقوى صاعدة لا ترى سبيلاً للنمو إلا من خلال القوة. ويحب مسؤولو إدارة ترامب تشبيه الصين باليابان في الثمانينيات، كشريك تجاري يمكن إجباره في النهاية على تقديم تنازلات.

ولكن الصين ليست حليفًا ديمقراطيًا تحت مظلة الحماية الأمريكية، بل هي دولـة استبدادية نووية انتقامية، ترى الاقتصاد والأمن وجهين لعملة واحدة. كما أن عقيدة الاندماج المدني العسكري لديها تُشبه إلى حد بعيد أيديولوجيا "أمة غنية وجيش قوي" التي اعتنقتها اليابان الإمبراطورية.

ومن منظور بكين، لا تُعد الحروب التجارية التي تؤججها واشنطن خلافات اقتصادية عابرة، بل هجومًا على القوة الوطنية الشاملة للصين، ومقدمة محتملة لحرب مسلحة.

ومثلما كانت اليابان قبل هجوم بيرل هاربر، ترى بكين نفسها اليوم في مواجهة قوة أمريكية معادية اقتصاديًا لكنها ضعيفة عسكريًا. فالجيش الأمريكي لا يملك سوى قاعدتين رئيسيتين ضمن نطاق ٥٠٠ ميل من تايوان، وكلاهما بات مستهدفًا بصواريخ صينية.

كما أن مخزونات الذخيرة الأمريكية قد تنفد خلال

> **سيشكل التحالف العسكري نفسه تكتلا اقتصاديا لنفسه**

أسابيع من اندلاع حرب كبرى. وفي الوقت نفسه، فإن ٧٧ بالمائة من الشباب الأمريكيين غير مؤهلين للخدمة العسكرية، ويرجع ذلك أساسًا إلى السمنة وتعاطي المخدرات وانخفاض مستويات التعليم.

ويعتزم ترامب الكشف عن موازنة دفاعية بقيمة تريليون دولار، لكن إعادة بناء القاعدة الصناعية العسكرية الأمريكية قد تستغرق سنوات. وبفرضه الرسوم الجمركية قبل معالجة النواقص العسكرية، قد تكون الولايات المتحدة بصدد إشعال مواجهة ليست مستعدة تمامًا لخوضها والانتصار فيها.

ويرى البعض أن على الولايات المتحدة تفادي الصراع ببساطة، من خلال التضحية بتايوان وأوكرانيا وقبول عالم مقسم إلى مناطق نفوذ للقوى الكبرى: الصين في آسيا، وروسيا في أوروبا الشرقية، والولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي. ويستشهدون بالحرب الباردة، حينما قبلت واشنطن، على مضض، بهيمنة الاتحاد السوفيتي على أوروبا الشرقية، كدليل على أن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تحافظ على السلام.

لكن هذا التشبيه يشوبه خلل خطير. فخلافًا للاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، لا تدافع روسيا والصين عن حدود نصر، بل تسعيان لقلب ما تعتبرانه حدود هزيمة. فمطالبهما الإقليمية لا تتوقف عند أوكرانيا وتايوان، بل تبدأ منهما.

وتسعى موسكو لإحياء "العالم الروسي" الممتد عبر أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وتطالب بكين بمعظم بحري الصين الجنوبي والشرقي وأجزاء واسعة من الهند.

> الهدف ليس إحياء نظام ليبرالي عالمي شامل، بل ترسيخ تحالف اقتصادي محكم

وقد لوّح مسؤولون عسكريون ومروجون دعائيون صينيون حتى بتهديدات تطال أراضٍ أمريكية مثل غوام وهاواي، واصفين إياها على أنها بقايا الإمبريالية الغربية.

إن منح الصين أو روسيا أجزاء من تلك المناطق لن يُرضيهما، بل سيمنحهما مزيدًا من القوة للتوسع أكثر. وحيثما تطأ أقدامهم، ستتبعها أعمال العنف والقمع. ففي أوكرانيا، قصفت روسيا مستشفيات الولادة، وعذّبت المدنيين، وخطفت الأطفال، ونهبت الكنوز الثقافية.

وفي جورجيا وسوريا والشيشان، سوّت مدنًا بالأرض ودعمت أنظمة وحشية.

أما الصين، فقد سحقت الحريات في هونغ كونغ، وفرضت الأحكام العرفية في التبت، وأنشأت معسكرات اعتقال في شينجيانغ، وعسْكَرت بحر الصين الجنوبي عبر جزر اصطناعية محصنة وميليشيات بحرية بأعداد ضخمة. إن توسّع النفوذ الروسي أو الصيني لن يجلب النظام أو الازدهار، بل سينشر آلة إرهاب الدولتة.

كما أن هذا التوسع لن يتوقف عند هذا الحد. فالتاريخ يُظهر أن القوى العظمى نادرًا ما توقف زحفها ما لم يُعَق ذلك بالقوة أو بالعوائق الجغرافية. فقد توسعت الولايات المتحدة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حتى بسطت هيمنتها على نصف الكرة الغربي والمحيطات المحيطة به.

أما ألمانيا واليابان، فلم تنتهِ طموحاتهما الإمبريالية إلا بعد سحقهما في الحرب العالمية الثانية. وبريطانيا وفرنسا، رغم ما لحق بهما من دمار خلال تلك الحرب، تمسّكتا بإمبراطورياتهما حتى أجبرتهما الثورات المناهضة للاستعمار والضغوط الأمريكية على التراجع.

أما الاتحاد السوفيتي، فقد واصل التمدد، فدعم التمردات في دول الجنوب وسحق حركات الإصلاح في أوروبا الشرقية بالدبابات ونشر صواريخ نووية في كوبا. ولم يُوقف زحفه سوى مقاومة غربية مستمرة، ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن بوتين وشي سيشكّلان استثناءً لهذه القاعدة التاريخية.

وحتى إذا وضعنا المخاطر الأمنية جانبًا، فإن حجة مناطق النفوذ تنهار من الناحية الاقتصادية. فالثروات الهائلة لم تنشأ يومًا من اقتصادات محصّنة ومنعزلة، بل من أنظمة تجارية بحرية مفتوحة تتيح نموًا اقتصاديًا مستدامًا ومتراكبًا.

وإذا ما انسحبت الولايات المتحدة إلى الانعزال القاري وتنازلت عن مناطق نفوذ لبكين وموسكو، فقد تظل أكثر أمنًا وثراءً من معظم الدول، لكنها ستكون أفقر بكثير مما يمكن أن تكون عليه، وأكثر عرضة لمواجهة نيران الصراع في المستقبل.

فرصة للخروج من الأزمة

ستكون الإستراتيجية الأفضل هي عدم تقسيم العالم بين الصين وروسيا، بل احتواؤهما من خلال كتلة موحدة من العالم الحر. ويبدأ هذا المشروع من الداخل. فشمال أمريكا يشكل بالفعل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم.

وتمتلك كندا والمكسيك والولايات المتحدة معًا ٥٠٠ مليون نسمة، واحتياطيات هائلة من الطاقة، وطيف واسع من القدرات الصناعية. إن تعميق هذه النواة القارية، من خلال بنية تحتية مشتركة وسلاسل توريد آمنة وحرية تنقل العمالة، سيوفر للولايات المتحدة قاعدة مزدهرة للتنافس عالميًا دون الاعتماد على الخصوم.

عالميًا،

يجب على الولايات المتحدة أن تؤسس دفاعًا متعدد

الطبقات ضد محور الأنظمة الاستبدادية: الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا. ويجب تزويد ديمقراطيات الخطوط الأمامية، مثل بولندا وكوريا الجنوبية وتايوان وأوكرانيا، بأسلحة ثقيلة من صواريخ قصيرة المدى وقاذفات صواريخ ودفاعات جوية متنقلة وطائرات مسيّرة وألغام لصد الاقتحامات.

ومن خلفهم، يقوم الحلفاء الأساسيون مثل أستراليا وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة بتعزيز الجبهة بصواريخ بعيدة المدى، وقوات برية وجوية وبحرية متنقلة تهدف إلى ضرب الأهداف عبر المسرح ودعم الدفاعات الأمامية.

وتعمل الـولايـات المتحدة كظهير وعامل داعم وتمكين في نهاية المطاف، من خلال توفير معلومات استخباراتية من خلال الأقمار الصناعية، وعمليات نقل ثقيلة ولوجيستية، والـردع النووي، والضربات الجوية والصاروخية الضخمة عبر حاملات الطائرات وقاذفات القنابل الشبحية، والغواصات.

وسيشكل التحالف العسكري نفسه تكتلاً اقتصاديًّا، وستقدم الولايات المتحدة إمكانية الوصول إلى سوقها مقابل التزامات ملموسة من الحلفاء بزيادة الإنفاق الدفاعي، وفك الارتباط مع روسيا والصين في القطاعات الحيوية مثل أشباه الموصلات والاتصالات والطاقة والتصنيع المتقدم، بالإضافة إلى منح الشركات الأمريكية وصولاً متبادلاً إلى أسواقهم.

وستتضمن الاتفاقيات التجارية قواعد مشتركة بشأن مراجعة الاستثمارات وضوابط التصدير والدعم الصناعي، مع دعم مشروعات الإنتاج المشترك للتقنيات المتقدمة.

والهدف ليس إحياء نظام ليبرالي عالمي شامل، بل ترسيخ تحالف اقتصادي محكم، يدافع عن أعضائه ويعزل خصومه ويستخدم قوته التفاوضية الجماعية.

إذا كان هناك جانب مشرق في هذا المشهد القاتم اليوم، فهو أن الأزمـات تخلق الفرص. فالنُظم الدولية

> **يمكن للمنافسة الحالية مع الصين وروسيا أن تلعب هذا الدور المحفز**

المستقرة، كنظام ويستفاليا القائم على سيادة الدول، والسلام الأوروبي الذي انبثق عن مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤–١٨١٥، والنظام الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية، تشكّلت في خضم تنافس القوى الكبرى، حين دفع الخوف، لا المثالية، الدول إلى التكاتف. وينطبق الأمر ذاته على تجدد الولايات المتحدة، إذ لم تستثمر على نطاق واسع عبر تاريخها إلا عندما كان بقاؤها الوطني على المحك، فقد أدت الحرب الأهلية إلى التوسع السريع لشبكة السكك الحديدية في الشمال، مما مهّد لبناء خطوط عابرة للقارات.

ومخاوف الحرب الباردة – وليس الإجماع في أوقات السلم – هي التي حفزت إنشاء نظام الطرق السريعة بين الولايات وقانون التعليم الدفاعي الوطني. كما موّلت الأبحاث العسكرية الابتكارات التي أنشأت صناعة أشباه الموصلات وتقنية تحديد المواقع والإنترنت. شئنا أم أبينا، تظل المخاوف الأمنية المحرك الأكثر ثباتًا للاستثمار العام في أمريكا.

ويمكن للمنافسة الحالية مع الصين وروسيا أن تلعب هذا الدور المحفِّز من جديد، فتدفع نحو إعادة بناء البنية التحتية والصناعة، وتحصين سلاسل التوريد، وإنعاش القاعدة الصناعية الدفاعية، واستقطاب أفضل المواهب العالمية، واستعادة الثقة المدنية. ولا يقتصر الهدف على كسب صراع القوى الكبرى، بل توجيهه، لإصلاح ما هو معطوب في الداخل، وتشكيل عالم يعكس المصالح والقيم الأمريكية. ويعمل عالم حر، للولايات المتحدة، ولمن هم على استعداد وقدرة للوقوف إلى جانبها.

ما يجمع الإخوان المسلمين وتنظيم "داعش"

*تريندز للاستشارات/قسم دراسات الإسلام السياسي

بالرغم مما قد يقال عن الاختلافات التاريخية والثقافية بين الإخوان المسلمين وتنظيم "داعش"، فإن التشابه الأيديولوجي بينهما يجعل مثل هذا التحالف ممكنًا إلى حد كبير؛ لأن ما يميزالمجموعتين هو الطريقة التي تستخدمان بها التكتيكات المختلفة، فيما تبقى الأيديولوجية الإخوانية أساسًا للفكر والعمل الإرهابي، والرابط المشترك الذي يوحدهما.

كما أن ما يجمع بين الإخوان و"داعش" هو قراءتهما المتميزة للنصوص الدينية (القرآن والسنة)، وتركيزهما الشديد على المعنى الحرفي للنصوص، بدلاً من المقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

وقد أثار الاعتماد على العنف، من وجهة نظر كل منهما باسم "الجهاد"، باعتباره الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة واستعادة "الخلافة"، قلقًا بالغًا في الدول الإسلامية، وأوجد الكثير من التوترات على مستوى الأمن والاستقرار، وكذلك حدود العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمعات الإسلامية.

ولهذا السبب، تتطرق الدراسة إلى أوجه التشابه بين التنظيمين من حيث المبادئ الأيديولوجية،

وتأثر "داعش" بجماعة الإخوان المسلمين، والدور الذي يلعبه كل منهما في المدن والصحاري وساحات العنف، وفق ما تعدّانه ساحات الجهاد والسياسة لاستعادة ما يسميانها "الخلافة الإسلامية".

المرتكزات الفكرية

يتشابه البنيان الأيديولوجي بين جماعة الإخوان وتنظيم "داعش"، سواء من حيث الأهداف أو الوسائل، بحيث إن تصرفاتها، وفقًا لمتطلبات المراحل التاريخية ومعطياتها المنهجية، توحّد جوهر الجماعتين؛ ولذلك يتم شرح العلاقة بينهما على النحو التالي:

في الأصل العقائدي:

إن "السلفية الجهادية"، التي تجمع بين جماعة الإخوان وتنظيم "داعش"، هي أيديولوجية دينية وسياسية تتجاوز الحدود الوطنية، وتستند إلى الاعتقاد بضرورة هيمنة المسلمين على غير المسلمين "الكفار" أينما كانوا، وشرعية استخدام العنف من أجل تطبيق الحدود والقصاص في البلدان الإسلامية، فضلاً عن خلفيتهم العملية، التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي، وبلغت ذروتها مع أحداث ما يسمى "الربيع العربي".

يضاف إلى ما سبق اعتقادهما بأن النهج الحضاري لمفهوم الدولة القومية هو محاولة غربية لزرع بذور الانقسام والفرقة بين المسلمين، ابتداءً من اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦، التي قسّمت الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا، كمناطق نفوذ، وانتهاء بالتدخل الغربي في المنطقة بشكل عام. ولذلك، أعلن تنظيم "داعش"، عقب استيلائه على الموصل، أن "عصر سايكس-بيكو قد انتهى".

في واقع الأمر، لم يكن هذا الإعلان إلا تطبيقًا لنظرية حسن البنا حول ضرورة استعادة الخلافة، التي شكلت بطبيعة الحال القاعدة الأساسية لقيام جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٤.

في الحاكمية وخطة الخلافة:

إن مفهوم الحاكمية الدينية، من وجهة نظر جماعة الإخوان، وكذلك تنظيم "داعش" المنبثق عنها، فكرة مشتركة، حيث إنهما يعدّان "دولة الخلافة" جزءًا من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، بحيث يُعدّ إنكارها كفرًا وخروجًا عن ربقة الإسلام. وبذلك، فإن جوهر أيديولوجية "داعش"، التي تسعى لإقامة خلافة عالمية، وتجميع مسلمي العالم تحت مظلة واحدة، مستوحاة من أيديولوجية الإخوان التي تقول "إن الإخوان المسلمين يضعون مفهوم الخلافة والعمل على إعادتها في مقدمة خططهم".

وبما أن المسلمين لم يتحركوا لإعادة "الخلافة" بعد سقوطها، وقبلوا بسيادة الحكومات الوطنية، بل وحققوا النمو والتطور في ظلها، وشاركوا في كثير من الأحيان في انتخاب الحاكم، وسنّ القوانين، وفقًا لحاجات مجتمعاتهم، فإن هذا القبول والرضا يُعدان كفرًا من وجهة نظر الإخوان و"داعش" معًا. وفي هذا الصدد، فإنهما لا يترددان في التعامل معهم باعتبارهم كفارًا.

أيضًا، يمتد ارتباط "داعش" بأيديولوجية الإخوان ليشمل المنطلقات الفكرية الأخرى، ووسائل العمل ومناهج التغيير، من أجل استعادة الخلافة، ومنها اتخاذ الإخوان رمز السيفَين المكتوب في وسطهما كلمة "وأعدوا" شعارًا

ورمزًا لهم لإعلان هذا التغيير القسري الذي لا تفسير له إلا استحضار العنف لتحقيق هدفه، وأخذ البيعة للجماعة على المصحف والسيف؛ والذي رفع حسن البنا اللثام عن المقصود منه بقوله: "إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يُجدي غيرها، وحيث يثقون بأنهم قد استكملوا عُدة الإيمان والوحدة، وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء وسيُعذرون أولاً، وينتظرون بعد ذلك ثم يُقدِمون..".

وقد تحدث مؤسس الإخوان عن استخدام القوة لإحداث التغيير وكأنه يقود دولة في حالة حرب مع دولة أجنبية، أو في أزمة داخلية تتحدث حكومتها عن إنهائها بالوسائل المشروعة، متناسيًا أن جماعته كانت دائمًا جماعة سرية وغير قانونية لم تعترف بها الحكومات الوطنية، وكانت تحاول منعها من ممارسة أنشطة إرهابية.

في التكفير

١- نشأت أيديولوجية "داعش"، التي ترجع نسخها المبكرة في أصولها إلى حركات مماثلة شكلتها فروع منشقة عن جماعة الإخوان، حيث تتسم علاقة "داعش" بالإخوان بالعنف المسلح في إطار رؤية الإخوان الفقهية على "الفرضية العينية" للجهاد من حيث الوجوب، واستمراره إلى يوم القيامة من حيث المدة، وانتقال فضاءات تطبيقه من "مواجهة العدو في الخارج" إلى "عدو موجود في الداخل"؛ ما يعني أن فكرة التغيير المسلح لم تكن مستبعدة لدى الإخوان أبدًا.

وما منع من إعلانها على طريقة "داعش" هو فقط عدم توافر الظروف اللازمة، التي يؤكدها خطاب حسن البنا لأتباعه بصدد ضرورة قيامهم بالجهاد، قائلاً "أن تكون جنديًّا لله تقف له نفسك ومالك لا تُبقي على ذلك من شيء، فإذا هُدد مجد الإسلام وديست كرامة الإسلام، ودوّى نفير النهضة لاستعادة مجد الإسلام كنت أول مجيب للنداء وأول متقدم للجهاد".

وبطبيعة الحال، فإن هذا التصريح في حد ذاته يشكل الأساس الأيديولوجي لتحدي السيادة الوطنية، ويمهد الطريق للخروج عن الشرعية الوضعية؛ لأن حسن البنا بوضعه قيادة الجماعة كمرجعية لإعلان الجهاد ينفي مسألة الطاعة لقيادة الدولة الوطنية وقوانينها (باعتبارها حكمًا لغير الله).

٢- إن الاعتقاد بأن شعوب الدول الإسلامية خاضعة لحكومة غير الله، وإنهم لم يضحوا بأموالهم وأنفسهم من أجل عودة الخلافة، وبالتالي يُعدون خارجين عن دين الإسلام، منصوص عليه بوضوح في أقوال حسن البنا، حين يقول "إننا نعلن في وضوح وصراحة أن كل مسلم لا يؤمن بهذا المنهج ولا يعمل لتحقيقه لا حظَ له في الإسلام، فليبحث عن فكرة أخرى يدين بها ويعمل بها".

كذلك، قام سيد قطب بتكفير المجتمعات الإسلامية في تنظيره للمجتمع الجاهلي، بقوله "هو المجتمع الذي لا يُطبق فيه الإسلام ولا تحكمه عقيدته وتصوراته، وقيمه وموازينه، وسلوكه، ونظامه، وشرائعه"، محددًا قصده من تكفير الدولة الوطنية بقوله: "إنها تعلن العلمانية كمنهج في التشريع، وحتى الحياة كلها، وبعضها وضع القوانين من عند نفسه تخالف شرع الله"؛ ما يعني اعتقاده (بناءً على تفسير القرضاوي) أن الإسلام قد انقطع وجوده من الأرض، فلا توجد أمة مسلمة، ولا يوجد مجتمع مسلم، بل لا يوجد أفراد مسلمون، لا بمعنى أنهم ارتدوا عن الإسلام، بل لأنهم لم يدخلوا أصلاً في الإسلام؛ لأن دخول الإسلام لا يتحقق إلا بشهادة أن "لا إله الا الله"، بما تتضمنه من إفراد الله تعالى بـ"الحاكمية"، وهم لم ينطقوا بالشهادة بهذا المدلول".

يعني ذلك أن المعرفة الإنسانية عاجزة عن تحديد أساليب الحياة وعاداتها الصحيحة، ومحكوم عليها بالفشل مسبقًا. وما يقدمه العقل الإنساني، الذي هو مناط التكليف من النظم السياسية والاقتصادية والأنظمة القانونية، يفتقر إلى

الشرعية، نظرًا لعدم استنادها إلى مبادئ سماوية، علمًا بأن مسألة "الحاكمية" بهذا المفهوم لم تكن لها سابقة في تاريخ الفكر الإسلامي إلا بين الخوارج. ولذلك، كانت محل ردود فعل شديدة من جمهور علماء المسلمين والمؤسسات الدينية، خاصة الأزهر الشريف.

ولكن جاذبية كلمات مُنظّري الإخوان، ولعبهم بالكلمات والاستعارات اللفظية، خاصة في فترة الحرب الباردة، وحقيقة أن ادعاءات الإسلاميين لم يتم اختبارها في الواقع العملي حينها، قد استحوذت على عقول العديد من الشباب، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع فاعلية موقف علماء المسلمين والمؤسسات الدينية الرسمية.

وبناءً على ذلك، فإن مفهومَي التكفير والجهادية، باعتبارهما من التصورات العامة للإخوان، يشكلان حدودًا عائمة بين سائر الجماعات الإرهابية، ويسهّلان الحركة داخل صفوفها، بالإضافة لاستخدام عناصر "داعش" أدبيات الإخوان، كجزء من برنامجهم للتلقين الديني (حول ما يسمونها "المنطلقات، والحقائق، والرقائق")، للمجندين المحتملين، تمهيدًا لنقلهم إلى النشاط الإرهابي.

٣- إن جماعة الإخوان، باعتبارها بؤرة الإنتاج الإرهابي الرئيسية، لا تدخر جهدًا في القضاء على الفكر الليبرالي ومعارضيها الفكريين بالقوة، وذلك من خلال وضع مفاهيم العلمانية والإلحاد والكفر في سياق دلالي واحد.

ولهذا السبب، يستخدم الإخوان والأصوليون، في كثير من الأحيان، مصطلحَي "العلمانية" و"الكفر" كمفهومَين مترادفَين في دعايتهم بهدف إقصاء الخصوم وحرمانهم من حقوقهم من خلال إخراجهم من دائرة المعتقدات الدينية، ولتهيئة العقل العام لقبول الروح التكفيرية.

فيما يُعد اللجوء إلى التكفير، من منظور الإجماع الفقه الإسلامي، ممارسة فكرية مرفوضة لا تتوافق ولا تنسجم مع روح الإسلام وفلسفته؛ لأن الترويج لأيديولوجية الإخوان وغيرهم من الجماعات المتطرفة يعني أن الناس ليس لديهم الحق في اختيار طريقتهم في التفكير والمعتقدات، بل يضطرون إلى قبول المعتقدات التي يراها الآخرون ضرورية.

وعندما يصل الإنسان إلى النضج الفكري في نطاق واجباته، فإنه يختار دينه ومعتقداته الميتافيزيقية، ولا يستطيع أحد أن ينكر عليه هذا الحق الشخصي والخاص، الذي، يتحول، في بعض الأحيان، إلى اقتناع متأصل لا يستطيع الإنسان نفسه أن يغيره في مراحل معينة، بحيث إن أي ضغط لتغيير المعتقدات يعني نفاقًا من أجل تجاوز المرحلة، أو إزالة عوامل الإكراه.

في نهج العنف وتبادل الأدوار

ترجمت الجماعة فكرة التغيير العنيف عمليًّا بإنشاء التنظيم الخاص (الذي نفذ عمليات اغتيال منذ عام ١٩٤٩)، ثم تطورت الفكرة في مرحلة لاحقة على يد سيد قطب، ولم تعد مقتصرة على الحكومات، بل شملت المجتمعات أيضًا، حيث طور الأخير مفهوم الحاكمية (نادى به أبوالأعلى المودودي) وأضاف إليه مفاهيم الجاهلية، والعبودية، والألوهية، وغيرها.

فقد أكد تنظيم "داعش" تمسكه بهذه المبادئ، قائلاً: يعدّ داعش نفسه من الحركات الإسلامية/الإسلاموية القليلة التي تمتلك عقيدة شاملة، لا خلل في بنيانها، ولا سوء في تطبيقها، فيما يتهم باقي الحركات الإسلاموية التي تزعم السعي لإقامة الدين والتمكين له في الأرض بأن "أحد أهم أسباب فشلها هو إما فقدان العقيدة، أو لخلل بها، أو للفشل في إقامة بنيان الصراع على أساسها".

لذلك، استمرت الجماعة في نهجها بتأسيس جماعات عنيفة محددة، مثل حركة حسم، وكتائب حلوان، والجيش المصري، ولواء الثورة، تحت إشراف القيادي الإخواني محمد كمال، في مصر، بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نهج الإخوان المباشر ينعكس في ممارسة العنف، ودعمهم السياسات العنيفة التي ينتهجها فرعهم الفلسطيني "حماس"، وارتباطهم بأعمال العنف الإرهابية في مصر، بعد سقوط حكومتهم عام ٢٠١٣، خاصة عملية اغتيال النائب العام المصري، هشام بركات، عام ٢٠١٥، فضلاً عن التعاون المباشر بين الإخوان و"داعش" في سيناء. أيضًا، تتجلى العلاقة القوية بين الجماعة والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية في العمليات التي تم تنفيذها في تونس، حيث وُجهت اتهامات لـ"حركة النهضة" الإخوانية التونسية، وأُجريت تحقيقات في عام ٢٠٢٠ مع أعضائها في اغتيال المعارضَين: شكري بلعيد ومحمد البراهمي في عام ٢٠١٣.

وقد تعاونت الجماعة مع "داعش" لإضفاء الشرعية على الهجمات الانتحارية/الاستشهادية، التي أصبحت الأداة الأكثر فتكًا ضد الناس، بغض النظر عن ديانتهم ومعتقداتهم. ورغم أن جماعة الإخوان أصدرت هذه الفتوى الخطيرة بشأن جواز استخدام هذه العمليات في ظروف معينة، كالحالة الفلسطينية، كما ذكر القرضاوي في كتابه "فقه الجهاد"، فإنه من الواضح أن مجرد قبول مبدأ استخدام التفجيرات والتدمير وقتل النفس بنفسه يعني تمهيد الطريق لمن يستخدمه كوسيلة للتغيير في المجتمعات الإنسانية.

في تحديد مفهوم المواطنة

تلعب أيديولوجية الإخوان و"داعش"، المرتكزة على الأشكال المهيمنة للإسلام، دورًا حاسمًا في تشكيل مفهوم المواطنة من وجهة نظرهما، حيث يشتركان في النظرة لمفهوم "الوطن" والعلاقة مع "الآخر غير المسلم" في إلغاء الهوية الوطنية، وإعطاء الأولوية للأمة (جماعة المؤمنين بحسبهم).

فجميع أفراد الجماعتين ينادون بأخوة العقيدة التي تتجاوز المواطنة، ويرون أن وطن المسلم هو دينه، وأن حرمة إراقة الدماء في البلاد الإسلامية تقتصر على دماء المسلمين فحسب. وهي الرؤية التي تجمع بين الإخوان و"داعش" في اختزال الحياة الاجتماعية والسياسية إلى حياة دينية، تختلط فيها الحدود بين الديني والدنيوي، وذلك عندما أفتى مجلس الهيئة الشرعية والفقهية للإخوان المسلمين في سوريا (بصدد هجرة السوريين إلى الدول الغربية) بقوله: "إن الخروج طوعًا من دار الإسلام إلى دار الكفر من كبائر الذنوب، لأنه يؤدي إلى الكفر"؛ ما يُظهر تماهي موقف الإخوان مع "داعش" تجاه اقتصار مفهوم المواطنة على وحدة الدين.

وبناءً عليه، فرض تنظيم "داعش" الجزية على غير المسلمين في الأماكن التي سيطر عليها في العراق وسوريا وإفريقيا، وهو الأمر نفسه، الذي عبر عنه مصطفى مشهور، مرشد الإخوان الأسبق في مصر، مطالبًا بتطبيق الجزية على أقباط مصر، مع منعهم من أداء الخدمة العسكرية في الجيش المصري.

الآليات السلوكية والعملية للوحدة الأيديولوجية:

آلية الجهاد: تشكلت أيديولوجية داعش "الجهادية" على أساس كتابات سيد قطب من جماعة الإخوان المسلمين، خاصة على تفسيراته الحركية لآيات القر ان الكريم "في ظلال القرآن"، وكتابه "معالم في الطريق"، حيث قال إن العالم كله، بما في ذلك الدول الإسلامية، كان أسيرًا للجهل الجاهلي، وإن الأقلية من المسلمين الحقيقيين كانت مسؤولة عن

إعادة نور الإسلام إلى العالم من خلال الحركة الثورية.

وكذلك، واصل عبدالله عزام، المُنظِرالإخواني (فلسطيني قُتل عام ١٩٨٩ في باكستان) نهج سيد قطب، واعتباره "الجهاد" كالصلاة والصيام من أركان الدين الإسلامي، الذي لا يكتمل إيمان المرء إلا بالاعتقاد به وبممارسته.

وبذلك، فإن الجماعة، وعبر عقود من سنوات عملها السري والعلني، هي الأصل في الإرهاب الإسلاموي. وليس "داعش" والجماعات الإسلاموية والتنظيمات الإرهابية، بغض النظر عن مذهبها الديني وأهدافها السياسية، إلا فروعًا تدين بالولاء العقائدي والتاريخي لذلك الأصل.

يعني ذلك أن جماعة الإخوان، باعتبارها أمّ الجماعات الاسلاموية، لديها فصائل ومجموعات، بعضها يرتدي رابطات العنق، وبعضها أحزمة ناسفة، وهما وجهان لعملة واحدة لا يختلفان بتاتًا حول الأهداف إلا في الطريقة.

آلية التمويل: فضلاً عن أن العلاقة بين مصادر تمويل الإخوان و"داعش" ليست خفية، بل هي واحدة أحيانًا، فإنه يتبين بنظرة بسيطة أن توفير وسائل الحرب والتخريب ونقل الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر يتطلب مبالغ ضخمة من المال، يعجز الأفراد عن توفيرها. ومن الواضح أن الإخوان و"داعش" حاولا إنشاء شركات ومؤسسات ربحية لتحقيق أهدافهما المالية، بل وصل بهما الأمر أحيانًا إلى اللجوء إلى أجهزة استخبارات دول أجنبية لتمويل مشاريعهما التدميرية.

لذلك، سنّت العديد من الدول قوانين لمكافحة تمويل الإرهاب؛ لمنع الحيل المالية لجماعة الإخوان التي تمتلك العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية الغامضة في العديد من الدول، خاصة في أوروبا وأمريكا، وتستخدمها لتمويل الأنشطة الإرهابية حول العالم، وهذا يؤكد أن الجماعات الإرهابية، بما فيها "داعش"، ليست سوى جيب من الميليشيات الموالية لأيديولوجية الإخوان، الذين لا يتورعون عن استخدام أي وسيلة، بما في ذلك الاحتيال واعتبار السيطرة على ممتلكات الآخرين شرعية، كأداة للوصول إلى السلطة.

الخاتمة

إن العلاقة بين الإخوان المسلمين و"داعش" غير قابلة للانفصال، فكلاهما يعمل على تحقيق الهدف نفسه، وهو إقامة حكمهما على الدول الإسلامية تحت مسمى "الخلافة".

وتعمل الجماعتان على فكر حسن البنا وسيد قطب، الذي يقوم على أن كل المعارضين فكريًّا للإخوان و"داعش" هم خارجون عن دائرة الإسلام؛ وبالتالي فإن أموالهم وأنفسهم وأعراضهم ليست ذات أهمية في أي مكان وزمان. وعلى هذا الأساس، يمكنهم الهيمنة عليهم بأي أداة صلبة أو ناعمة.

فأيديولوجية الإخوان و"داعش" المبنية على السيادة الدينية تدمر مفهوم الدولة الوطنية والمدنية المعاصرة، وتستبدل مفهوم الخلافة والأمة به؛ الأمر الذي يقلل في المقام الأول من شأن المواطنين غير المسلمين باعتبارهم ذميين؛ ما يعني تدميرًا للأسس الدينية والأخلاقية الصحيحة للدين الإسلامي، بالإضافة لتدمير كل منجزات العلم والمعرفة الإنسانية في اتجاه السيادة الوطنية والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

ومن الجدير بالذكر أنه من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين وتنظيم "داعش"، يتبين -استنادًا إلى السابقة التاريخية وتنظيرات الإخوان في كتبهم- أن الجماعات الإرهابية الإسلاموية، بما فيها "داعش"، ليست إلا نتاج مرحلة، وقد جلب الإخوان عناصرهم إلى الواجهة كما تقتضي الظروف.

الموسم الثاني للإنصات المركزي